



جامعة جنوب الوادي  
كلية التجارة

# قضايا محاسبية معاصرة

إعداد

دكتور

أسامة عبد الوهاب ونياب

قسم المحاسبة والمراجعة

## مقدمة الكتاب

تشهد بيئة الأعمال باستمرار كثير من التغيرات والمستجدات في كافة المعاملات المالية نتيجة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، وينتج عن هذه المتغيرات العديد من القضايا المحاسبية المعقدة والتي تتصدى لها مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال تطوير إصدارات المعايير المنظمة للعمل وإصدار معايير مستحدثة لما يستجد من موضوعات ومعاملات لمجابهة المشكلات الناتجة عنها.

وفي ضوء ذلك يسعى الكاتب من خلال إعداد وتجميع موضوعات هذا الكتاب لمحاولة التعرض لبعض هذه القضايا المحاسبية المعاصرة، وتحليل واستعراض موقف المعايير المحاسبية منها سواء على المستوى الدولي أو معايير المحاسبة المصرية، خاصة مع تبني مصر في الآونة الاخيرة لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، في محاولة لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والانفتاح على أسواق المال العالمية

ويناقش هذا المؤلف عدداً من الموضوعات المحاسبية مثل الجدل منها السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، والمحاسبة عن أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية، والمحاسبة عن تجميع الأعمال "اندماج الشركات"، والمحاسبة عن مزايا العاملين ومكافآتهم، والمحاسبة عن أثر التغيرات في مستويات الأسعار. ويتناول الكاتب هذه الموضوعات بقدر من التبسيط النظري مع استخدام الامثلة التطبيقية في كل حالة لسهولة الاستيعاب. وأخيراً، الله أسأل التوفيق والسداد

الكاتب

# الفصل الأول

## إطار العمل المحاسبي

## مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول ترتب عليها زالة الحواجز بين تلك الدول، واتسع النشاط الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات لتمتد أزرعها الاقتصادية خارج نطاقها الإقليمي، ويتوسع نشاطها في دول متعددة، ونتيجة للتغيرات العالمية المتلاحقة أصبحت اقتصادات الدول المختلفة المتقدمة والناشئة على حد سواء، تواجه كثرا من التحديات والتي من أهمها ارتفاع حدة المنافسة محليا ودوليا، والحاجة الملحة لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الخرجية، وزياد الطلب على رؤوس الأموال في الأسواق المختلفة. وقد زاد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي غير منشئ للديون.

ومن زلوية أخرى واجه العالم خلال القرن العشرين وبداية القرن الحالي عدة زومات مالية واقتصادية كوى مثل انهيار وإفلاس كوى الشركات الأمريكية مثل شركة أنرون للطاقة<sup>١</sup> Enron عام ٢٠٠١، وشركة WorldCom للاتصالات<sup>٢</sup>، وشركة Parmalate الأوروبية للأغذية<sup>٣</sup>. إضافة إلى زمة الوهن العقلية عام ٢٠٠٨، والتي انعكست آثرها السلبية ليس فقط على اقتصادات الدول التي شهدت تلك الأزمات، وإنما امتدت بظلالها لتنعكس على الاقتصاد العالمي بوجه عام. وقد ترتب على ذلك اهتزاز ثقة المستثمرين وكافة الأطراف المتعاملة مع الشركات بجودة القوائم والتقارير المالية. حيث أوعز كثير من الباحثين والمهتمين تلك الانهيلات إلى ضعف السياسات والقواعد المحاسبية المطبقة.

ومع اختلاف المعايير المحاسبية بين الدول المختلفة أصبح هذا التباين عائقا أمام حرية انتقال الاستثمارات عبر الدول المختلفة، ومن ثم كانت الحاجة ملحة لتحقيق التقرب العالمي من خلال استخدام معايير محاسبية دولية عالية الجودة تسهم في توفير معلومات مالية ذات مسوى مرتفع من الإفصاح والشفافية، وتعزز ثقة الأطراف المهمة بالنشاط الاقتصادي في المعلومات المالية الولدة بالقوائم والتقارير المالية الأمر الذي ينتج توفير معلومات قابلة للمقارنة محليا ودوليا، ومن ثم اتخاذ القورات الاقتصادية الملائمة، بما ينعكس إيجابيا على تخصيص الاستثمارات

١ - تبع انهيار شركة أنرون انهيار واحدة من كبرى شركات المراجعة آنذاك وهي شركة آرثر أندرسون للمراجعة Arthur Anderson. والتي كانت تتولى عمليات المراجعة للقوائم المالية لشركة أنرون.

٢ - تم إعلان إفلاس شركة WorldCom في ٢٣ يوليو ٢٠٠٢ في محكمة بمدينة نيويورك، والتي بلغت أصولها ١٠٧ مليارات دولار وديونها ٤١ مليار دولار، كما بلغ عدد موظفيها ٦٠ ألف موظف وتشمل عملياتها ٦٥ دولة بأكثر من ٢٠ مليون عميل وتتولى نصف عمليات نقل بيانات شبكة الإنترنت على مستوى العالم. وثائق الشرق الأوسط، ٢٠٠٢.

٣ - شركة Parmalate الأوروبية للأغذية هي شركة ألبان ومواد غذائية متعددة الجنسيات مقرها إيطاليا، والتي كانت الشركة الرائدة عالميا في هذا المجال، لكنها انهارت في عام ٢٠٠٣، مع خسارة بلغت ١٤ مليار يورو، والتي تمثلت في أكبر عملية إفلاس بتاريخ أوروبا، وثائق الشرق الأوسط، ٢٠٠٣.

والموارد الاقتصادية بين المشروعات المختلفة. كل ذلك دعا إلى تحسين المعايير المحاسبية القائمة وإصدار معايير جديدة تحسن من الأداء في الأسواق العالمية، كما أصبحت الحاجة ملحة لتحقيق التوافق بين معايير المحاسبة الوطنية لكل دولة ومعايير المحاسبة الدولية.

وفي ضوء ما سبق سعت كثير من المنظمات المهنية الدولية والمحلية لتطوير معايير محاسبية تتسم بالقبول العام وسهولة التطبيق وترفع من مستوى جودة التقرير المالية المنشورة. ومن هذه المنظمات مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB)، لجنة التقرير المالية البريطانية (The Financial Reporting Council (FRC)، ولجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee (IASC) والتي سعت منذ إنشائها ١٩٧٣ وحتى تم استبدالها بمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام ٢٠٠١ للعمل على إصدار معايير محاسبية تتسم بجودة مرتفعة، وتحقق التوافق العالمي لها، وخلال ذلك تم إصدار ٤١ معياراً دولياً IAS. وقد استكمل المجلس عمل اللجنة وقام بتعديل بعض المعايير الدولية وإلغاء البعض الآخر بهدف تطوير مجموعة جديدة من المعايير أطلق عليها معايير التقرير المالية الدولية (International Financial Reporting Standards (IFRS).

وقد تبنت مصر معايير المحاسبة الدولية ومعايير IFRS خلال مراحل مختلفة بداية من إصدار معايير المحاسبة المصرية عام ١٩٩٧ ومروراً بتعديلات المعايير ٢٠٠٢ وإصدار ٢٠٠٦ ووصولاً للإصدار الحالي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥، وكان من الأهمية بمكان دراسة وتحليل موقف مصر من تلك المعايير ومدى ملاءمتها للبيئة الاقتصادية المصرية، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية والتي انعكست أثرها على النشاط الاقتصادي المصري وبيئة العمل المحاسبي.

وفي ضوء ما سبق يناقش هذا الفصل النقاط التالية:

١/١ التطور التاريخي لمعايير المحاسبة على المستوى الدولي

٢/١ معايير التقرير المالية الدولية IFRS

٣/١ تطور معايير المحاسبة المصرية وموقفها من معايير IFRS.

## ١/١ التطور التاريخي لمعايير المحاسبة على المستوى الدولي

بمراجعة الأدب المحاسبي بشأن وضع المعايير على الصعيد الدولي نجد أنها واكبت بداية القرن العشرين. فبدايةً عُقد المؤتمر المحاسبي الأول عام ١٩٠٤ بمدينة سانت لويس ولاية

ميسوري الأمريكية، وذلك تحت رعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية ١. وقد ضم المؤتمر ٣٦٠ عضوا منهم ٣٥٠ من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، و٧ أعضاء من كندا، واثنان من إنجلترا وواحد من هولندا. وقد بحث المؤتمر إمكانية توحيد قوانين العمل المحاسبي في الدول المختلفة. بينما زاد عدد الحضور من دول أوروبا وكندا وأمريكا اللاتينية عندما عُقد المؤتمر المحاسبي الثاني بأستردام - هولندا عام ١٩٢٦. ثم توالى عقد المؤتمرات كل خمسة أعوام ونتيجة للمؤتمرات السابقة، وما نتج عنها من توصيات، تم تأسيس عدد من المنظمات التي هدفت إلى صياغة معايير محاسبية دولية، والتي من أهمها:

### الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين **International Federation of Accountants (IFAC)** عام ١٩٧٧، وهو منظمة محاسبية عالمية يضم ١٥٥ عضواً ومنظمة من ١١٨ دولة في العالم<sup>٢</sup>. ويهدف الاتحاد إلى المساهمة في تطوير مهنة المحاسبة عالمياً لتنمية الاقتصاد الدولي، وذلك من خلال تطوير مجموعة معايير جودة مرتفعة بالتنسيق مع مختلف الهيئات المهنية الأخرى، وجدير بالذكر أن مصر أحد أعضاء الاتحاد<sup>٣</sup> وقد أثرت جهود الاتحاد عن الكثير من الإصدارات منها إصدار معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

### لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC

بدايةً تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية **IASC** في ١٩٧٣/٦/٢٩، وتم الاتفاق على النظام الأساسي لها في ١٩٨٢/١١. وذلك بموجب اتفاق عشوة دول آنذاك<sup>٤</sup>. وكان الهدف الذي تأسست من أجله اللجنة هو إصدار معايير محاسبية عالمية موحدة عالية الجودة، تضمن تحقيق التوافق والقبول العالمي. بما يسمح باستخدام تلك المعايير في إنتاج معلومات مالية قابلة للمقارنة

١ - اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكي آنذاك، كان يقوم بدور مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي **American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)** قبل تأسيسه عام ١٩١٧.

٢ - يتكون الاتحاد الدولي للمحاسبين **IFRC** حالياً من ١٧٩ عضواً (المؤسسات المحاسبية المهنية المستقلة) في ١٣٠ دولة ويمثلون ما يقرب من ٢,٥ مليون من المحاسبين الممارسين.

٣ - انضمت مصر لعضوية **IFRC** ممثلة بالجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين، والتي تأسست عام ١٩٤٦ تحت اسم "جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية" وقد تم تعديل اسم الجمعية إلى "جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية" تنفيذاً للقرار الجمهوري رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣.

٤ - تتضمن العشر دول المؤسسة للجنة **IASC** كل من: بريطانيا، إيرلندا، أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، هولندا، المكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية.

عالمياً. ومنذ عام ١٩٨٣ شملت عضوية اللجنة المنظمات المحاسبية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين **IFAC**. كما تم إجراء تغورات لاحقة على النظام الأساسي للجنة خلال عام ١٩٩٢، ثم صلت اللجنة تضم حوالي ١١٦ منظمة من ٨٥ دولة حول العالم. ثم وصل عدد أعضاء اللجنة إلى ١٤٣ عضواً من ١٠٤ دولة عام ١٩٩٩. واستمر عمل اللجنة في إصدار وتطوير معايير المحاسبة الدولية **IAS** حتى تم استبدالها بمجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** عام ٢٠٠١.

### مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

تم تأسيس المجلس عام ٢٠٠١ ليحل محل لجنة **IASB**، ويمثل مجلس معايير المحاسبة الدولية منظمة دولية مستقلة لوضع المعايير المحاسبية، ومقرها في لندن، وهو يتألف من ١٥ عضواً، ويتم تمويل مجلس معايير المحاسبة الدولية من مساهمات كبرى الشركات المحاسبية والمؤسسات المالية الخاصة والشركات الصناعية، والمنظمات الدولية والمهنية الأخرى في جميع أنحاء العالم. ويهدف المجلس من خلال عمله إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية العالمية **Global Accounting Standards** تتميز بجودة مرتفعة وقابلة للفهم عالمياً
- ٢- أن تنتج هذه المعايير معلومات توفر الشفافية والقابلية للمقارنة تسهم في مساعدة المستثمرين في أسواق المال العالمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة.
- ٣- مراعاة متطلبات اقتصاديات الدول النامية والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ٤- دعم وتعزيز تطبيق المعايير الصادرة عن المجلس بشكل صلح.

### ٢/١ معايير التقرير المالية الدولية IFRS

يمكن الإشارة الى طبيعة مفهوم المعايير المحاسبية بشكل عام من خلال الآتي:

- أنها مرشحات للقياس تصدر عن هيئة تنظيمية حتى يتحقق لها القبول والاعتراف من القائمين على التطبيق. كما أنها تربط بين القوائم والتقارير المالية واحتياجات مستخدمي تلك القوائم من خلال تحقيق وظيفتي القياس والتوصيل.

- هي بمثابة مجموعة من القواعد المحاسبية المتعارف عليها كمرشدات للتطبيق، والتي تهدف إلى تحقيق التجانس في المعالجات المحاسبية لمختلف الأحداث الاقتصادية المرتبطة بنشاط معين وكيفية توصيل المعلومات الناتجة عنها للأطراف المستفيدة.
  - ضبط أداء القائمين بالعمل المحاسبي من خلال توصيف الإجراءات والقواعد المحاسبية التي تفسر متطلبات تلك المعايير .
  - ومعايير التقرير المالية الدولية **IFRS** فهي مجموعة من المعايير المحاسبية وتفسيراتها والتي تصدر عن مجلس **IASB** بهدف تطوير معايير محاسبية عالية الجودة وقابلة للتطبيق عالمياً وتحقق القابلية للمقارنة والشفافية والملاءمة
- كما يمكن الإشارة إلى أن معايير التقرير المالية الدولية تتمثل في الآتي:
- ١- أنها تمثل تطوير لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة **IASB** قبل تحويلها إلى مجلس **IASB** عام ٢٠٠١، وامتداد طبيعي لها من خلال تطوير المعايير الصادرة **IASB**، وإصدار معايير محاسبية جديدة تناسب التطورات التي لحقت بالمهنة حديثاً مثل الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة وإصدار معيار خاص بالقياس والاعتراف والافصاح عن قياسات القيمة العادلة، ومعيار خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
  - ٢- تهتم **IFRS** بالقوائم والتقرير المالية واحتياجات مستخدميها، ومن ثم يهدف مجلس **IASB** إلى إصدار معايير محاسبية تتسم بجودة مرتفعة من خلال زيادة مستوى الشفافية والملاءمة والتعبير الصادق بالمعلومات الولدة بالقوائم والتقرير المالية.
- وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** بنشر إصدارات متوالية لمعايير التقرير المالية الدولية، ويوضح الجدول التالي معايير **IFRS** الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حتى ٢٠٢١.



## جدول رقم (١) معايير التقرير المالية الدولية الصاوة عن IASB

رقم المعيار	عنوان المعيار	سنة الإصدار	موضوع المعيار	المعيار السابق
١	تبني المعايير الدولية لإعداد التقرير المالية للمرة الأولى IFRS 1	يونيو ٢٠٠٣، وتعديلاته ٢٠١٠، ٢٠٠٨	خطوات تبني الشركات للمعايير الدولية للمرة الأولى.	حل محل التفسير رقم ٨
٢	المدفوعات على أساس الأسهم IFRS 2	فراير ٢٠٠٤ وتعديلاته ٢٠٠٩/٢٠٠٨	الاعتراف والقياس للمدفوعات على أساس الأسهم للموظفين أو الأطراف الأخرى.	لا يوجد
٣	اندماج الأعمال IFRS 3	ملس ٢٠٠٤ وتعديلاته ٢٠٠٨، ٢٠١٠	يعتبر جهد مشترك لكل من IASB, FASB والالذان اتفقا على استخدام طريقة الاستملاك للمحاسبة عن اندماج الأعمال.	المعيار الدولي رقم ٢٢، ١٩٩٨
٤	عقود التأمين IFRS 4	ملس ٢٠٠٤ وتعديلاته ٢٠٠٥	المحاسبة عن عقود التأمين وإعادة التأمين.	لا يوجد
٥	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بوسم البيع والعمليات المتوقفة IFRS 5	ملس ٢٠٠٤	يحدد متطلبات الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بوسم البيع وقياسها وعرضها والعمليات المتوقفة.	المعيار الدولي ٣٥
٦	استكشاف وتقييم المورد التعدينية IFRS 6	ديسمبر ٢٠٠٤	المحاسبة عن عمليات استكشاف وتقييم المورد التعدينية.	لا يوجد
٧	الأنوات المالية: الإفصاحات IFRS 7	أغسطس ٢٠٠٥ وتعديلاته ٢٠٠٩	يتناول متطلبات الإفصاح عن كافة المخاطر الناجمة عن الأنوات المالية.	المعيار الدولي ٣٠
٨	القطاعات التشغيلية IFRS 8	نوفمبر ٢٠٠٦	متطلبات الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية والمناطق	المعيار الدولي ١٤

	الجغرافية التي تعمل بها ومنتجاتها وكبار عملائها.			
المعيار الدولي ٣٩	متطلبات تصنيف وقياس الأدوات المالية، وأضيف له بتعديلات ٢٠١٠ قياس الالتزامات المالية.	نوفمبر ٢٠٠٩، وتعديلاته ٢٠١٠ تاريخ العمل به يناير ٢٠١٥	الأدوات المالية <b>IFRS 9</b>	٩
المعيار الدولي ٢٧	عرض وإعداد البيانات المالية الموحدة عندما تقوم الشركة بالسيطرة على إحدى الشركات الأخرى	مايو ٢٠١١	البيانات المالية الموحدة <b>IFRS 10</b>	١٠
المعيار الدولي ٣١	يحدد مبادئ إعداد التقرير المالية من قبا أطراف الترتيب المشترك.	مايو ٢٠١١	الترتيبات المشتوكة <b>IFRS 11</b>	١١
متطلبات الإفصاح في كل من المعيار الدولي ٢٧ والمعيار ٣١	ينطبق على الشركات التي تمتلك حصة في شركة تابعة أو ترتيب مشترك أو شركة منظمة غير موحدة	مايو ٢٠١١	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى <b>IFRS12</b>	١٢
لا يوجد	تعريف وتحديد إطار قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.	مايو ٢٠١١	قياس القيمة العادلة <b>IFRS 13</b>	١٣
لا يوجد	تحديد متطلبات معالجة الحسابات الحكومية المؤجلة.	٢٠١٤ ويطبق يناير ٢٠١٦	الحسابات الحكومية المؤجلة <b>IFRS 14</b>	١٤
لا يوجد	تحديد أسس الاعتراف بالإيراد من العملاء.	٢٠١٤ ويطبق يناير ٢٠١٧	الاعتراف بالإيراد من العملاء <b>IFRS 15</b>	١٥
المعيار الدولي ١٧	تغيير أسس الاعتراف بالأصول المستأجرة والالتزامات المقابلة	يطبق من ١ يناير ٢٠١٩	الايجلات <b>IFRS 16</b>	١٦

١٧	IFRS 17 عقود التأمين	صدر في ٢٠١٧ يطبق في ٢٠٢١	صدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقرير المالية ١٧ "عقود التأمين"
	معيار الشركات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs		مختصر لمعايير IFRS بما يلاءم الشركات الصغيرة والمتوسطة. لا يوجد

### ٣/١ تطور المعايير المحاسبية المصوية وموقفها من معايير IFRS

توجع بداية الاهتمام بالمعايير المحاسبية في مصر إلى عام ١٩٦٦ حيث صدر النظام المحاسبي الموحد بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ ليتم تطبيقه على الوحدات الاقتصادية العامة، على أن يطبق اعتباراً من العام المال ١٩٦٧/ ١٩٦٨، وقد صدر النظام المحاسبي الموحد مواكبا لفترة زمنية اتجهت فيها الدولة إلى الاعتماد بصورة أساسية على وحدات القطاع العام في تنفيذ خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تتناسب مع الظروف السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في تلك الآونة، على أن يطبق هذا النظام على كافة وحدات القطاع العام عدا شركات التأمين والبنوك.

وقد اعتمد النظام المحاسبي الموحد على توحيد كافة المفاهيم والمصطلحات والمبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة بكل وحدات القطاع العام، إضافة إلى توحيد القوائم المالية من حيث الشكل والمضمون، وقد صدر قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٢٦٤٤ لسنة ١٩٩٦ باعتماد مجموعة من المعايير المحاسبية كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد، التي تم تطبيقها فعلياً اعتباراً من العام ١٩٩٦/ ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للمحاسبات، ١٩٩٥)

بينما يعود تزيخ الاهتمام بالمعايير المحاسبية في مصر على المستوى المهني إلى عام ١٩٨٠ عندما عقد المؤتمر الدولي للمحاسبة في القاهرة، وكان هدفه دراسة إمكانية صياغة معايير محاسبية مصرية وكيفية تنفيذ ذلك. وقد صدرت توصيات المؤتمر بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية كأساس لوضع المعايير المحاسبية المصوية مع إدخال بعض التعديلات عليها لتلائم البيئة المصوية. وبعد مرور عدة سنوات صدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الدولي آنذاك رقم ٢٣٢ لسنة

١٩٩٦ بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بها، على أن تتولى اللجنة عملية إصدار المعايير، وقد مونت معايير المحاسبة المصوية بمرحل مختلفة خلال تطورها وذلك تماشياً مع معايير المحاسبة الدولية. وخلال الصفحات التالية يمكن استعراض أهم مراحل تطور المعايير المحاسبية في مصر:

### (الفترة من ١٩٨٥-١٩٩١):

بدأ العمل بالمعايير في مصر منذ الثمانينيات من القرن الماضي وتحديدًا بداية من ١٩٨٥ حيث تم العمل بأسلوبين مختلفين تجاه كل من القطاع الخاص والقطاع العام كما يلي:

- بالنسبة للقطاع الخاص: تم إدخال معايير المحاسبة الدولية إلى السوق المصري بطريقة غير رسمية عن طريق ممثلين عن مكاتب المراجعة الـ (٨) الكبار آنذاك<sup>١</sup>.
- بالنسبة للقطاع العام: تم التعامل بالنظام المحاسبي الموحد.

### (الفترة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٦):

بالنسبة للقطاع الخاص: تم إصدار قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والذي أؤم الشركات بمعايير المحاسبة الدولية. بالنسبة للقطاع العام: تم الاستمرار بالعمل بالنظام المحاسبي الموحد.

وفي محاولة منه لإصدار أول معايير محاسبية مصوية، قام المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين بصفة غير رسمية بترجمة معايير المحاسبة الدولية إلى اللغة العربية، إلا أنه بسبب صعوبات الترجمة، إضافة إلى هذا الإجراء لم يكن له الطابع الإلزامي في التطبيق لعدم وجود سلطة رسمية لدى المعهد بإصدار معايير محاسبية، وفي ظل عدم وجود جهة تنظيمية مسئولة عن بناء المعايير المحاسبية بمصر لم يكتب لهذه المحاولة النجاح (توفيق وقادوس، ١٩٩٧).

### (الفترة من عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥ - الإصدار الأول من معايير المحاسبة المصوية):

<sup>١</sup> - الأربعة الكبار (Big Four): هي تسمية تطلق على أكبر أربع شركات محاسبة ومراجعة في العالم، والذين يقومون بإجراء التدقيق لمعظم الشركات المساهمة العامة، بالإضافة إلى الكثير من الشركات الخاصة. وهم: (ديلويت توش توهمانسو) بالولايات المتحدة الأمريكية، (برايس وتر هاووس كوبرز)، (إرنست ويونغ) بالمملكة المتحدة، و(كيه بي إم جي) بهولندا. وكانت هذه المجموعة تسمى فيما مضى الثمانية الكبار. ثم تقلصت إلى الخمسة الكبار من خلال سلسلة من الاندماجات. ومن ثم أصبحت الأربعة الكبار بعد انهيار شركة آرثر أندرسون في سنة ٢٠٠٢ إثر فضيحة إنرون.

تم إعداد معايير المحاسبية المصوية لتكون متوافقة مع معايير المحاسبية الدولية من خلال عمل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة، والمشكلة بالقوار الزلزي رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٧ لتصبح مؤمة لكل الشوكات العاملة بجمهورية مصر العوبية (وزارة الاستثمار، ١٩٩٧). ويقع على عاتق اللجنة اختيار معايير المحاسبة الدولية التي تلاءم بيئة الأعمال المصوية. ثم تقوم بؤجمة المعايير التي تم اختيارها إلى اللغة العوبية. يليه عرض تلك المعايير للمناقشة والتتقيح تمهيدا لإرسالها لوزارة الاستثمار ليتم إصدارها بقوار زلزي.

وقد تم إصدار معايير المحاسبة المصوية بالقوار الزلزي رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧. وقد بلغ عدد المعايير الصاوة حينها تسعة عشر معيلاً. ثم تلاها إصدار ثلاثة معايير إضافية، ليصل عدد المعايير آنذاك إلى ٢٢ معيلاً تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية باستثناء ما يتعلق بالمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي. واستمر العمل بهذه المعايير حتى صدور قوار وزير التجارة الخرجية رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢ والذي أجرى التعديلات التالية على هذا الإصدار:

وَألاً: إصدار المعيار المصوي رقم ١، "عرض القوائم المالية" ليحل بدلاً عن المعايير الثلاثة التالية:

- معيار المحاسبة المصوي رقم ١ "الإفصاح عن السياسات المحاسبية".
  - معيار المحاسبة المصوي رقم ٣ "المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية".
  - معيار المحاسبة المصوي رقم ٩ "عرض الأصول المتداولة والخصوم المتداولة".
- ثانياً: تعديل المعيار رقم ١٠ الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكها.
- ثالثاً: تم إضافة معيار رقم ٢٣ الخاص بالأصول غير الملموسة ليحل محل المعيار رقم ٦ وبذلك أصبح عدد المعايير الصاوة بعد هذا القوار ٢٠ معيلاً.

(الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ - الإصدار الثاني من معايير المحاسبة المصوية):

تماشياً مع الإجراءات المكثفة التي اتخذتها الحكومة المصوية، من خلال وامج الإصلاح الاقتصادي بهدف تنشيط الاقتصاد القومي، والذي تطلب العمل على رفع جودة التقيير المالي، ومن هذا المنطلق تم إصدار النسخة المحدثه من معايير المحاسبة المصوية بالقوار الزلزي رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦، والتي تضمنت ٣٥ معيلاً لتحل محل المعايير المحاسبية الصاوة ١٩٩٧،

وقد تم إعداد هذا الإصدار بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالية الدولية IFRS الصادرة عن مجلس IASB ٢٠٠٥. وقد نص القرار الوزاري انه بالنسبة للقضايا التي لم يتم تضمينها في هذا الإصدار يتم الاحتكام للمعايير المحاسبية الدولية للفصل بشأنها، وتم تطبيق هذه المعايير بداية يناير ٢٠٠٧ (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦).

(بداية من ٢٠١٦ - الإصدار الثالث من معايير المحاسبة المصرية):

تامت مع التطورات الاقتصادية المتلاحقة والانفتاح العالمي وزيادة تبني الدول المختلفة المتقدمة والنامية على حد سواء لمعايير التقرير المالية الدولية IFRS خروج الإصدار الثالث لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة بالقرار الوزاري رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥. بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩، ليبدأ التطبيق الفعلي بالإصدار الجديد لمعايير المحاسبة المصرية اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٦، وتطبق على الشركات التي تبدأ سنتها المالية في هذا التاريخ أو بعده. ويوضح الجدول التالي معايير المحاسبة المصرية الصادرة سنة ٢٠١٥. وتعديلاتها حتى عام ٢٠١٩.

معايير المحاسبة المصرية المعدلة الصادرة عام ٢٠١٥ وتعديلاتها

رقم المعيار	عنوان المعيار	هدف المعيار ونطاقه	المعيار الدولي المقابل
	إطار إعداد وعرض القوائم المالية		Frame Work
١	عرض القوائم المالية	يهدف هذا المعيار إلى شوح أسس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة	IAS 1
٢	المخزون	هدف هذا المعيار إلى شوح المعالجة المحاسبية للمخزون.	IAS 2
٤	قائمة التدفقات النقدية	توفير المعلومات عن التدفقات النقدية لأية شركة كأساس لتقييم قوة الشركة على توليد نقدية وما في حكمها واحتياجات الشركة لاستخدام هذه التدفقات النقدية.	IAS 7

IAS 8	يهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس اختيار وتغيير السياسات المحاسبية إلى جانب تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء	السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	٥
IAS 10	يهدف هذا المعيار إلى تحديد كيفية تعديل القوائم المالية بناءً على أحداث تالية لتاريخ الموزانية . والافصاحات المرتبطة بها.	الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية	٧
IAS 11	شوح المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المرتبطة بعقود الإنشاءات	عقود الإنشاء	٨
IAS 16	وصف المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة والتغير فيها.	الأصول الثابتة وإهلاكاتها	١٠
IAS 18	يعرف الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية	الإيراد	١١
IAS 20	المحاسبة والإفصاح عن المنح الحكومية وكذلك في الإفصاح عن الأشكال الأخرى للمساعدات الحكومية	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	١٢
IAS 21	شوح كيفية تضمين القوائم المالية للشركة لمعاملتها التي تمت بعملة أجنبية وعملياتها الأجنبية وكيفية ترجمة القوائم المالية إلى العملة التي يتم عرض القوائم المالية بها.	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	١٣
IAS 23	تحديد المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض ويتطلب معالجة تكاليف الاقتراض كمصروفات فور تكبدها ومع ذلك فإنه يسمح بمعالجات بديلة	تكلفة الاقتراض	١٤
IAS 24	التحقق من أن القوائم المالية للشركات تتضمن الإفصاح اللازمة للفت الانتباه إلى احتمالية تأثر	الإفصاح عن الأطراف نوي العلاقة	١٥

	العركز المالي والأرباح والخسائر بوجود الأطراف نوي العلاقة وبننتيجة المعاملات معهم وأرصدتهم القائمة.		
IAS 27	شوح متطلبات المحاسبة والإفصاح عن الاستثمرات في شوكات تابعة أو مشروعات مشرركة أو شوكات شقيقة في القوائم المالية المستقلة للشركة	القوائم المالية المستقلة (تم تعديله)	١٧
IAS 28	المحاسبة عن الاستثمرات في شوكات شقيقة	الاستثمرات في شوكات شقيقة	١٨
	تم الغرؤه	الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة	١٩
IAS 17	يطبق هذا المعيار على العقود التي تورم وفقاً لأحكام قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ ولائحته التنفيذية	القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي	٢٠
IAS 26	يطبق هذا المعيار عند إعداد قوائم مالية عن نظم مزايا التقاعد	المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد	٢١
IAS 33	شوح القواعد التي تستخدم في تحديد وعرض معلومات عن (نصيب السهم في الأرباح) مما يؤدي إلى تحسين مقارنة الأداء بين مختلف الشوكات	نصيب السهم في الأرباح	٢٢
IAS 38	تحديد المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لم يتناولها على وجه التحديد أي معيار آخر.	الأصول غير الملموسة	٢٣
IAS 12	المعالجة المحاسبية للممرسات الضريبية التي قد لا يوجد لها مثل في التشريعات الضريبية المصرية.	ضرائب الدخل	٢٤
IAS 32	وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية ضمن اللواتمات أو حقوق الملكية وإجراء مقاصة بين الأصول المالية واللاتواتمات المالية.	الأواتمات المالية: العرض (تم تعديله)	٢٥



IAS 39	وضع أسس للاعتراف والقياس للأصول المالية والالتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع بنود غير مالية.	الأوتوات المالية: الاعتراف والقياس (تم تعديله)	٢٦
IAS 31	تم الغؤه واستبداله بمعيار ٤٣ الترتيبات المشتركة والذي يوافق IFRS 11	حصص الملكية في المشروعات المشتركة	٢٧
IAS 37	التأكد من تطبيق شروط مناسبة للاعتراف والقياس للمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة وأنه قد تم الإفصاح بمعلومات كافية عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة	٢٨
IFRS 3	تحسين درجة الملاءمة والمصادقية والقوة على مقارنة المعلومات التي تفصح عنها الشركة في قوائمها المالية عن تجميع الأعمال وتأثيراته.	تجميع الأعمال	٢٩
IAS 34	توصيف الحد الأدنى لمحتويات القوائم المالية الدورية وتوصيف أسس الاعتراف والقياس المحاسبي بالقوائم المالية الدورية	القوائم المالية الدورية	٣٠
IAS 36	وضع الإجراءات التي يمكن للشركة أن تطبقها لضمان أن أصولها قد تم إثباتها بقيم لا تتجاوز قيمتها الاستردادية	اضمحلال قيمة الأصول	٣١
IFRS 5	تحديد أسلوب المحاسبة بالنسبة للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع وكيفية عرض العمليات غير المستورة والإفصاح عنها	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستورة	٣٢
IAS 14	تم الغؤه واستبداله بمعيار ٤١ القطاعات التشغيلية والذي يوافق IFRS 8	التقرير القطاعية	٣٣
IAS 40	وصف المعالجات المحاسبية للاستثمارات العقارية والافصاحات المطلوبة بشأنها.	الاستثمار العقاري	٣٤
IAS 41	شرح المعالجة المحاسبية والافصاحات المرتبطة بالنشاط الزراعي.	الزراعة	٣٥

IFRS 6	تحديد التقرير المالية للتقريب عن وتقييم المورد المعدنية	التقريب عن وتقييم المورد المعدنية	٣٦
IFRS 4	تحديد طريقة إعداد التقرير المالية الخاصة بعقود التأمين من قبل أية شركة تصدر مثل هذه العقود	عقود التأمين	٣٧
IAS 19	تحديد المحاسبة والإفصاح عن مزايا العاملين	مزايا العاملين	٣٨
IFRS 2	تحديد كيفية قيام الشركة بإعدادها تقررها المالية عندما تقوم بمعاملة تنطوي على مدفوعات مبنية على أسهم	المدفوعات المبنية على أسهم	٣٩
المعايير المستحدثة			
IFRS 7	مطالبة الشركات بتوفير الإفصاحات التي تتيح للمستخدمين تقييم أهمية الأدوات المالية وطبيعة ومدى المخاطر الناجمة عنها وكيفية إدارتها	الأدوات المالية- الإفصاحات	٤٠
IFRS 8	الإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم طبيعة أنشطة الأعمال التي تشرك فيها وآثارها المالية والبيئة الاقتصادية التي تعمل بها.	القطاعات التشغيلية	٤١
IFRS 10	وضع مبادئ لإعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عند سيطرة الشركة على واحدة أو أكثر من الشركات الأخرى.	القوائم المالية المجمعة	٤٢
IFRS 11	وضع مبادئ للتقرير المالي بواسطة الشركات التي لديها حصة في ترتيبات محكومة بسيطة مشتركة (ترتيبات مشتركة).	الترتيبات المشتركة	٤٣
IFRS 12	إلزام الشركة بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح للمستخدمين تقييم طبيعة حصصها في الشركات الأخرى والمخاطر المصاحبة وآثار تلك الحصص على مركزها المالي	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	٤٤
IFRS 13	تعريف القيمة العادلة ووضع إطار لقياسها وتحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.	قياس القيمة العادلة	٤٥

	اصدار احكام المرحلة الانتقالية عند تطبيق التغيرات على بعض المعايير المعدلة	أحكام المرحلة الانتقالية	٤٦
<b>IFRS 9</b>	مبادئ التقيير المالي عن الاصول والالتزامات المالية	الادوات المالية	٤٧
<b>IFRS 15</b>	تحديد أسس الاعتراف بالإيراد من العملاء.	الإيراد من العقود من العملاء	٤٨
<b>IFRS 16</b>	تغيير أسس الاعتراف بالأصول المستأجرة والالتزامات المقابلة	عقود الايجار	٤٩
<b>IFRS for SMEs.</b>	تحديد متطلبات القياس والإفصاح والعرض لعمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة	معيار المحاسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة	

# الفصل الثاني

المعيار المحاسبي المصري رقم (١)  
عرض القوائم المالية<sup>(١)</sup>

أولاً: هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى بيان أسس إعداد وعرض القوائم المالية ذات الغرض العام وذلك لضمان إمكانية مقارنتها مع القوائم المالية الخاصة بالمنشأة في الفترات السابقة أو مع القوائم المالية الخاصة بالمنشآت الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف حدد هذا المعيار الاعتبارات العامة الواجب أخذها في الحسبان عند عرض القوائم المالية، ووضع الإرشادات الخاصة بهيكل كل منها وتحديد الحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى كل قائمة من القوائم الأساسية.

ثانياً: نطاق المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار عند عرض القوائم المالية ذات الغرض العام التي يتم إعدادها وعرضها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ويقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام، القوائم التي تلبي احتياجات المستخدمين الذين لا يكونون في وضع يمكنهم فيه طلب تقارير تصمم خصيصاً لتلبية احتياجاتهم من معلومات معينة، وتشمل القوائم المالية ذات الغرض العام، القوائم التي يتم عرضها في شكل منفصل أو ضمن وثيقة عامة أخرى كالتقرير السنوي أو نشرة الاكتتاب، ولا يتم تطبيق هذا المعيار على المعلومات المالية المختصرة والتي يتم عرضها في القوائم المالية الفترية أو المؤقتة، ولكن يتم تطبيق هذا المعيار على جميع القوائم المالية الأساسية الأخرى سواء أكانت هذه القوائم لمنشأة فردية أو لمجموعة من المنشآت - القوائم المالية الموحدة -، كما يطبق هذا المعيار على كافة أنواع المنشآت بما في ذلك البنوك وشركات التأمين.

ثالثاً: هدف القوائم المالية: Purpose of Financial Statements

تمثل القوائم المالية عرض مالي هيكلي للعمليات التي تقوم بها المنشأة ولمركزها المالي، ويتمثل الهدف الأساسي للقوائم المالية ذات الغرض العام في توفير المعلومات الضرورية عن المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية والتي تكون مفيدة لقطاع عريض من المستخدمين عند اتخاذهم القرارات الاقتصادية المختلفة، وبالإضافة إلى الهدف السابق للقوائم المالية توضح هذه القوائم النتائج المترتبة على قيام الإدارة بأداء المهام المكلفة بها ومدى نجاحها في إدارة الموارد المتاحة لها.

ولكى تحقق القوائم المالية هذه الأهداف لابد أن توفر هذه القوائم المعلومات عن ما يلي:

١- الأصول Assets.

٢- الالتزامات Liabilities.

٣- حقوق الملكية Equity.

٤- الإيرادات والمصروفات بما في ذلك المكاسب والخسائر Income and Expenses, Including Gains and Losses.

٥- التدفقات النقدية Cash Flows.

وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، المستخدمين في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وبصفة خاصة توقيت تدفق النقدية وما في حكمها

ودرجة التأكد من ذلك.

وتقع مسئولية إعداد القوائم المالية على عاتق مجلس إدارة المنشأة أو الجهة المسيطرة على المنشأة أو الاثنان معاً، أما مسئولية مراقب الحسابات فتحدد فقط في إبداء رأيه وكتابة تقريره حول هذه القوائم.  
رابعاً: مشتملات القوائم المالية:

تشمل المجموعة المتكاملة للقوائم المالية ما يلي:

- ١- الميزانية
- ٢- قائمة الدخل عن الفترة
- ٣- قائمة الدخل الشامل عن الفترة
- ٤- قائمة التغيرات في حقوق الملكية
- ٥- قائمة التدفقات النقدية
- ٦- السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

وبالإضافة إلى القوائم المالية الأساسية السابقة قد تقوم المنشآت بإعداد بعض القوائم الإضافية الأخرى مثل التقارير البيئية وقوائم القيمة المضافة، ويشجع هذا المعيار المنشآت على تقديم مثل هذه القوائم الإضافية وبصفة خاصة إذا كانت إدارة المنشأة تعتقد أن المعلومات الواردة في هذه القوائم ستساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة.

خامساً: الاعتبارات العامة الواجب مراعاتها عند عرض القوائم المالية:

هناك مجموعة من الاعتبارات الأساسية التي يتعين أخذها في الحسبان عند عرض القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والتي تتمثل في:

#### ١- العرض العادل والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية:

أ- يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل كل من المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، حيث أن التطبيق المناسب لمعايير التقارير المالية الدولية مع الإفصاح الإضافي عندما يكون ذلك ضرورياً سينتج عنه في كافة الحالات قوائم مالية تحقق بصورة فعلية الإفصاح العادل والعرض الأمين.

ب- يجب على المنشأة التي تطبق على قوائمها المالية معايير التقارير المالية الدولية أن تفصح عن هذه الحقيقة، ويجب عدم وصف القوائم المالية بأنها قد تم إعدادها وفقاً لمعايير التقرير المالية الدولية إلا إذا كانت قد خضعت بالفعل لكافة المتطلبات في كل معيار ينطبق عليها.

ج- أن المعالجات المحاسبية غير المناسبة لبعض البنود الظاهرة في القوائم المالية لا يتم تصحيحها من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو من خلال الإيضاحات أو المواد المفسرة، فقد يحدث في بعض الحالات النادرة جداً أن ينجم عن تطبيق مطلب معين في أحد معايير التقارير المالية الدولية قوائم مالية مضللة نظراً لأن المعالجة التي يتطلبها هذا المعيار تكون غير مناسبة وفي مثل هذه الحالة لا يمكن تحقيق العرض العادل بتطبيق هذا المعيار أو من خلال الإفصاح الإضافي، وذلك لأن هناك معالجة أخرى

ستكون أكثر مناسبة وتحقق العرض العادل.

د- في بعض الحالات النادرة جدا عندما تستنتج الإدارة أنه لا يمكن الالتزام بمتطلب معين في أحد المعايير وأن مخالفة هذا المتطلب تكون ضرورية من أجل تحقيق العرض العادل، في مثل هذه الحالات يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي:

١- أن الإدارة قد توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي للمنشأة وأداؤها المالي وتدفقاتها النقدية.

٢- أن الإدارة قد التزمت في كافة النواحي الجوهرية بمعايير المحاسبة الدولية، إلا أنها قد خالفت هذا المعيار من أجل تحقيق العرض العادل.

٣- المعيار الذي تم مخالفته وطبيعة هذه المخالفة بما في ذلك المعالجة التي يتطلبها هذا المعيار، وسبب هذه المخالفة والمعالجة التي تم تطبيقها.

٤- الأثر المالي لهذه المخالفة على صافي ربح أو خسارة المنشأة وأصولها والتزاماتها وحقوق الملكية والتدفقات النقدية لكل فترة مالية معروضة.

## ٢- استمرارية المنشأة:

تعنى استمرارية المنشأة، أن المنشأة مستمرة في مزاولة نشاطها في المستقبل المنظور وليس لديها النية في التصفية أو التوقف عن النشاط، ويجب على الإدارة عند إعداد القوائم المالية إجراء تقييم لمدى قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، ويجب إعداد القوائم المالية على أساس أن المنشأة مستمرة ما لم يكن هناك نية لدى الإدارة على تصفيتها أو التوقف عن النشاط. وفي الحالات التي تدرك فيها الإدارة عند تقييم مدى قدرة المنشأة على الاستمرار، وجود ظروف أو أحداث تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، يجب عليها الإفصاح عن حالات عدم التأكد هذه، وفي الحالات التي لا يتم فيها إعداد القوائم المالية على أساس أن المنشأة مستمرة، يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس المستخدم في إعداد القوائم المالية وعن الأسباب التي أدت إلى اعتبار أن المنشأة غير مستمرة.

## ٣- المحاسبة على أساس الاستحقاق:

يجب على المنشأة إعداد قوائمها المالية فيما عدا قوائم التدفق النقدي وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي، وطبقا لهذا الأساس يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها وليس عندما يتم استلام أو دفع النقدية أو ما يعادلها ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والتقرير عنها في القوائم المالية في الفترات التي تتعلق بها.

## ٤- ثبات العرض:

يجب الثبات في طريقة عرض وتبويب البنود في القوائم المالية من فترة مالية لأخرى، إلا في الحالات

الآتية:

- أ - وجود تغيير هام في طبيعة عمليات المنشأة، أو أن تغيير طريقة عرض وتبويب البنود في القوائم المالية سينتج عنه عرضاً أكثر مناسبة للأحداث أو العمليات.
- ب- إذا تطلب معيار دولي أو تفسير صادر عن لجنة التفسيرات الدائمة إجراء تغيير في طريقة عرض القوائم المالية.

ويجب على المنشأة تغيير طريقة عرض قوائمها المالية فقط، إذا كان من المحتمل أن طريقة العرض المعدلة ستستمر أو إذا كانت المنفعة المترتبة على تغيير طريقة العرض واضحة، وعندما يتم تغيير طريقة العرض يجب على المنشأة إعادة تبويب معلوماتها المقارنة إلا إذا كان ذلك غير عملي وذلك لضمان إمكانية إجراء المقارنة مع الفترة الحالية.

#### ٥ - الأهمية النسبية وتجميع البنود:

يجب عرض البنود الجوهرية (الهامة) بشكل مستقل في القوائم المالية، بينما المبالغ غير الجوهرية يجب تجميعها مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة حيث لا توجد حاجة لعرضها بشكل مستقل، لذا يتم تجميعها مع البنود الأخرى المشابهة سواء أكان ذلك في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وفي بعض الحالات قد لا تكون بعض البنود جوهرية بشكل كاف بالدرجة التي يتم عرضها بشكل مستقل في صلب القوائم المالية وعلى الرغم من ذلك قد تكون هذه البنود هامة بشكل كاف لعرضها بشكل مستقل في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. ويعتبر البند جوهرياً إذا كان من الممكن أن يؤثر عدم الإفصاح عنه على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية، وبمعنى آخر يمكن القول أن البنود الجوهرية هي تلك التي تصل إلى حد التأثير على التقييم والقرارات، وللحكم على مدى جوهرية البند من عدمه، يجب أن يتم ذلك في ضوء حجمه وطبيعته معاً، فعلى سبيل المثال يتم تجميع الأصول الفردية ذات الطبيعة والوظيفة المتشابهة معاً حتى ولو كانت المبالغ الفردية لكل منها كبيرة، وعلى العكس من ذلك، فإن البنود الكبيرة التي تختلف في طبيعتها ووظيفتها يجب عرضها بشكل مستقل.

وفي جميع الأحوال يجب الإفصاح عن البنود الجوهرية بشكل مستقل لتلبية لمتطلبات الإفصاح المحددة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وبصفة خاصة إذا كانت المعلومات الناجمة عنها تعتبر معلومات جوهرية لمستخدمي القوائم المالية، والعكس صحيح حيث لا يتطلب الإفصاح عن البنود الجوهرية بشكل مستقل في حالة إذا كانت المعلومات الناجمة عنها غير جوهرية لمستخدمي القوائم المالية.

#### ٦ - المقاصة:

- أ - يجب عدم إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم إلا في الحالات التي يتطلبها أو يسمح بها معيار دولي أو تفسير.
- ب- بالنسبة لبنود الإيرادات والمصروفات يجب إجراء المقاصة بينهما فقط عندما:
- ١- يتطلب أو يسمح بذلك أحد معايير التقارير المالية الدولية أو تفسير.



٢- أو إذا كانت هذه البنود ناتجة عن عمليات أو أحداث مشابهة أو عن نفس العمليات أو الأحداث وكانت هذه البنود غير جوهرية ويجب تجميعها طبقا لما سبق بيانه.

من الضرورة عندما تكون كل من بنود الأصول والخصوم وكذلك بنود الإيرادات والمصروفات من البنود الجوهرية، أن يتم تقديم التقرير عنها بشكل مستقل، وذلك لأن المقاصة بين البنود الهامة أو الجوهرية سواء تلك التي تتم في قائمة الدخل أو في الميزانية - فيما عدا إذا كانت المقاصة تعكس جوهر العملية أو الحدث - تقلل من قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم العمليات التي تقوم بها المنشأة، كما تقلل من قدرتهم على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة. ويلاحظ أن تقديم التقارير عن الأصول مخصوما منها مخصصات التقييم لا يعتبر ذلك مقاصة، كما هو الحال عند خصم مخصصات الديون المشكوك فيها من حسابات المدينين وخصم مخصصات تقادم المخزون (مخصصات هبوط أسعار المخزون) من حسابات المخزون، حيث لا يتم اعتبار ذلك مقاصة.

وفيما يلي بعض الأمثلة لبعض الحالات التي يتم عندها إجراء مقاصة بين البنود وتعكس المقاصة في مثل هذه الحالات جوهر العملية أو الحدث.

- ١- يتم قياس الإيراد حسب القيمة العادلة للمقابل الذي تم استلامه أو الذي سيتم استلامه (المستحق) مع الأخذ في الاعتبار قيمة الخصومات التجارية أو خصم الكمية التي تسمح بها المنشأة.
- ٢- قد تقوم المنشأة أثناء ممارسة أنشطتها العادية ببعض العمليات الأخرى العرضية، ففي هذه الحالة يتم عرض نتائج العمليات العرضية بخصم المصروفات ذات العلاقة والناتجة عن نفس العملية من الدخل المحقق من هذه العمليات العرضية، ويتم ذلك عندما تعكس هذه المقاصة جوهر هذه العمليات، ومثال ذلك عند التخلص من الأصول الثابتة أو الاستثمارات أو الأصول المتداولة بالبيع، يتم خصم المبلغ المسجل (القيمة الدفترية) للأصل المباع ومصاريف البيع المتعلقة به من عوائد البيع.

#### ٧- المعلومات المقارنة:

ما لم يتطلب أو يسمح معيار دولي بخلاف ذلك، يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية وذلك بالنسبة للمعلومات الرقمية، بينما يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة السردية أو الوصفية عندما تكون لازمة لفهم القوائم المالية في الفترة الحالية، فعلى سبيل المثال يكون الإفصاح مناسباً في الفترة الحالية عن تفاصيل نزاع قانوني لم تكن نتيجته مؤكدة في تاريخ آخر ميزانية عمومية ولم يكن قد تم حله بعد، كما قد يستفيد مستخدمو القوائم المالية من المعلومات التي تغيد بوجود شك في تاريخ آخر ميزانية والخطوات التي اتخذت خلال الفترة الحالية لإزالة هذا الشك.

ويلاحظ أنه في حالة تعديل طريقة عرض أو تبويب البنود في القوائم المالية، يجب إعادة تبويب المبالغ المقارنة، إلا إذا كان ذلك غير عملي وذلك لضمان إمكانية إجراء المقارنة مع الفترة الحالية، ويجب الإفصاح في حالة إعادة تبويب المبالغ المقارنة عن طبيعة وسبب ومبلغ إعادة التبويب، وفي حالة ما إذا كانت إعادة

تبويب المبالغ وطبيعة التعديلات التي كانت ستم فيما لو كان قد تم إعادة تبويب المبالغ المقارنة، وقد تحدث مثل هذه الحالة عندما لا تكون هناك بيانات قد تم تجميعها في الفترة أو الفترات السابقة بطريقة تسمح بإعادة تبويبها، ولا يكون من العملي إعادة تبويبها.

سادسا: هيكل القوائم المالية ومحتواها:

### ١- مقدمة:

يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن بنود معينة في صلب القوائم المالية، والإفصاح عن بنود أخرى إما في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة، كما يقدم هذا المعيار نماذج للقوائم المالية يتم التوصية بإتباعها من قبل المنشآت حسب ما يناسب ظروف كل منها، بينما يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٥) عرضا هيكليا لقوائم التدفق النقدي.

### ٢- تحديد القوائم المالية:

أ - يجب تحديد القوائم المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى المنشورة في نفس الوثيقة (التقرير المالي السنوي)، حيث يتم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على القوائم المالية فقط وليس على المعلومات الأخرى المقدمة في التقرير السنوي أو في أي وثيقة أخرى، لهذا يكون من الضروري أن يستطيع المستخدمون التمييز بين المعلومات التي تعد على أساس معايير التقارير المالية الدولية والمعلومات الأخرى والتي قد تكون مفيدة للمستخدمين إلا أنه لم يتم إعدادها على أساس معايير التقارير المالية الدولية.

ب- يجب تحديد كل قائمة من القوائم المالية بوضوح، كما يجب عرض المعلومات التالية بشكل بارز وتكرارها كلما كان ذلك ضروريا لفهم المعلومات المعروضة بشكل مناسب.

١- اسم المنشأة محل التقرير.

٢- ما إذا كان القوائم المالية تغطي منشأة فردية أم مجموعة من المنشآت.

٣- تاريخ الميزانية أو الفترة التي تغطيها القوائم المالية.

٤- عملة التقرير (الدولار، الجنيه).

٥- مستوى الدقة المستخدم في عرض الأرقام الواردة في القوائم المالية (المبالغ بالجنيهات أو بآلاف الجنيهات أو بملايين الجنيهات).

### ٣- الفترة التي يغطيها التقرير:

يجب تقديم القوائم المالية كل سنة على الأقل، وفي الظروف الاستثنائية التي يتغير فيها تاريخ الميزانية ويتم تقديم القوائم المالية عن فترة أطول أو أقل من سنة واحدة، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح بالإضافة إلى الفترة التي تغطيها القوائم المالية عما يلي:

أ - السبب في استخدام فترة خلاف السنة الواحدة.

ب- حقيقة أن المبالغ المقارنة غير قابلة للمقارنة.

فقد يحدث في بعض الحالات الاستثنائية أن يطلب من المنشأة تغيير تاريخ ميزانيتها أو أن تقرر هي ذلك فعلى سبيل المثال قد يطلب من المنشأة تغيير تاريخ ميزانيتها بنص قانوني أو عندما يتم الاستحواذ عليها من قبل منشأة أخرى يكون تاريخ ميزانيتها مختلف، ويجب في مثل هذه الحالات أن يكون المستخدمون للقوائم المالية على علم بأن المبالغ الظاهرة في القوائم المالية والخاصة بالفترة الحالية والمبالغ المقارنة غير قابلة للمقارنة والسبب في تغيير تاريخ الميزانية.

وفيما يلي عرضاً مختصراً للقوائم المالية ومكونات كل قائمة:

### ١- الميزانية: Balance Sheet

( أ ) التمييز بين الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة:

١- يجب على كل منشأة أن تحدد في ضوء طبيعة عملياتها طريقة عرض أصولها والتزاماتها في الميزانية، فقد تقوم المنشأة بعرض الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة والالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة كل على حدة في مجموعات مستقل في أصل الميزانية، وفي حالة عدم اختيار المنشأة لهذا التصنيف يجب عليها عرض الأصول والالتزامات في الميزانية بشكل عام حسب سيولتها.

٢- يجب تصنيف الأصل على أنه أصل متداول في الحالات التالية:

أ - إذا كان من المتوقع أن يتحقق أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة، ويقصد بدورة التشغيل العادية للمنشأة بأنها لافتره ما بين الحصول على المواد الداخلة في التشغيل وتحقيقها نقداً أو إلى أي أداة يمكن تحويلها في الحال إلى نقدية.

ب- أو عندما يتم الاحتفاظ به بشكل أساسي لأغراض المتاجرة أو عندما يتم الاحتفاظ به لفترة قصيرة ويتوقع أن يتحقق خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

ج- أو عندما يمثل نقدية أو أصلاً في حكم النقدية ولا توجد أية قيود على استخدامه.

ويجب تصنيف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة، ويلاحظ أن الأصول المتداولة تتضمن المخزون والمدينون حتى عندما لا يتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية، بينما تصنف الأوراق المالية القابلة للتسويق على أنها أصول متداولة إذا كان من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية وخلاف ذلك تصنف على أنها أصول غير متداولة.

٣- يجب تصنيف الالتزام على أنه التزام متداول في الحالات الآتية:

أ - عندما يتوقع تسويته أو سداه خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة.

ب- أو عندما يستحق التسوية أو السداد خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

ويجب على المنشأة أن تستمر في تصنيف التزاماتها طويلة الأجل المنتجة للفائدة (القروض طويلة الأجل) على أنها التزامات غير متداولة حتى عندما تستحق التسوية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية وذلك إذا تحققت الشروط الآتية:

١- إذا كان الأجل الأصلي للالتزام لفترة تزيد عن اثني عشر شهراً.

- ٢- وإذا كانت المنشأة تنوي إعادة تجديد الالتزام على أساس طويل الأجل.
- ٣- وإذا كانت هذه النية مدعومة باتفاقية لإعادة التمويل (التجديد) أو بعادة جدولة الالتزام، على أن يتم ذلك قبل اعتماد القوائم المالية.

فإذا تحققت هذه الشروط مجتمعة، يتم الاستمرار في تصنيف الالتزام على أنه التزام غير متداول، وفي هذه الحالة يجب أن يتم الإفصاح عن مبالغ هذه التزامات وعن المعلومات التي تؤيد ذلك في الإيضاحات المتممة للميزانية، وإذا لم تتحقق هذه الشروط تعتبر هذه الالتزامات من الالتزامات المتداولة.

(ب) المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية:

يجب أن تحتوي الميزانية في صلبها على المعلومات التالية كحد أدنى:

- ١- العقارات والآلات والمعدات Property, Plant and Equipment
- ٢- الأصول غير الملموسة Intangible Assets مثل الشهرة.
- ٣- الأصول المالية Financial Assets (ما عدا الأصول الواردة في البنود ٤، ٦، ٧ أدناه)
- ٤- الاستثمارات التي يتم المحاسبة عليها باستخدام طريقة حقوق الملكية The Equity Method
- ٥- المخزون Inventories
- ٦- الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى Trade and Other Payables
- ٧- النقدية وما يعادلها Cash and Cash Equivalents
- ٨- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.
- ٩- الالتزامات والأصول الضريبية.
- ١٠- المخصصات.
- ١١- الالتزامات طويلة الأجل المنتجة للفائدة.
- ١٢- حقوق الأقلية.
- ١٣- رأس المال المصدر والاحتياطيات.

ويجب عرض البنود والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب الميزانية عندما يتطلب ذلك من معايير التقارير المالية الدولية أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً من أجل تحقيق العرض العادل للمركز المالي للمنشأة.

(ج) المعلومات الواجب عرضها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة:

- ١- يجب على المنشأة أن تقصح إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة للميزانية عن التبويات الفرعية الأخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب حسب طبيعة أعمال المنشأة، فعلى سبيل المثال يتم تحليل الذمم المدينة إلى مدينون تجاريون وذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدمة ... الخ، وكذلك يتم تحليل المخزون إلى فروعه مثل مخزون البضائع ومخزون المواد الخام ومخزون الإنتاج تحت التشغيل

- ومخزون الإنتاج التام وهكذا لباقي بنود الميزانية، وتتوقف درجة التفصيل في التبويب الفرعي للبنود على متطلبات معايير التقارير المالية الدولية وعلى حجم وطبيعة ووظيفة هذه البنود.
- وفى جميع الأحوال يجب الإفصاح بشكل مستقل سواء في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة للميزانية عن المبالغ المدينة والدائنة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة.
- ٢- يجب على المنشأة أن تفصح عن ما يلي إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة للميزانية:
- أ - بالنسبة لكل نوع من أنواع أسهم رأس المال:
- ١- عدد الأسهم المصرح بها.
- ٢- عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل وعدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل.
- ٣- القيمة الاسمية للسهم، أو أن الأسهم ليست لها قيمة اسمية.
- ٤- مقارنة بين عدد الأسهم غير المسددة بالكامل في بداية ونهاية الفترة.
- ٥- حقوق وامتيازات أصحاب الأسهم والقيود المتعلقة بها بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وإعادة تسديد رأس المال.
- ٦- أسهم المنشأة التي في حوزتها (أسهم الخزينة) أو في حوزة شركاتها التابعة أو الزميلة.
- ٧- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب عقود الخيارات أو عقود البيع بما في ذلك الشروط والمبالغ.
- ب- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ظاهر ضمن حقوق الملكية.
- ج- في حالة اقتراح إجراء توزيعات أرباح الأسهم ولكن لم يتم الموافقة على دفعها رسمياً، يجب في هذه الحالة أن يتم الإفصاح عن ذلك أما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة للميزانية سواء أكانت هذه المبالغ قد تم تسجيلها ضمن الالتزامات أو لم يتم تسجيلها.
- د- مبالغ أرباح الأسهم الممتازة المجمعة والتي لم يتم الاعتراف بها بعد.

## ٢- قائمة الدخل: Income Statement

- أ - المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل:
- يجب أن تتضمن قائمة الدخل البنود التالية كحد أدنى:
- ١- الإيراد.
- ٢- نتائج الأنشطة التشغيلية.
- ٣- تكاليف التمويل.
- ٤- حصة المنشأة في أرباح وخسائر الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة والتي يتم المحاسبة عليها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- ٥- المصروفات الضريبية.
- ٦- الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.
- ٧- البنود غير العادية.

٨- حصة الأقلية.

٩- صافي ربح أو خسارة الفترة.

ويجب عرض تفصيلات البنود والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب قائمة الدخل، حينما يتطلب ذلك معيار من معايير التقارير المالية الدولية، أو عندما يكون ذلك ضرورياً من أجل تحقيق العرض العادل للأداء المالي للمنشأة.

ب- المعلومات التي يجب عرضها إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات المتممة:

يجب على المنشأة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات المتممة، تحليلاً للمصرفيات باستخدام التبويب إما على أساس طبيعة المصرفيات أو على أساس وظيفة هذه المصرفيات في المنشأة، ويشار إلى أسلوب التحليل الأول إلى أنه أسلوب التحليل حسب طبيعة المصرف، ويتم طبقاً لهذا الأسلوب تجميع المصرفيات في قائمة الدخل حسب طبيعة هذه المصرفيات أي إلى تكلفة المواد، الأجور والمرتببات، الإهلاك، تكاليف الإعلان، تكاليف النقل ... الخ، بينما يشار إلى أسلوب التحليل الثاني على أنه أسلوب التحليل حسب وظيفة المصرف أو تكلفة المبيعات ويتم طبقاً لهذا الأسلوب تجميع المصرفيات في قائمة الدخل حسب وظيفتها أي إلى تكاليف مرتبطة بوظيفة المبيعات والتوزيع أو بالأنشطة الإدارية.

ويجب على المنشأة التي تقوم بتبويب المصرفيات حسب وظيفة المصرف أن تفصح عن معلومات إضافية عن طبيعة هذه المصرفيات متضمنة مصرف الإهلاك ومصرف الأجور والمرتببات، وفي جميع الأحوال يجب اختبار الأسلوب الذي يعرض بشكل أفضل عدالة عناصر الأداء المالي للمنشأة. ويجب ملاحظة أن تبويب المصرفيات حسب طبيعتها يكون مفيداً في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، لهذا يتطلب الأمر عمل إفصاح إضافي عندما يتم تبويب المصرفيات حسب وظيفتها أو حسب أسلوب تكلفة المبيعات.

كما يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات المتممة عن مبلغ ربح السهم المعلن أو المقترح توزيعه عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية.

### ٣- قائمة التغيرات في حقوق الملكية: **Change in Equity Statement**

يجب أن تقدم المنشأة ضمن قوائمها المالية الأساسية قائمة مستقلة توضح ما يلي:

أ - صافي ربح أو خسارة الفترة.

ب- كل بند من بنود الدخل أو المصرفيات أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها مباشرة - حسب متطلبات معايير التقارير الدولية الأخرى - في حقوق الملكية مثل الفوائد أو العجز الناتج عن إعادة تقييم الممتلكات والاستثمارات وفروق أسعار الصرف الأجنبي، مع توضيح إجمالي هذه البنود.

ت- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية، وتصحيحات الأخطاء الجوهرية.

وبالإضافة إلى ما سبق يجب أن تعرض المنشأة ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات المتممة ما يلي:

ث- المعاملات الرأسمالية مع الملاك والتوزيعات عليهم.

- ج- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية.
- ح- المطابقة بين القيم المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاقة الإصدار وكل احتياطي في بداية الفترة ونهاية الفترة، مع الإفصاح بشكل مستقل عن كل حركة.

وتعكس التغيرات في حقوق الملكية في منشأة ما بين تاريخين للميزانية، الزيادة أو النقص في صافي أصول أو ثروة هذه المنشأة خلال الفترة، وبخلاف التغيرات التي تنتج عن المعاملات الرأسمالية مع المساهمين مثل مساهمات رأس المال (زيادة رأس المال) أو التوزيعات عليهم، فإن التغير الكلي في حقوق المساهمين يمثل الأرباح أو الخسائر التي حققتها أنشطة المنشأة خلال الفترة.

#### ٤ - قائمة التدفق النقدي: Cash Flow Statement

يحدد المعيار المحاسبي المصري رقم (٥) المتطلبات الأزمة لإعداد وعرض قائمة التدفق كذلك متطلبات الإفصاح في هذه القائمة، ويوضح هذا المعيار أن معلومات التدفق النقدي تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية حيث تمدهم بأساس لتقييم مدى قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها ومدى احتياجات المنشأة لاستخدام هذه التدفقات النقدية.

#### ٥ - الإيضاحات المتممة للقوائم المالية: Notes of the Financial Statement

- (١) يجب أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للمنشأة الأمور التالية:
- أ - عرض المعلومات حول أساس إعداد القوائم المالية الذي استخدمته المنشأة (التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة المحققة، القيمة الحالية).
- ب- عرض المعلومات حول السياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها على المعلومات والأحداث الهامة.
- ت- الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية والتي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية.
- ث- تقديم معلومات إضافية غير معروضة في صلب القوائم المالية ولكنها تكون ضرورية من أجل تحقيق العرض العادل للمعلومات.
- (٢) يجب أن يتم عرض معلومات الإيضاحات المتممة بأسلوب منتظم، كما يجب الربط بين كل بند في صلب الميزانية أو قائمة الدخل أو قائمة التدفق النقدي مع أية معلومات ذات صلة بها في الإيضاحات المتممة.
- (٣) تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تحليلات أكثر تفصيلاً للمبالغ الظاهرة في صلب الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى المعلومات الإضافية الأخرى مثل الالتزامات الطارئة. كما تشمل الإيضاحات المتممة، المعلومات التي تطلبها وتشجع على الإفصاح عنها معايير المحاسبة الدولية، كما أنها تشمل الإفصاحات الأخرى التي تكون ضرورية لتحقيق

العرض العادل.

(٤) يتم عادة عرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقا لترتيب معين، مما يساعد المستخدمين على تفهم القوائم المالية ومقارنتها مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى، فغالبا يتم عرض الإيضاحات المتممة بالترتيب التالي:

أ - بيان بأنه قد تم الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية عند إعداد وعرض هذه القوائم.

ب- بيان بأساس (أسس) القياس والسياسات المحاسبية المطبقة.

ت- المعلومات المدعمة للبنود المعروضة في صلب كل قائمة مالية بنفس الترتيب الذي تم به عرض كل بند وكل قائمة مالية.

ث- إفصاحات أخرى تشمل ما يلي:

١- البنود الطارئة والتعهدات والإفصاحات المالية الأخرى.

٢- إفصاحات غير مالية.

(٥) يمكن عرض المعلومات الخاصة بأساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية في قسم مستقل في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وفي هذه الحالة يظهر في هذا القسم:

أ - أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

ب- كل سياسة محاسبية تم استخدامها وتكون لازمة لفهم القوائم المالية، وقد تشمل السياسات المحاسبية التي ترى الإدارة عرضها ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

١- الاعتراف بالإيراد.

٢- تقييم المخزون.

٣- عقود الإيجار.

٤- رسملة تكاليف الاقتراض.

٥- عقود المقاولات والإنشاء.

٦- الاعتراف بالأصول الملموسة وغير الملموسة واستهلاكها.

٧- تكاليف البحوث والتطوير.

٨- فروق تحويل العملة .. الخ من سياسات محاسبية.

(٦) يجب على المنشأة أن تفصح عن ما يلي، إذا لم يكن قد تم الإفصاح عن ذلك في مكان آخر ضمن المعلومات التي تم نشرها في القوائم المالية:

أ - مواطن المنشأة وشكلها القانونية وبلد التأسيس وعنوان مكتبها المسجل (أو المركز الرئيسي للعمل إذا كان مختلفا عن المكتب المسجل).

ب- وصف لطبيعة أعمال المنشأة ولأنشطتها الرئيسية.

ج- اسم المنشأة الأم، والمنشأة الأم للمجموعة ككل إذا كانت المنشأة الأم مملوكة لشركة قابضة أخرى.

د- عدد الموظفين في نهاية الفترة أو متوسط عددهم خلال الفترة.



# الفصل الثالث

المعيار المحاسبي المصري رقم (٢)  
المخزون

أولاً: هدف المعيار:

إن الهدف من هذا المعيار يتمثل في توضيح المعالجة المحاسبية للمخزون، فيتناول هذا المعيار إحدى القضايا المحاسبية الهامة والتي تتمثل في كيفية تحديد تكلفة المخزون التي يجب أن يتم الاعتراف بها كأصل في الميزانية والتي ترحل من فترة لأخرى حتى يتم الاعتراف بالإيرادات المرتبطة بها، حيث يقدم هذا المعيار الإرشادات العملية لتحديد تكلفة المخزون والتي سيتم الاعتراف بها فيما بعد كمصروف، كما يقدم هذا المعيار الإرشادات بالنسبة للحالات التي يتم فيها تخفيض تكلفة المخزون إلى صافي القيمة البيعية (صافي القيمة القابلة للتحقق) Net Realizable Value كما يقدم هذا المعيار الإرشادات حول معادلات التكلفة التي تستخدم في تحديد تكاليف المخزون.

ثانياً: نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار على كافة أنواع المخزون فيما عدا:

١- الأعمال تحت التنفيذ في عقود الإنشاء والمقاولات.

٢- الأدوات المالية.

٣- الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي والمنتجات الزراعية عند نقطة الحصاد، كما لا تنطبق أسس القياس الواردة بهذا المعيار على منتجات المحاصيل الزراعية والغابات بعد حصادها كذلك لا تنطبق أسس القياس الواردة بهذا المعيار على المناجم والمنتجات المعدنية، حيث تقاس هذه المنتجات بصافي القيمة البيعية وفقاً للممارسات المتعارف عليها في هذه الصناعات، وعند قياس هذا المخزون بصافي القيمة البيعية، يتم الاعتراف بالتغيرات التي تحدث في قيمة المخزون كأرباح أو خسائر في قائمة الدخل في الفترة التي يحدث فيها ذلك التغير.

ثالثاً: تعريف المصطلحات الواردة في المعيار:

١- **المخزون:**

يمثل المخزون أصل:

أ - عند الاحتفاظ به لغرض البيع خلال دورة النشاط العادي للمنشأة (مخزون بضائع بغرض البيع، مخزون الإنتاج التام).

ب- خلال عمليات التصنيع ليصبح أصلاً قابلاً للبيع (مخزون الإنتاج تحت التشغيل).

أوجد- إذا كان في صورة مواد أو مهمات سوف تستخدم في عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات (مخزون المواد).

ويلاحظ أن المخزون يضم حسب التعريف السابق كل من البضائع المشتراه بغرض إعادة بيعها متضمنة على سبيل المثال البضائع التي يشتريها تجار التجزئة بغرض إعادة بيعها، كما يضم المخزون المواد الأولية والمهمات المنتظر استخدامها في عمليات الإنتاج، أما في حالة المنشآت التي تقدم الخدمات فإن المخزون يتمثل في تكاليف الخدمة والتي لم تعترف المنشأة بعد بالإيرادات المرتبطة بها.

**٢- صافي القيمة القابلة للتحقق (صافي القيمة البيعية، صافي القيمة التحصيلية):**

هى سعر البيع التقديرى ضمن النشاط العادي للمنشأة مطروحا منها التكاليف المقدرة للاستكمال والتكاليف الضرورية المقدرة لإتمام عملية البيع.

صافي القيمة البيعية = سعر البيع التقديرى - (تكاليف الاستكمال + التكاليف المقدرة لإتمام عملية البيع)

**٣- القيمة العادلة Fair Value:**

هى القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف لدى كل منهم الرغبة في التبادل على بيئة من الحقائق وتتعامل بإرادة حرة ومستقلة.

**رابعاً: قياس المخزون Measurement of Inventories**

قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

**خامساً: تكلفة المخزون Cost of Inventories**

يجب أن تشمل تكلفة المخزون، كل تكاليف الشراء وتكاليف التشكيل والتكاليف الأخرى التي يتم تحملها في سبيل الوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة، وفيما يلي شرح مختصر لبندود تكلفة المخزون:

**١- تكاليف الشراء: Cost of Purchase**

تتضمن تكلفة شراء المخزون كل من ثمن الشراء والرسوم الجمركية والضرائب الأخرى (فيما عدا الضرائب القابلة للاسترداد فيما بعد من الجهات الضريبية) وتكاليف النقل والمناولة والتحميل وأية مصروفات أخرى مباشرة متعلقة بحياسة المخزون من البضائع أو المواد أو الخدمات بعد طرح الخصومات التجارية والتخفيضات والبندود الأخرى المشابهة التي يتم خصمها بهدف تحديد تكلفة الشراء.

**٢- تكاليف التشكيل: Costs of Conversion**

تشمل تكاليف التشكيل الخاصة بالمخزون التكاليف المرتبطة بشكل مباشر بوحدة الإنتاج مثل الأجر المباشرة، كما تشمل التكاليف المحملة غير المباشرة سواء المتغيرة أو الثابتة والتي يتم تحملها في سبيل تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة.

**٣- التكاليف الأخرى: Other Costs**

لا تدخل التكاليف الأخرى ضمن تكلفة المخزون إلا في حدود ما يتم تحمله من أجل الوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة، ومن أمثلة التكاليف الأخرى التي تدخل ضمن تكلفة المخزون، تكاليف تصميم المنتجات العملاء معينين.

ويلاحظ أن هناك بعض التكاليف التي تستبعد من تكلفة المخزون ويتم الاعتراف بهذا كمصروفات في

الفترة التي تحدث فيها، ومن أمثلة هذه التكاليف ما يلي:

١- الفاقد غير الطبيعي في المواد والأجر أو تكاليف الإنتاج الأخرى.

- ٢- تكلفة التخزين، إلا إذا كانت ضرورية لعملية الإنتاج قبل مرحلة إنتاجية أخرى.
- ٣- المصاريف الإدارية غير المباشرة التي لا تساهم في الوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.
- ٤- تكاليف البيع.

ويلاحظ أنه في بعض الظروف أو الحالات المحددة يتم اعتبار تكلفة الاقتراض من ضمن تكلفة المخزون، ويتم ذلك إذا كانت تكلفة الاقتراض متعلقة ببند المخزون التي يتطلب تجهيزها فترة زمنية طويلة لكي تكون في صورة قابلة للبيع، بينما بنود المخزون التي تصنع بشكل روتيني وبكميات كبيرة وبشكل متكرر خلال فترة قصيرة لا يتم تحميلها بتكلفة الاقتراض. وفي حالة شراء مخزون بالأجل بشروط تنطوي على تسهيل ائتماني يتم الاعتراف بمقدار الفرق بين سعر الشراء في ظل ظروف ائتمانية عادية وبين المبلغ المدفوع كمصروفات فوائد يتم توزيعها على قائمة الدخل خلال فترة الائتمان.

#### سادسا: تكلفة المخزون في المنشآت الخدمية

تتكون تكلفة المخزون في المنشآت الخدمية بصفة أساسية من تكاليف العمالة والتكاليف الأخرى للموظفين العاملين مباشرة في تقديم الخدمة بما في ذلك موظفي الإشراف والمصاريف غير المباشرة المتعلقة بتلك الخدمة.

ولا تتضمن تكلفة المخزون في المنشآت الخدمية تكلفة العمالة والتكاليف الأخرى المتعلقة بموظفي المبيعات والإدارة العامة، حيث يتم الاعتراف بها كمصروفات في الفترة التي حدثت فيها.

#### سابعا: تكلفة المنتجات الزراعية المحصودة من الأصول البيولوجية:

يقاس المخزون الناتج من حصاد الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة في تاريخ الحصاد بعد خصم تكاليف البيع المقدرة.

#### ثامنا: أساليب قياس تكلفة المخزون:

يمكن استخدام بعض الطرق التقريبية لقياس تكلفة المخزون مثل:

١- طريقة التكلفة المعيارية The Standard Cost Method

٢- طريقة التجزئة The Retail Method

وذلك للتسهيل إذا كان استخدامها يؤدي إلى نتائج قريبة من التكلفة الفعلية، وتأخذ طريقة التكلفة المعيارية في حسابها عند قياس تكلفة المخزون المستوى العادي من المواد الأولية والمهمات والعمل والكفاءة واستخدام الطاقة، ويتم مراجعتها بانتظام وقد يتم تعديلها في ضوء الظروف الحالية إن لزم الأمر، وغالبا يتم استخدام طريقة التجزئة في قياس تكلفة المخزون في منشآت البيع بالتجزئة التي تتميز بكثرة عدد أصناف المخزون السريعة والمتشابهة في ربحيتها والتي تكون من غير العملي استخدام طرق أخرى في قياس تكلفة المخزون لديها، وهنا تتحدد تكلفة المخزون بطرح النسبة المناسبة لإجمالي الربح من القيمة البيعية للمخزون،

ويجب أن تأخذ هذه النسبة في الاعتبار المخزون الذي تم تخفيضه إلى أقل من سعر البيع الأساسي، كما يستخدم غالبا متوسط نسبة إجمالي ربح لكل قسم من أقسام المنشأة.

وفيما يلي بعض الأمثلة التوضيحية لكيفية استخدام الطرق السابقة عند قياس تكلفة المخزون:

### مثال (١) طريقة التكلفة المعيارية:

بفرض أن عدد وحدات المخزون من الإنتاج التام بلغت ١٢٠٠٠ وحدة وكانت التكلفة المعيارية المحسوبة لإنتاج الوحدة ١٥٠ جنيه.

**المطلوب:** قياس تكلفة المخزون من الإنتاج التام باستخدام طريقة التكلفة المعيارية؟

**الحل:**

تكلفة المخزون باستخدام طريقة التكلفة المعيارية

= عدد وحدات المخزون × التكلفة المعيارية لإنتاج الوحدة

$$= ١٢٠٠٠ \times ١٥٠ = ١٨٠٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

### مثال (٢) طريقة التجزئة:

بلغت القيمة البيعية للأصناف المتبقية لدى إحدى منشآت البيع بالتجزئة ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وكانت نسبة إجمالي الربح المقدر لهذه الأصناف ٢٥٪.

**المطلوب:** قياس تكلفة المخزون لهذه الأصناف باستخدام طريقة التجزئة؟

**الحل:**

تكلفة المخزون باستخدام طريقة التجزئة

= القيمة البيعية للأصناف - نسبة إجمالي الربح

$$= ٥٠٠٠٠٠٠ - (٥٠٠٠٠٠٠ \times ٢٥\%) = ٣٧٥٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

تاسعا: معدلات التكلفة Cost Formulas

تناول المعيار عدة طرق يمكن استخدامها عند تحديد تكلفة المخزون هي:

### ١- طريقة التمييز العيني للتكلفة: Specific Identification of Cost

وتعنى هذه الطريقة تحديد تكلفة كل بند من بنود المخزون على حدة وذلك بأن يتم تحميل كل بند من بنود المخزون بالتكلفة الخاصة به، وتعتبر هذه الطريقة مناسبة في حالة السلع والمنتجات التي يمكن تمييزها وربطها بعناصر التكاليف الخاصة بكل منها على حدة وتكون تكلفتها مرتفعة وعدد بنودها محدودا كما هو الحال في صناعة الطائرات أو السفن أو تجارة السيارات، ولكن هذه الطريقة لا تكون مناسبة عندما يكون هناك عددا كبيرا من بنود المخزون والتي لا يكون من الممكن عمليا تمييزها وتحديد تكلفة كل منها.

## مثال:

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من سجلات إحدى الشركات الصناعية المتخصصة في صناعة طراز معين من الطائرات في ٢٠٢٢/١٢/٣١:

بيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة بالمليون جنيه
رصيد ٢٠٢٢/١/١	٢٥	١٠
إنتاج شهر مارس ٢٠٢٢	١٠٠	١٢
إنتاج شهر يوليو ٢٠٢٢	٨٠	١٦
إنتاج شهر أكتوبر ٢٠٢٢	٥٠	٢٠
إنتاج شهر ديسمبر ٢٠٢٢	٤٠	٢٥

وبفرض أن وحدات المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بلغت ٦٠ وحدة بيانها كالاتي:

١٠	من مخزون ٢٠٢٢/١/١
٢٠	من إنتاج شهر مارس
٨	من إنتاج شهر يوليو
١٥	من إنتاج شهر أكتوبر
٧	من إنتاج شهر ديسمبر

المطلوب: حساب تكلفة المخزون باستخدام طريقة التمييز العيني لتكلفة المخزون؟

## الحل:

تكلفة المخزون في آخر الفترة = عدد وحدات المخزون × تكلفة الوحدة

$$١٠٠ = ١٠ \times ١٠ =$$

$$٢٤٠ = ١٢ \times ٢٠ =$$

$$١٢٨ = ١٦ \times ٨ =$$

$$٣٠٠ = ٢٠ \times ١٥ =$$

$$١٧٥ = ٢٥ \times ٧ =$$

$$\text{٩٤٣ مليون جنيه} \quad \text{٦٠ وحدة}$$

∴ تكلفة المخزون في آخر الفترة = ٩٤٣ مليون جنيه

## ٢- طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً:

تمثل هذه الطريقة إحدى طرق المعالجة الأساسية التي نص المعيار على استخدامها عند حساب تكلفة المخزون، وتفترض هذه الطريقة عند حساب تكلفة المخزون في آخر المدة، أن بنود المخزون التي يتم شراؤها أو إنتاجها أولاً تباع أو تصرف أولاً، وبالتالي فإن البنود المتبقية من المخزون في نهاية الفترة هي تلك التي تم شراؤها أو إنتاجها حديثاً.

مثال:

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من سجلات إحدى الشركات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ المتعلقة بأحد

عناصر المخزون:

بيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة بالجنيه
رصيد ٢٠٢٢/١/١	٧٠٠	١٠
مشتريات ٣/١٥	١٠٠٠	١٢
مشتريات ٦/١٠	٨٠٠	١٣
مشتريات ١٠/١٠	٤٠٠	١٤
مشتريات ١٢/٢٥	٢٠٠	١٥

وبفرض أن وحدات المخزون المتبقية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بلغت ٥٠٠ وحدة.

**المطلوب:** حساب تكلفة المخزون وفقا لطريقة الوارد أولا يصرف أولا؟

**الحل:**

تكلفة مخزون آخر الفترة = عدد وحدات المخزون × تكلفة الوحدة

$$= ٢٠٠ \text{ وحدة من مشتريات } ١٢/٢٥ \times ١٥ \text{ جنيه} = ٣٠٠٠$$

$$= ٣٠٠ \text{ وحدة من مشتريات } ١٠/٢٠ \times ١٤ \text{ جنيه} = ٤٢٠٠$$

$$= ٧٢٠٠ \text{ جنيه} = \text{الإجمالي} = ٥٠٠ \text{ وحدة}$$

∴ تكلفة المخزون في آخر الفترة = ٧٢٠٠ جنيه.

### ٣- طريقة المتوسط المرجح:

تمثل هذه الطريقة إحدى طرق المعالجة الأساسية التي نص المعيار على استخدامها عند حساب تكلفة المخزون، حيث نص المعيار على أنه يجب تقييم تكلفة المخزون إلا في حالة التمييز العيني للبضاعة باستخدام طريقة الوارد أولا يصرف أولا أو باستخدام طريقة المتوسط المرجح للتكلفة. وطبقا لهذه الطريقة يتم تحديد تكلفة كل بند من بنود المخزون على أساس المتوسط المرجح لتكلفة البنود المتشابهة في بداية الفترة وتكلفة البنود المتشابهة المشتراه أو المنتجة خلال الفترة، ويتم حساب المتوسط المرجح إما على أساس الفترة بأكملها أو بعد استلام كل شحنة إضافية حسب ظروف المنشأة.

**مثال:** بافتراض نفس الأرقام الواردة في المثال السابق:

**المطلوب:** حساب تكلفة المخزون وفقا لطريقة المتوسط المرجح وذلك في حالة:

١- حساب المتوسط المرجح للتكلفة على أساس الفترة بأكملها.

٢- حساب المتوسط المرجح للتكلفة بعد استلام كل شحنة إضافية (المتوسط المتحرك) بفرض أنه تم بيع

١٠٠٠ وحدة بتاريخ ٥/١٥، ١٦٠٠ وحدة بتاريخ ١١/١٥.

الحل:

١- حساب تكلفة المخزون وفقا لطريقة المتوسط المرجح في حالة حساب المتوسط المرجح للتكلفة على أساس الفترة بأكملها:

بيان	وحدات	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة
رصيد ٢٠٢٢/٧/١	٧٠٠	١٠	٧٠٠٠
مشتريات ٣/١٥	١٠٠٠	١٢	١٢٠٠٠
مشتريات ٦/١٠	٨٠٠	١٣	١٠٤٠٠
مشتريات ١٠/١٠	٤٠٠	١٤	٥٦٠٠
مشتريات ١٢/٢٥	٢٠٠	١٥	٣٠٠٠
إجمالي	٣١٠٠ وحدة		٣٨٠٠٠ جنيه

$$\text{متوسط تكلفة الوحدة خلال الفترة} = \frac{\text{إجمالي تكاليف البضاعة}}{\text{إجمالي عدد الوحدات}}$$

$$= \frac{٣٨٠٠٠}{٣١٠٠} = ١٢,٢٦ \text{ جنيه}$$

∴ تكلفة مخزون آخر الفترة = عدد وحدات مخزون آخر الفترة × متوسط تكلفة الوحدة خلال الفترة

∴ تكلفة مخزون آخر الفترة = ٥٠٠ وحدة × ٢١,٢٦ = ٦١٣٠ جنيه

وتصلح هذه الطريقة مع نظام الجرد الدوري الذي يتم إجراؤه في نهاية الفترة المحاسبية، لأنها تتطلب الانتظار حتى نهاية الفترة المحاسبية حتى يمكن تحديد كمية الوحدات المباعة خلال الفترة وكمية الوحدات الباقية (المخزون) في آخر الفترة.

٢- حساب تكلفة المخزون وفقا لطريقة المتوسط المرجح للتكلفة بعد استلام كل شحنة إضافية (المتوسط المتحرك):

تاريخ	وارد			منصرف			رصيد		
	وحدات	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة	وحدات	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة	وحدات	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة
رصيد ٢٠٢٢/١/١							٧٠٠	١٠	٧٠٠٠
مشتريات ٣/١٥	١٠٠٠	١٢	١٢٠٠٠				١٧٠٠	١١,١٨	١٩٠٠٦
بضاعة مباعه ٥/١٥				١٠٠٠	١١,١٨	١١٨٠٠	٧٠٠	١١,١٨	٧٨٢٦
مشتريات ٦/١٠	٨٠٠	١٣	١٠٤٠٠				١٥٠٠	١٢,١٥	١٨٢٢٥
مشتريات ١٠/٢٠	٤٠٠	١٤	٥٦٠٠				١٩٠٠	١٢,٥٤	٢٣٨٢٦
بضاعة مباعه ١١/١٥				١٦٠٠	١٢,٥٤	٢٠٠٦٤	٣٠٠	١٢,٥٤	٣٧٦٢
مشتريات ١٢/٢٥	٢٠٠	١٥	٣٠٠٠				٥٠٠	١٣,٥٢	٦٧٦٠

$$\text{المتوسط المرجح المتحرك} = \frac{\text{قيمة الرصيد} + \text{قيمة الكمية الواردة}}{\text{كمية الرصيد} + \text{الكمية الواردة}}$$



$$\text{جنيه تقريبا } 11,18 = \frac{12000 + 7000}{1000 + 700} =$$

ومن الجدول السابق يتضح أن تكلفة المخزون في نهاية الفترة طبقا لطريقة المتوسط المتحرك = ٥٠٠ وحدة × ١٣,٥٢ = ٦٧٦٠ جنيه.

وتصلح هذه الطريقة مع نظام الجرد المستمر للبضاعة وتعتبر هذه الطريقة أكثر دقة من الطريقة السابقة (المتوسط المرجح) حيث تعطي متوسط يكون أكثر تعبيرا عن الأسعار الجارية.

#### عاشرا: تقييم المخزون:

يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية Net Realizable Value أيهما أقل حسب متطلبات هذا المعيار، فقد يحدث في بعض الحالات أن يصاب المخزون ببعض التلف أو أن يصبح متقادما جزئيا أو كليا أو تتناقص أسعار بيعه، لهذا يكون من غير الممكن استرداد تكلفة المخزون حيث تزيد التكلفة في هذه الحالات عن أسعار بيعه، وتتفق هذه المعالجة مع وجهة النظر القائلة بعدم جواز إظهار الأصل بقيمة تزيد عن المبلغ المتوقع تحقيقه من بيعه أو استخدامه، ويتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل إما على أساس:

(١) كل بند على حدة.

(٢) المجموعات المتشابهة لبنود المخزون.

(٣) كل بنود المخزون مجتمعة.

ويلاحظ أنه يجب عدم تخفيض قيمة المواد الأولية والمهمات المحتفظ بها لأغراض الإنتاج إذا كان من المتوقع أن تباع المنتجات التامة بسعر التكلفة أو أعلى منه، ولكن إذا كان انخفاض سعر المواد والمهمات يشير إلى أن تكلفة المنتجات التامة التي تدخل في إنتاجها هذه المواد سوف تزيد عن صافي القيمة البيعية، ففي هذه الحالة يجب تخفيض قيمة هذه المواد والمهمات إلى صافي القيمة البيعية لها، وفي هذه الأحوال فإن التكلفة الاستبدالية لهذه المواد تعتبر أنسب مقياس لصافي قيمتها البيعية، كذلك يلاحظ أنه يجب إعادة النظر في كل فترة لاحقة في بنود المخزون التي تم تقييمها بصافي قيمتها البيعية ولا تزال موجودة في الفترة اللاحقة، ففي حالة ارتفاع أو انخفاض سعر بيعها مرة أخرى بالمقارنة بصافي قيمتها البيعية يجب في هذه الحالة إعادة تقييمها بالتكلفة أو صافي قيمتها البيعية المعدلة أيهما أقل. وفي جميع الحالات تعتبر مبالغ تخفيض تكلفة المخزون إلى صافي قيمته البيعية أو الخسائر التي تلحق بالمخزون، مصروفات يتم تحميلها على الفترة التي يحدث فيها التخفيض أو الخسارة.

أمثلة عملية على كيفية تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل:

## مثال (١):

فيما يلي بعض البيانات الخاصة ببند المخزون في إحدى الشركات الصناعية:

بنود المخزون				بيان
د	ج	ب	أ	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	سعر البيع التقديري للوحدة
٤٠٠	٢٥٠	٢٠٠	١٠٠	تكلفة الوحدة
٥٠٠	١٥٠	٢٠٠	٥٠	تكلفة استكمال وبيع الوحدة التقديرية
٣٠	٢٠	١٥	١٠	

## المطلوب:

تقييم الوحدة من المخزون في آخر الفترة على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل في ضوء المعلومات السابقة.

## الحل:

صافي القيمة البيعية = سعر البيع التقديري - (تكاليف الاستكمال + التكاليف المقدرة لإتمام عملية البيع)

بنود المخزون				بيان
د	ج	ب	أ	
$٣٧٠ = ٣٠ - ٤٠٠$	$٢٣٠ = ٢٠ - ٢٥٠$	$١٨٥ = ١٥ - ٢٠٠$	$٩٠ = ١٠ - ١٠٠$	صافي القيمة البيعية
٥٠٠	١٥٠	٢٠٠	٥٠	التكلفة
٣٧٠	١٥٠	١٨٥	٥٠	قيمة تقييم الوحدة من المخزون

## مثال (٢):

فيما يلي بعض البيانات الخاصة ببند المخزون في إحدى الشركات الصناعية:

البند	الكمية	تكلفة الوحدة	سعر البيع التقديري	تكلفة الاستكمال والبيع المقدر
أ	١٠٠٠	١٠	٢٠	٢
ب	٢٠٠٠	١٥	١٠	١
ج	٣٠٠٠	٨	١٥	١,٥
د	٤٠٠٠	١٢	٢٠	٣
هـ	٥٠٠٠	٩	٨	١
و	٦٠٠٠	٧	١١	٢
ز	٧٠٠٠	١٤	١٧	١
ح	٨٠٠٠	١١	١٥	٢

## المطلوب:

تقييم المخزون في آخر الفترة على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وذلك على أساس كل بند على حدة وعلى أساس المخزون ككل.

## الحل:

صافي القيمة البيعية = سعر البيع التقديري - تكاليف الاستكمال والتكلفة المقدر لإتمام عملية البيع

البند	التكلفة	صافي القيمة البيعية	القيمة الأقل
أ	$١٠٠٠٠ = ١٠ \times ١٠٠٠$	$١٨٠٠٠ = (٢ - ٢٠) \times ١٠٠٠$	١٠٠٠٠
ب	$٣٠٠٠٠ = ١٥ \times ٢٠٠٠$	$١٨٠٠٠ = (١ - ١٠) \times ٢٠٠٠$	١٨٠٠٠
ج	$٢٤٠٠٠ = ٨ \times ٣٠٠٠$	$٤٠٥٠٠ = (١,٥ - ١٥) \times ٣٠٠٠$	٢٤٠٠٠
د	$٤٨٠٠٠ = ١٢ \times ٤٠٠٠$	$٦٨٠٠٠ = (٣ - ٢٠) \times ٤٠٠٠$	٤٨٠٠٠
هـ	$٤٥٠٠٠ = ٩ \times ٥٠٠٠$	$٣٥٠٠٠ = (١ - ٨) \times ٥٠٠٠$	٣٥٠٠٠
و	$٤٢٠٠٠ = ٧ \times ٦٠٠٠$	$٥٤٠٠٠ = (٢ - ١١) \times ٦٠٠٠$	٤٢٠٠٠
ز	$٩٨٠٠٠ = ١٤ \times ٧٠٠٠$	$١١٢٠٠٠ = (١ - ١٧) \times ٧٠٠٠$	٩٨٠٠٠
ح	$٨٨٠٠٠ = ١١ \times ٨٠٠٠$	$١٠٤٠٠ = (٢ - ١٥) \times ٨٠٠٠$	٨٨٠٠٠
الإجمالي	٣٨٥٠٠٠	٤٤٩٥٠٠	٣٦٣٠٠٠

ويتم تقييم المخزون وفقا لأساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وذلك على أساس:

(١) كل بند على حدة بمبلغ ٣٦٣٠٠٠ جنيه.

(٢) كل بنود المخزون مجتمعة بمبلغ ٣٨٥٠٠٠ جنيه (٣٨٥٠٠٠ أو ٤٤٩٥٠٠ أيهما أقل)

## مثال (٣):

فيما يلي بعض البيانات الخاصة ببنود المخزون في إحدى الشركات التجارية التي تتعامل في الأجهزة الكهربائية:

البند	الكمية	تكلفة الوحدة	سعر البيع التقديري للوحدة	التكاليف البيعية المقدرة
<b>المجموعة الأولى</b>				
أ	٤٠	٦٠٠	٥٠٠	٢٠
ب	٦٠	٥٠٠	٨٠٠	٥٠
ج	٨٠	٤٠٠	٥٠٠	٣٠
<b>المجموعة الثانية</b>				
د	١٠٠	٨٠٠	١٢٠٠	٥٠
هـ	١٢٠	٦٠٠	١٠٠٠	٤٠
و	٧٠	٧٠٠	٦٠٠	٢٠
<b>المجموعة الثالثة</b>				
ز	٥٠	٥٠٠	٦٠٠	٢٠
ح	٤٠	٣٠٠	٢٥٠	١٠
ط	٣٠	٤٠٠	٥٠٠	٢٠

المطلوب: تقييم المخزون في آخر الفترة على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وذلك على أساس:

- ١- كل بند على حدة. ٢- المجموعات المتشابهة لبنود المخزون. ٣- كل بنود المخزون مجتمعة.

## الحل:

البند	التكلفة	صافي القيمة البيعية	التقييم على أساس كل بند	التقييم على أساس مجموعات متشابهة	التقييم على أساس المخزون ككل
أ	$٢٤٠٠٠ = ٦٠٠ \times ٤٠$	$(٤٠ \times ٥٠٠) - ١٩٢٠٠ = (٢٠$	١٩٢٠٠		
ب	$٣٠٠٠٠ = ٥٠٠ \times ٦٠$	$- ٨٠٠) \times ٦٠$ $٤٥٠٠٠ = (٥٠$	٣٠٠٠٠		
ج	$٣٢٠٠٠ = ٤٠٠ \times ٨٠$	$- ٥٠٠) \times ٨٠$ $٣٧٦٠٠ = (٣٠$	٣٢٠٠٠		
مجموع المجموعة الأولى	٨٦٠٠٠	١٠١٨٠٠		٨٦٠٠٠	
د	$٨٠٠٠٠ = ٨٠٠ \times ١٠٠$	$- ١٢٠٠) \times ١٠٠$ $١١٥٠٠٠ = (٥٠$	٨٠٠٠٠		
هـ	$٧٢٠٠٠ = ٦٠٠ \times ١٢٠$	$- ١٠٠٠) \times ١٢٠$ $١١٥٢٠٠ = (٤٠$	٧٢٠٠٠		
و	$٤٩٠٠٠ = ٧٠٠ \times ٧٠$	$- ٦٠٠) \times ٧٠$ $٤٠٦٠٠ = (٢٠$	٤٠٦٠٠		
مجموع المجموعة	٢٠١٠٠٠	٢٧٠٨٠٠		٢٠١٠٠٠	

				الثانية	
		٢٥٠٠٠	$(٦٠٠) \times ٥٠$ $٢٩٠٠٠ = (٢٠$	$٢٥٠٠٠ = ٥٠٠ \times ٥٠$	ز
		٩٦٠٠	$(٢٥٠) \times ٤٠$ $٩٦٠٠ = (١٠$	$١٢٠٠٠ = ٣٠٠ \times ٤٠$	ح
		١٢٠٠٠	$(٥٠٠) \times ٣٠$ $١٤٤٠٠ = (٢٠$	$١٢٠٠٠ = ٤٠٠ \times ٣٠$	ط
	٤٩٠٠٠		٥٣٠٠٠	٤٩٠٠٠	مجموع المجموعة الثالثة
٣٣٦٠٠٠	٣٣٦٠٠٠	٣٢٠٤٠٠	٤٢٥٠٠٠	٣٣٦٠٠٠	الإجمالي

ويتضح من الجدول السابق أن تقييم المخزون في هذه الشركة في نهاية الفترة وفقا لأساس التكلفة أو

صافي القيمة البيعية أيهما أقل يتم على النحو التالي:

- ١- وفقا لكل بند على حدة بمبلغ ٣٢٠٤٠٠ جنيه.
- ٢- وفقا للمجموعات المتشابهة بمبلغ ٣٣٦٠٠٠ جنيه.
- ٣- وفقا لكل بنود المخزون مجتمعة ٣٣٦٠٠٠ جنيه (٣٣٦٠٠٠ أو ٤٢٥٠٠٠ أيهما أقل)

حادي عشر: الاعتراف بالمخزون كمصروف:

عندما يباع المخزون يجب الاعتراف بالقيمة المدرجة (الدفترية) لهذا المخزون كمصروف في الفترة التي يتم خلالها تحقق الإيراد المتعلق به، ويلاحظ أن قيمة تخفيض المخزون لصافي قيمته البيعية وكافة خسائر المخزون يتم اعتبارها مصروفا في الفترة التي حدث فيها التخفيض أو الخسارة، كما يلاحظ أيضًا أنه يجب اعتبار قيمة استرداد تخفيض قيمة المخزون الذي يحدث نتيجة ارتفاع صافي القيمة البيعية، تخفيضا لقيمة المخزون المعترف بها كمصروف في الفترة التي حدث فيها الاسترداد، أي يتم اعتبار أي استرداد لأي تخفيض في قيمة المخزون الناشئ عن الزيادة في صافي قيمته البيعية كتخفيض في تكلفة المخزون المباع في الفترة التي تم الاسترداد فيها، ويلاحظ أيضًا أن عملية تحميل المخزون المباع كمصروف في الفترة التي تم فيها البيع يؤدي إلى تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، كما يلاحظ أيضًا أنه في بعض الحالات قد يتم استخدام بعض بنود المخزون في إنشاء أصول ثابتة، ففي مثل هذه الحالات يتم تحميل تكلفة المخزون على حسابات هذه الأصول ومن ثم يتم إهلاكها على مدار العمر الافتراضي لهذه الأصول تطبيقا للمعيار المحاسبي المصري الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها، أي تعتبر بذلك جزء من تكلفة الأصل الثابت وبالتالي يتم الاعتراف بها كمصروف مع قسط الإهلاك السنوي خلال العمر الإنتاجي لهذا الأصل.

ثاني عشر: الإفصاح:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن المعلومات التالية:

أولاً:

- ١- السياسات المحاسبية المتبعة في قياس قيمة المخزون بما في ذلك معادلة التكلفة المستخدمة.

- ٢- إجمالي القيمة الدفترية للمخزون مبوبة تبويبا مناسباً يتفق مع طبيعة نشاط المنشأة.
- ٣- القيمة الدفترية للمخزون المدرج بالقيمة العادلة مطروحا منها مصروفات البيع.
- ٤- الظروف أو الأحداث التي أدت إلى رد التخفيض في قيمة المخزون.
- ٥- قيمة المخزون المرهون والمقدم كضمان للالتزامات.
- ٦- قيمة أى تخفيض تم على المخزون وتم إدراجه كمصروفات.
- ٧- قيمة أى رد لأى تخفيض في قيمة المخزون.
- ٨- الظروف أو الأحداث التي أدت إلى رد التخفيض في قيمة المخزون.
- ٩- قيمة المخزون التي تم تحميله كمصروفات خلال الفترة.

**ثانياً:** تعتبر المعلومات الخاصة بالقيمة الدفترية المختلفة للمخزون وكذلك مدى التغيير في هذه الأصول مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، والتبويات الشائعة لبنود المخزون هي البضائع بغرض البيع والمواد ومهمات الإنتاج، والإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام، ويتم وصف بنود المخزون في منشآت تقديم الخدمات على أنها إنتاج تحت التشغيل.

تاريخ نفاذ المعيار:

يسرى تطبيق هذا المعيار المحاسبي المصري على القوائم المالية التي تغطي الفترات المالية التي تبدأ في أول يناير ٢٠٠٥ أو بعد ذلك التاريخ.

الفصل الرابع  
المحاسبة عن آثار التغيرات  
في أسعار صرف العملات الأجنبية

## مقدمة:

يمكن للشركة أن تقوم بتنفيذ أنشطة أجنبية بإحدى طريقتين؛ فمن الممكن يكون لها معاملات بعملات أجنبية أو يكون لديها عمليات أجنبية، بالإضافة إلى ذلك يمكن للشركة أن تعرض قوائمها المالية بعملة أجنبية، ولقد تناول المعيار المصري رقم ١٣ كيفية تضمين القوائم المالية للشركة لمعاملاتها التي تمت بعملة أجنبية وعملياتها الأجنبية وكيفية ترجمة القوائم المالية إلى العملة التي يتم عرض القوائم المالية بها.

إن المحاسبة عن ترجمة العملات الأجنبية تمثل بدون شك إحدى القضايا الجدلية التي تواجه الشركات ذات الفروع الأجنبية أو التي لها شركات تابعة في دول أخرى ويهملها التعرف على نتائج عملياتها المحلية والأجنبية مقاسه بعملة واحدة (أو بعملة متجانسة). حيث أن التحول من نظام سعر الصرف الثابت Fixed إلى عالم يقوم على أساس أسعار الصرف الحرة floating، حيث تتقلب قيمة العملات المختلفة بالنسبة لبعضها البعض، وحيث يكون التدخل الحكومي في تحديد قيمة العملة في أضيق الحدود. كما تمثل الآثار الاقتصادية للسياسات والطرق المحاسبية دافعا ثالثا للاهتمام بترجمة العملات الأجنبية. وبالتالي يمكن القول حيث تتبع الكثير من المشاكل المرتبطة بترجمة العملات الأجنبية من الحقيقة الخاصة بأن أسعار الصرف غالبا ما تتقلب من وقت لآخر وبالتالي يمكن أن تتغير نتائج عمليات الفرع الخارجي أو الشركة التابعة بدرجة ملحوظة بعد ترجمتها عن النتائج قبل الترجمة بسبب الاختلافات في أسعار الصرف المستخدمة في الترجمة. وقد تناول المعيار المحاسبي الدولي ٢١ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في المعاملات وعلى القوائم المالية المعروضة.

ويمكن تناول موضوع المحاسبة عن التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال المبحثين التاليين:

١/٣ المحاسبة عن العمليات التي تتم بعملات أجنبية.

٢/٣ المحاسبة عن ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية.



١/٣ المحاسبة عن العمليات التي تتم بعملات أجنبية.

يطلق على العمليات (أو المبادلات) Transactions التي تحدث داخل حدود الدولة بالعمليات المحلية والتي تقاس وتسجل بالعملة المحلية للدولة (مثل ذلك عمليات البيع والشراء بين الشركات المصرية وبعضها البعض)، بينما يشار إلى العمليات الأجنبية على أنها عمليات تتم بين الدول أو بين منشآت موجودة في دول مختلفة. أما العمليات التي تتم بعملة أجنبية Foreign Currency Transactions فهي العمليات التي تتم بعملة أجنبية مختلفة عن العملة المحلية (أو عملة التسجيل في الدفاتر) للمنشأة محل الاهتمام. وبالتالي فإن العمليات الأجنبية قد تمثل أو لا تمثل عمليات تتم بعملة أجنبية، وأكثر أنواع العمليات التي تتم بعملة أجنبية شيوعاً هي:

- ١- شراء وبيع سلع وخدمات (استيراد وتصدير) تحدد أسعارها بعملة أجنبية.
- ٢- سداد وتحصيل قروض تتم بعملات أجنبية.
- ٣- شراء وبيع عقود صرف مؤجلة (مستقبلية أو مقدمة).
- ٤- شراء وبيع عملات أجنبية.

وسيتم التعرض بشيء من التفصيل لكل من:

- ١- عمليات الاستيراد والتصدير.
- ٢- عقود الصرف المؤجلة (أو المستقبلية).

أولاً: عمليات الاستيراد والتصدير:

تعتبر عمليات الاستيراد والتصدير من العمليات الأجنبية ولكنها لا تعتبر من العمليات التي تتم بعملة أجنبية إلا إذا تم قياسها (تحرير الفاتورة) بعملة مختلفة عن العملة المحلية للبلد الموجودة به المنشأة موضوع الاهتمام، فعلى سبيل المثال إذا قامت شركة مصرية بتصدير فواكه إلى السعودية فإن هذه العملية تعتبر من العمليات التي تتم بعملة أجنبية من وجهة نظر الشركة المصرية إذا كانت الفواتير محررة بالريال السعودي، في هذه الحالة يجب ترجمة هذه العملية إلى العملة المحلية للشركة المصرية (أي للجنيه المصري). أما إذا أعدت الفاتورة بالجنيه فلا توجد حاجة للترجمة بالنسبة للشركة المصرية حيث لا تعتبر عملية تتم بعملة أجنبية وإنما تمثل عملية أجنبية فقط، وسيحتاج المستورد السعودي لترجمة الجنيهات إلى ريالات لكي يسجلها في دفاتره، حيث تعتبر عملية تتم بعملة أجنبية من وجهة نظره.

وتتم معالجة عمليات الاستيراد والتصدير التي تتم بعملة أجنبية على النحو التالي:

١- في تاريخ حدوث العملية: يتم تسجيل عملية الشراء أو البيع على أساس العملة المحلية للمنشأة باستخدام سعر الصرف الفوري Spot rate وهو سعر الصرف السائد في تاريخ حدوث العملية.

٢- في تاريخ تصوير الميزانية: يتم تعديل أرصدة حسابات العملاء أو الموردين المقاسة بعملة أجنبية لكي تعكس سعر الصرف الجاري السائد في تاريخ الميزانية مع معالجة التغيرات في أسعار الصرف بين تاريخ حدوث العملية وتاريخ تصوير الميزانية كمكاسب وخسائر تؤثر على دخل الفترة التي حدثت بها، أي ضمن عناصر قائمة الدخل.

٣- في تاريخ السداد (أو تسوية العملية): أولاً يتم تعديل رصيد د/ العملاء أو الموردين بعملة أجنبية لأي تغيرات في أسعار الصرف بين تاريخ تصوير الميزانية وتاريخ السداد (أو من تاريخ حدوث العملية وتاريخ السداد إذا تمت العملية وسددت في نفس السنة وبالتالي لم يحن تاريخ تصوير الميزانية بين تاريخ حدوث العملية وتاريخ السداد وفي هذه الحالة لم تتم الخطوة رقم ٢) مع تسجيل أي مكاسب أو خسائر نتيجة تقلبات أسعار الصرف. ثم بعد ذلك يتم تسجيل سداد د/ الموردين أو تحصيل د/ العملاء بالعملة الأجنبية.

وسنحاول توضيح ذلك بمثال مع إبراز الفرق بين تسجيل عمليات الاستيراد والتصدير إذا تمت بعملة أجنبية (الفاتورة بعملة أجنبية) أو بعملة محلية (الفاتورة بعملة محلية).

وقد تدخل الشركة في معاملات يكون السداد فيها أو التحصيل بعملة أجنبية. وتتمثل هذه المعاملات في العمليات التالية والتي حددها المعيار المحاسبي المصري رقم ١٣:

- شراء أو بيع بضاعة أو خدمات بثمن محدد بعملة أجنبية.
- اقتراض أو إقراض أموال بحيث تكون المبالغ المدفوعة أو المحصلة محددة بعملة أجنبية.
- أن تصبح طرفاً في تعاقد بعملة أجنبية لم ينفذ بعد.
- أن تقوم الشركة باقتناء أو استبعاد أصول أو بإنشاء أو سداد التزامات محددة بعملة أجنبية.

وعند تناول المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية يتم التمييز بين نوعين هما:

- المعاملات بعملات أجنبية غير مغطاة.
- المعاملات بعملات أجنبية.

**أولاً: المعاملات بعملات أجنبية غير مغطاة:**

يترتب على المعاملات بعملات أجنبية شراء أو بيع عملات أجنبية في تاريخ لاحق لاستحقاق قيمة تلك المعاملات. فمثلاً لو أن شركة مصرية قامت باستيراد آلات من شركة فرنسية

فإنه سوف يترتب على ذلك قيام الشركة المصرية بشراء العملة الفرنسية لسداد المستحق للشركة الفرنسية. ونظرا لاختلاف تاريخ استحقاق القيمة عن تاريخ السداد فقد تنشأ فروق في أسعار صرف العملات الأجنبية يتحقق عنها أرباح أو خسائر. هذا وقد تناول المعيار المحاسبي المصري رقم (١٣) المعالجة المحاسبية لتلك المعاملات حيث نص على الآتي:

"يجب أن تثبت المعاملات التي تحدث بعملة أجنبية عند الاعتراف الأول بها على أساس عملة القيد وذلك باستخدام سعر الصرف بين عملة القيد والعملة الأجنبية في تاريخ المعاملة".

ويلاحظ على النص السابق ما يلي:

أ - أن المقصود بالاعتراف الأول الاعتراف بالمعاملات وتسجيلها في تاريخ نشأة الصفقة بعملة أجنبية على أن يتم التسوية النقدية للحقوق أو الالتزامات المقابلة لهذه الصفقة في تاريخ لاحق وهو تاريخ التحصيل أو السداد النقدي.

ب- تتم المعالجة المحاسبية لتلك المعاملات بإتباع القواعد الآتية:

- في تاريخ العملية (تاريخ التعاقد) يتم تسجيل واقعة استحقاق قيمة المعاملة (ثمن الشراء أو البيع) بالعملة المحلية، وذلك عن طريق ترجمة قيم هذه المعاملات من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية وفقا لسعر الصرف الجاري وقت إتمام كل عملية (وإن كانت بعض الشركات قد تلجأ إلى استخدام سعر صرف تقريبي للسعر الفعلي في تاريخ المعاملة مثل متوسط سعر الصرف لعملة معينة خلال أسبوع أو شهر لجميع المعاملات التي تحدث بتلك العملة خلال تلك الفترة).

- عند السداد أو التحصيل يتم القيد على أساس سعر الصرف السائد في تاريخ السداد أو التحصيل. وهنا يتم التفرقة بين حالتين هما:

**الحالة الأولى:** إذا تمت تسوية العملية (تحصيل أو سداد) خلال نفس السنة المالية التي حدثت فيها:

وهنا يتم تحديد فروق أسعار الصرف الناتجة عن عملية تحويل العملة بسعر الصرف الجاري ويتم إثباتها كجزء من قيد السداد أو التحصيل على أن يتم إظهار ذلك بقائمة الدخل باعتبارها أرباح أو خسائر مترتبة على التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

### مثال (١)

في ٢٥/٧/٢٠٢١ قامت إحدى الشركات المصرية باستيراد بضاعة من إحدى الشركات الألمانية قيمتها وفقا للفاتورة ٢٠٠٠٠٠ يورو تسدد خلال ١٥ يوم وقد كان سعر صرف اليورو الاوربي في ذلك التاريخ ٢١.٨٢ جنيه مصري. وفي ١٠/٨/٢٠٢١ تم سداد القيمة للشركة الألمانية

حيث كان سعر صرف اليورو في ذلك التاريخ ٢١.٩١ جنيه مصري.

المطلوب: تسجيل ما سبق بدفاتر الشركة المصرية علما بأن سنتها المالية تنتهي في ٣١/١٢ من كل عام. الحل:

٢٠٢١/٧/٢٥	من د/ المشتريات إلى د/ موردي الخارج "إثبات الشراء الآجل"	٤٣٦٤٠٠٠	٤٣٦٤٠٠٠
٢٠٢١/٨/١٠	من مذكورين: د/ موردي الخارج د/ فروق أسعار الصرف إلى د/ البنك "إثبات السداد"	٤٣٦٤٠٠٠ ١٨٠٠٠ ٤٣٨٢٠٠٠	٤٣٦٤٠٠٠ ١٨٠٠٠

ملاحظات على الحل:

- تم تسجيل واقعة استحقاق البضاعة باستخدام سعر الصرف الجاري في ذلك التاريخ لتحديد قيمة الفاتورة بالجنيه المصري وبذلك تكون القيمة ٤٣٦٤٠٠٠ بالجنيه المصري (٢٠٠٠٠٠٠ × ٢١.٨٢).

- يتم تسجيل واقعة السداد على أساس سعر الصرف وقت السداد ونظرا لاختلاف سعر الصرف فقد تم تحديد فروق أسعار الصرف كالتالي:

القيمة المسددة بالسعر الجاري = ٤٣٨٢٠٠٠ جنيه

(-) الرصيد الدفترى للقيمة المسددة = ٤٣٦٤٠٠٠ جنيه

فروق أسعار الصرف = ١٨٠٠٠ جنيه

- أن فروق أسعار الصرف تعتبر خسائر - لأن القيمة المسددة أكبر من الرصيد الدفترى - تظهر بقائمة الدخل.

مثال (٢):

في ٧/٧/٢٠٢٢ قامت إحدى الشركات المصرية بتصدير بضاعة إلى أحد التجار بدولة

الإمارات العربية المتحدة قيمتها وفقا للفاتورة ٥٠٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي على أن يتم التحصيل خلال ١٠ أيام وقد كان سعر صرف الدرهم في ذلك التاريخ ٥.٥٧ جنيه مصري وفي ٧/١٥ تم تحصيل القيمة حيث كان سعر الدرهم ٥.٥٩ جنيه مصري.

المطلوب: تسجيل ما سبق بدفاتر الشركة المصرية علما بأن سنتها المالية تنتهي في ١٢/٣١

الحل:

٢٠٢٢/٧/٧	من د/ عملاء الخارج إلى د/ المبيعات "إثبات البيع الآجل"	٢٧٨٥٠٠٠	٢٧٨٥٠٠٠
٢٠٢٢/٧/١٥	من د/ البنك إلى مذكورين: د/ عملاء الخارج د/ فروق أسعار الصرف "إثبات عملية التحصيل"	٢٧٨٥٠٠٠ ١٠٠٠٠	٢٧٩٥٠٠٠

وقد تم حساب فروق أسعار الصرف كالتالي:

القيمة المحصلة بسعر الصرف الجاري = ٢٧٩٥٠٠٠ جنيه

(-) القيمة المستحقة للعملاء = ٢٧٨٥٠٠٠ جنيه

فروق أسعار الصرف = ١٠٠٠٠ جنيه

وتمثل الفروق هنا ربحا للشركة المصرية يظهر بقائمة الدخل المعدة في ١٢/٣١/٢٠٢٢.

الحالة الثانية: إذا تمت التسوية (التحصيل أو السداد) في سنة أخرى بخلاف تلك التي حدثت

فيها:

ويعني ما سبق أن عملية الشراء أو البيع تمت في سنة مالية معينة وأن السداد أو التحصيل تم في سنة مالية أخرى، وفي تلك الحالة لابد من معالجة الموضوعات التالية:

- التقييم عن إعداد القوائم المالية.

- المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف.
- المعالجة المحاسبية عند السداد على أقساط.

### ١ - التقييم عن إعداد القوائم المالية:

إذا تم تسوية المعاملة في سنة مالية تالية لسنة الشراء أو البيع، فإن الحقوق أو الالتزامات التي نشأت عن هذه المعاملة سوف تظهر في القوائم المالية في نهاية السنة، فهل يتم إظهار موردي الخارج أو عملاء الخارج على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة أم سعر الصرف الجاري في تاريخ إعداد القوائم المالية أم سعر صرف آخر.

وهناك اتفاق على تعديل أرصدة تلك الحسابات بسعر الصرف الجاري في تاريخ إعداد القوائم المالية حيث أن ذلك يعطي صورة أفضل للمركز المالي للشركة نظرا لظهور بنود المركز المالي بقيمة أقرب ما تكون للحقيقة.

### ٢ - المعالجة المحاسبية لفروق العملة:

نتيجة تعديل أرصدة الحقوق أو الالتزامات التي نشأت عن معاملات أجنبية فإنه قد يترتب على ذلك فروق عملة وهنا يبدو التساؤل التالي:

- هل يتم إقبال فروق العملة بحسابات النتيجة (قائمة الدخل) باعتبارها أرباح أو خسائر ناتجة عن العملة قد تحققت خلال تلك الفترة؟
- هل يتم معالجتها على أساس أنها فروق عملة غير محققة يتم تسويتها في السنة التي يتم فيها السداد أو التحصيل؟

وبدراسة المعيار المصري رقم ١٣ يتضح لنا أنه لم ترد به معالجة دقيقة لهذا الأمر حيث جاء النص على النحو التالي:

"وعندما يتم تسوية المعاملة في نفس الفترة المحاسبية التي حدثت فيها فإن جميع فروق أسعار صرف العملات الأجنبية يتم تحقيقها في ذات الفترة أما إذا تم تسوية المعاملة في فترة محاسبية لاحقة فإن فروق أسعار الصرف التي تحدث في كل فترة زمنية متداخلة وحتى فترة التسوية يتم تحديدها على أساس التغير في أسعار الصرف خلال كل فترة".

ويلاحظ على النص السابق: أن المعيار تناول المعالجة المحاسبية لفروق العملة في حالة تسوية المعاملة في نفس الفترة المحاسبية التي حدثت فيها عن طريق النص صراحة على اعتبارها أرباح أو خسائر محققة في هذه السنة، أما في حالة ما إذا تم التسوية في فترة لاحقة فإن النص

تناول كيفية تحديد فروق العملة وذلك من خلال التغير في أسعار الصرف خلال كل فترة لكن لم يوضح صراحة ما إذا كانت هذه الفروق تعتبر محققة في كل فترة أم غير محققة على أن يتم تسويتها عند السداد أو التحصيل في الفترة المالية التالية.

ونتيجة لذلك اختلفت الآراء في هذا الشأن والتي يمكن القول أنها تدور حول اتجاهين بشأن المعالجة المحاسبية هما:

**الأول:** تحميل حسابات النتيجة (قائمة الدخل) في كل فترة بأرباح أو خسائر أسعار الصرف سواء المحققة منها أو غير المحققة، نظرا لأن أرباح أو خسائر أسعار الصرف تمثل مقدار التغير في الأصول والالتزامات آخر السنة عنها في أول السنة.

هذا ويعاب على تلك المعالجة على أساس أنها لا تتفق مع مبدأ تحقق الإيراد وهو أحد المبادئ المحاسبية التي تلقى قبولا عاما، أيضًا يؤدي إلى صعوبة في الأرباح هذا بالإضافة إلى الجدل حول موقع فروق العملة غير المحققة في قائمة الدخل هل يتم اعتبارها من البنود العادية أو البنود غير العادية.

**الثاني:** اعتبار أرباح أو خسائر أسعار الصرف المتعلقة بالمعاملات الأجنبية والتي سوف يتم تسويتها في فترة مالية تالية أرباح أو خسائر غير محققة وبالتالي تعتبر أحد البنود المؤجلة في الميزانية وإن كان البعض يفضل تطبيق ذلك بالنسبة للأرباح أما بالنسبة للخسائر فتحمل على حسابات النتيجة تطبيقا للحبطة والحذر.

وإذا استرشدنا بالمعيار المحاسبي رقم ٢١ نجد أنه يعتبر فرق العملة التي ظهرت عند إعداد القوائم المالية ما هي إلا أرباح أو خسائر غير محققة يتم تسويتها عند السداد أو التحصيل في الفترة المالية التالية.

### مثال (٣):

في ٢٠٢٢/١/٥ قامت إحدى الشركات المصرية باستيراد بضاعة من شركة أمريكية قيمتها بالفاتورة ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي على أن يتم سداد القيمة في ٢٠٢٢/٧/١٥ وقد كانت أسعار صرف الدولار الأمريكي كالتالي:

في ٢٠٢٢/١/٥	سعر الصرف	١٥.٥٠ جنيه مصري
في ٢٠٢٢/٦/٣٠	سعر الصرف	١٨.٥٥ جنيه مصري
في ٢٠٢٢/٧/١٥	سعر الصرف	١٨.٥٧ جنيه مصري

**المطلوب:** إثبات ما تقدم بدفاتر الشركة المصرية علما بأن السنة المالية لها تنتهي في ٦/٣٠

### الحل:

٢٠٢٢/١/٥	من د/ المشتريات إلى د/ موردي الخارج "إثبات عملية الشراء"	١٥٥٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠
٢٠٢٢/٦/٣٠	من د/ فروق أسعار صرف غير محققة إلى د/ موردي الخارج	٣٠٥٠٠٠	٣٠٥٠٠٠
٢٠٢٢/٧/١٥	من مذكورين: د/ موردي الخارج د/ فروق أسعار الصرف إلى مذكورين: د/ البنك د فروق أسعار صرف غير محققة "إثبات عملية السداد"	١٨٥٧٠٠٠ ٣٠٥٠٠٠	١٨٥٥٠٠٠ ٣٠٧٠٠٠
٢٠٢٢/٦/٣٠	من د/ قائمة الدخل إلى د/ فروق أسعار الصرف	٣٠٧٠٠٠	٣٠٧٠٠٠

## ملاحظات على الحل:

- تم إثبات واقعة الاستحقاق لسعر الصرف الجاري في هذا التاريخ:

$$١٥٥٠٠٠٠٠ = ١٥.٥٠ \times ١٠٠٠٠٠٠$$

- تم حساب فروق العملة غير المحققة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ كالتالي:

الرصيد بعد التعديل	=	١٨.٥٥	×	١٠٠٠٠٠٠	=	١٨٥٥٠٠٠	جنيه
الرصيد قبل التعديل	=				=	١٥٥٠٠٠٠	جنيه
فروق عملة غير محققة	=				=	٣٠٥٠٠٠	جنيه

وفروق العملة السابق حسابها تمثل خسارة حيث أن الرصيد بعد التسوية لحساب الموردين أكبر من الرصيد قبل التسوية، هذا ويمكن إقفال الخسارة في حسابات النتيجة تطبيقاً لسياسة الحيطة والحذر:

القيمة المسددة بالسعر الجاري	=	١٨.٥٧	×	١٠٠٠٠٠٠	=	١٨٥٧٠٠٠	ج
(-) رصيد الموردين						١٥٥٠٠٠٠	ج
فروق عملة محققة						٣٠٧٠٠٠	ج

يتم تحميلها على حسابات النتيجة.

مثال (٤):



في ٢٥/١٢/٢٠٢١ قامت إحدى الشركات المصرية بتصدير بضاعة لإحدى الشركات الكويتية قيمتها وفقا للفاتورة ١٥٠٠٠ دينار كويتي على أن يتم التحصيل خلال شهر وقد تم تحصيل القيمة في ١٥/١/٢٠٢٢، وقد كانت أسعار الصرف للدينار الكويتي كالتالي:

في ٢٥/١٢/٢٠٢١	٥١.٢٥	جنيه مصري
في ٣١/١٢/٢٠٢١	٥١.٥٠	جنيه مصري
في ١٥/١/٢٠٢٢	٥٢.٠٠	جنيه مصري

المطلوب: تسجيل ما سبق بدفاتر الشركة المصرية علما بأن السنة المالية تنتهي في ٣١/١٢/٢٠٢١

### الحل:

٢٥/١٢/٢٠٢١	من د/ عملاء الخارج إلى د/ المبيعات	٧٦٨٧٥٠	٧٦٨٧٥٠
٣١/١٢/٢٠٢١	من د/ عملاء الخارج إلى د/ فروق أسعار صرف غير محقة	٣٧٥٠	٣٧٥٠
١٥/١/٢٠٢٢	من مذكورين: د/ فروق أسعار صرف غير محقة د/ البنك إلى مذكورين د/ عملاء الخارج د/ فروق أسعار صرف	٧٧٢٥٠٠ ١١٢٥٠	٣٧٥٠ ٧٨٠٠٠٠
٣١/١٢/٢٠٢٢	من د/ فروق أسعار صرف إلى د/ قائمة الدخل	١١٢٥٠	١١٢٥٠

### ملاحظات:

- أن تسجيل واقعة التصدير تم بسعر الصرف الجاري كالتالي:

$$٧٦٨٧٥٠ = ٥١.٢٥ \times ١٥٠٠٠ \text{ جنيه}$$

- في ٢٠٢١/١٢/٣١ تم تحديد فروق أسعار الصرف كالتالي:

القيمة المحصلة	٧٨٠٠٠٠٠	جنيه
(-) الرصيد قبل التسوية	٧٦٨٧٥٠	جنيه
فروق أسعار الصرف	١١٢٥٠	جنيه

وهذه الفروق تمثل أرباح حيث أن القيمة المحصلة بالجنيه المصري أكبر من الرصيد المستحق للعملاء عند البيع وقبل التسوية.

### ٣- المعالجة المحاسبية عند السداد أو التحصيل على أقساط:

في هذه الحالة تعتبر عملية سداد أو تحصيل كل قسط كأنها عملية مستقلة. ويتم حساب قيمة العملة الأجنبية حسب سعر الصرف الجاري وقت سداد كل قسط لكن إذا تم سداد أو تحصيل أحد الأقساط في السنة التي تمت فيها المعاملة ويتم سداد أو تحصيل باقي الأقساط في السنة أو السنوات المالية التالية، ففي هذه الحالة تتم المعالجة على النحو التالي:

أ - أرباح أو خسائر أسعار الصرف المتعلقة بالأقساط التي تم سدادها أو تحصيلها في العام الحالي تعتبر أرباح أو خسائر محققة يتم تحميلها على حسابات النتيجة.

ب- أرباح أو خسائر أسعار الصرف المتعلقة بالأقساط الخاصة بالأعوام التالية تعتبر أرباح أو خسائر غير محققة وتعتبر أحد البنود المؤجلة بالميزانية وعند سداد أو تحصيل كل قسط يعتبر نصيبه من أرباح أو خسائر أسعار الصرف المؤجلة قد تحقق ويقفل في حسابات النتيجة، وهكذا حتى يتم إقفال رصيد أسعار الصرف غير المحققة مع آخر قسط.

### مثال (٥):

في ٢٠١٨/٧/١ قامت إحدى الشركات المصرية باستيراد بضاعة من الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ مليون دولار على أن يتم السداد على قسطين متساويين يستحق القسط الأول في ٢٠١٨/١٠/١ والثاني في ٢٠١٩/٤/١. فإذا كانت حركة سعر الصرف على النحو التالي:

٢٠١٨/٧/١	١٥.٤٠	جنيه مصري	٢٠١٨/١٠/١	١٥.٦٠	جنيه مصري
٢٠١٨/١٢/٣١	١٥.٧٠	جنيه مصري	٢٠١٩/٤/١	١٥.٨٥	جنيه مصري

والمطلوب: إثبات ما تقدم بدفاتر الشركة المصرية علماً بأن سنتها المالية تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

**الحل:**

٢٠١٨/٧/١	من د/ المشتريات إلى د/ موردي الخارج	١٥٤٠٠٠٠٠	١٥٤٠٠٠٠٠
٢٠١٨/١٠/١	من مذكورين: د/ موردي الخارج د/ فروق أسعار الصرف إلى د/ البنك	٧٨٠٠٠٠٠	٧٧٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠
٢٠١٨/١٢/٣١	من د/ قائمة الدخل إلى د/ فروق أسعار الصرف	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٢٠١٨/١٢/٣١	من د/ فروق أسعار الصرف غير المحققة إلى د/ موردي الخارج	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢٠١٩/٤/١	من مذكورين: د/ موردي الخارج د/ فروق أسعار الصرف إلى مذكورين: د/ فروق أسعار الصرف غير المحققة د/ البنك	٧٩٢٥٠٠٠	٧٨٥٠٠٠٠ ٢٢٥٠٠٠
٢٠١٩/١٢/٣١	من د/ قائمة الدخل إلى د/ فروق أسعار الصرف	٢٢٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠

وفي النهاية نود الإشارة إلى أن الأمثلة السابقة افترضنا فيها أن عملية التصدير أو الاستيراد تمت بطريقة السداد المباشر دون أن يتبعها فتح اعتمادات مستنديه، وأن هذا يدعو إلى التعرف على المعالجة المحاسبية في حالة فتح اعتماد مستندي ولذلك نسوق المثال التالي.

**مثال (٦):**

في ٢٠٢١/١/١ فتحت شركة عمر الفاروق اعتماداً مستندياً لشراء بضاعة من الولايات المتحدة الأمريكية قيمتها ٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي وقد بلغت عمولة البنك ١٥٠٠٠ جنيه، قد تم الاتفاق على أن يتم السداد في ٢٠٢٢/٣/١ وقد وصلت البضاعة في ٢٠٢٢/٧/١ وبلغت تكاليف الإفراج الجمركي ٢٥٠٠٠٠ جنيه. فإذا كان سعر الصرف كما يلي:

في ٢٠٢١/١/١ ١٥.٧٠ جنيه مصري ٢٠٢١/١٢/٣١ ١٥.٩٠ جنيه مصري  
٢٠٢٢/٣/١ ١٨.١٥ جنيه مصري

**المطلوب:** إثبات ما تقدم بدفاتر شركة عمر الفاروق بفرض أن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١.

**الحل:**

٢٠٢١/١/١	من د/ اعتمادات مستنديه للشراء إلى مذكورين: د/ موردي الخارج د/ عمولة البنك	٧٨٥٠٠٠٠ ١٥٠٠٠	٧٨٦٥٠٠٠
	من د/ اعتمادات مستنديه للشراء إلى د/ البنك تكاليف الإفراج الجمركي	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
٢٠٢١/٧/١	من د/ المشتريات إلى د/ اعتمادات مستنديه للشراء	٨١١٥٠٠٠	٨١١٥٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	من د/ فروق أسعار الصرف غير المحققة إلى د/ موردي الخارج	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

٢٠٢٢/٣/١	من مذكورين: د/ موردي الخارج د/ فروق أسعار الصرف إلى مذكورين: د/ البنك	٧٩٥٠٠٠٠ ١٢٢٥٠٠٠ ٩٠٧٥٠٠٠	٧٩٥٠٠٠٠ ١٢٢٥٠٠٠
----------	---	-------------------------------	--------------------

٢٠٢٢/١٢/٣١	د/ فروق أسعار الصرف غير المحققة	١٠٠٠٠٠	١٢٢٥٠٠٠
	من د/ قائمة الدخل إلى د/ فروق أسعار الصرف	١٢٢٥٠٠٠	

#### ثانياً: المعاملات بعملات أجنبية مغطاة:

أدت التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى لجوء الوحدات الاقتصادية إلى حماية استثماراتها من مخاطر تقلبات سعر الصرف والمتمثلة في الخسائر التي قد تتعرض لها هذه الوحدات عند واقعة السداد أو التحصيل المرتبطة بمعاملاتها الأجنبية وذلك من خلال تغطية هذه المخاطر المتوقعة.

هذا ولم يتعرض المعيار المحاسبي المصري رقم ١٣ بشكل مباشر للمعالجة المحاسبية لعقود أسعار الصرف المؤجلة لأغراض الحماية أو التغطية، وإنما أشار في الفقرة ١٨ إلى المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناشئة عن التزام بعملة أجنبية ثم إبرامه لتغطية أو حماية لصافي استثمار الوحدة في كيان أجنبي وذلك من خلال تبويب فروق أسعار الصرف الناشئة ضمن حقوق الملكية وحتى تاريخ التصرف في صافي الاستثمار، وحينئذ يتم معالجتها كإيراد أو كمصروف حسب الحاجة.

وتتمثل الطرق المختلفة التي يمكن إتباعها للتغطية أو الحماية من مخاطر تقلبات أسعار الصرف فيما يلي:

#### أ - الاقتراض المبكر قبل انخفاض العملة:

وتتم التغطية من خلال قيام الشركة الأم باقتراض مبلغ من العملات المتعلقة باستثماراتها في كيان أجنبي (وذلك في حدود قيمة هذه الاستثمارات)، ثم تحويلها إلى عملة ذات استقرار نسبي مثل الدولار، وتضع هذه العملات كوديعة في أحد البنوك (وباقتراض أن سعر الفائدة على القرض يعادل سعر الفائدة للوديعة).

فإذا انخفض سعر الصرف للعملة الخاصة باستثماراتها في كيان أجنبي فإن ذلك سوف يترتب عليه خسارة أسعار صرف، وفي المقابل تقوم الشركة بتغطية هذه الخسارة بتحويل الدولارات المحتفظ بها كوديعة إلى العملة الخاصة باستثماراتها.

#### مثال (٧):

شركة أجنبية تمتلك استثمارات في ألمانيا بقيمة ٤ مليون يورو، وفي ٢٠٢٢/١/١ توقعت

الشركة انخفاضا في سعر الصرف الرسمي لليورو فقامت بتغطية هذه المخاطر المتوقعة من خلال اقتراض مبلغ ٤ مليون يورو وتم تحويل اليورو إلى دولارات وإيداعها أحد البنوك كوديعة.

وكانت حركة سعر الصرف لليورو في مقابل الدولار الأمريكي كما يلي:

$$٢٠٢٢/١/١ \text{ الدولار} = ١.٦ \text{ يورو}$$

$$٢٠٢٢/٩/١ \text{ الدولار} = ٢ \text{ يورو}$$

المطلوب: تحديد أرباح أو خسائر أسعار الصرف الناتجة عن ذلك مع بيان المعالجة المحاسبية لها.

### الحل:

- في ٢٠٢٢/١/١ تم اقتراض مبلغ ٤ مليون يورو:

$$\text{قيمة القرض} = ٤.٠٠٠.٠٠٠ \div ١.٦ = ٢.٥٠٠.٠٠٠ \text{ دولار أمريكي}$$

- تم إيداع هذه الدولارات في أحد البنوك كوديعة.

- في ٢٠٢٢/٩/١ حدث انخفاض في سعر صرف اليورو في مقابل الدولار الأمر الذي يترتب عليه خسارة أسعار الصرف للاستثمارات الموجودة بألمانيا يتم تغطية هذه الخسارة من خلال ما يلي:

• سحب الوديعة بالدولار الأمريكي.

$$\text{قيمة الوديعة باليورو} = ٢ \times ٢.٥٠٠.٠٠٠ = ٥.٠٠٠.٠٠٠ \text{ يورو.}$$

• يتم سداد قيمة القرض وقدره ٤ مليون يورو.

• نشأ نتيجة ما سبق أرباح أسعار صرف قدرها مليون يورو.

يرى المعيار المصري عدم تحميلها لحساب النتيجة وضرورة إدراجها ضمن حقوق الملكية،

لأجل ذلك يتم تسجيلها بالتالي:

٢٠٢٢/٩/١	من د/ أرباح أسعار الصرف	١.٠٠٠.٠٠٠	
	إلى د/ الاستثمار الأجنبي	١.٠٠٠.٠٠٠	

### ب: عقود الصرف المؤجلة:

قد تلجأ الوحدة الاقتصادية إلى إبرام عقود صرف مؤجلة لمواجهة المخاطر الناتجة عن

التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والمتمثلة في الخسائر التي قد تتعرض لها هذه الوحدات عند واقعة السداد أو التحصيل المرتبطة بمعاملاتها الأجنبية.

ولتوضيح الفكرة العامة لعقود الصرف المؤجلة نسوق المثال التالي؛ فقد تقوم شركة مصرية بشراء بضاعة من إيطاليا على أن تسدد قيمتها بالليرة الإيطالية بعد فترة معينة، ولكي تتجنب الشركة المصرية أثر التغيرات في أسعار الليرة التي قد تحدث بين تاريخ استحقاق القيمة وتاريخ سدادها، فإنها تقوم بإبرام عقد آجل لمبادلة العملة الأجنبية، فتشتري من أحد البنوك عددا من الليرة الإيطالية يعادل العدد اللازم لسداد قيمة البضاعة، وذلك بسعر صرف مؤجل قد يساوي سعر الصرف الفوري أو يزيد عنه قليلا. وعندما يحل موعد السداد فإن البنك يلتزم بتسليم العدد المتعاقد عليه من الليرة الإيطالية لتسديده للشركة الإيطالية.

وتعرف عمليات إبرام العقود المؤجلة لعمليات التغطية والتي تستهدف تجنب أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. بصفة عامة تعني عملية التغطية عملية الهدف منها مساواة الخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بالمكاسب التي تتحقق أيضًا نتيجة هذه التغيرات، ذلك لأن التخفيض أو الزيادة التي تحدث في القيمة التعاقدية يعوضها الربح أو الخسارة التي تتحقق على العقد المؤجل.

وتتم عمليات التغطية بموجب عقد صرف مؤجل يمثل اتفاقا بين الشركة ومؤسسة مالية - بنك أو شركة صرافة - على شراء عملة أجنبية بسعر محدد مقدما، على أن يتم تسليم هذه العملة في تاريخ لاحق أي بعد مرور فترة زمنية معينة من تاريخ الاتفاق. ويعرف السعر المحدد مقدما بسعر الصرف الآجل والذي قد يختلف عن سعر الصرف الحالي وسنتناول هنا حالة إذا كان سعر الصرف الآجل أكبر من سعر الصرف الحالي والفرق هنا يسمى علاوة. ويتم معالجة هذه الفروق محاسبيا من خلال إتباع القواعد التالية:

- أ - إقفال أرباح أو خسائر أسعار الصرف في حسابات النتيجة، وبذلك تظهر في قائمة الدخل عن الفترة المحاسبية التي تحققت خلالها هذه الأرباح أو الخسائر.
- ب- توزيع علاوة أو خصم عقد الصرف المؤجل على مدى فترة العقد لتحديد القيمة المستنفذة من العلاوة أو الخصم التي تخص الفترة المتبقية من عقد التغطية.
- ج- إقفال القيمة المستنفذة من علاوة أو خصم عقد الصرف المؤجل في حسابات النتيجة، وبذلك تظهر هذه القيمة في قائمة الدخل عن الفترة المحاسبية بمقدار ما يخص الفترة المنقضية من العقد.

**مثال (٨):**

في ٢٠٢٢/٧/١ قامت إحدى الشركات المصرية بشراء بضاعة من إحدى الشركات الأمريكية قيمتها وفقاً للفاتورة ٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي تسدد في ٢٠٢٢/١٠/١ وحتى تتجنب الشركة المصرية مخاطر التغيرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي تعاقدت مع البنك الأهلي في نفس اليوم على شراء الدولارات المطلوبة على أن يتم استلامها في ٢٠٢٢/١٠/١ لسدادها للشركة الأمريكية.

وقد كانت أسعار صرف الدولار كالتالي: في ٢٠٢٢/٧/١ سعر الصرف الحالي ١٨.٨٠ جنيه وسعر الصرف الآجل ١٨.٩٠ جنيه مصري، في ٢٠٢٢/١٠/١ سعر الصرف الحالي ١٩.٠٠ جنيه مصري. **والمطلوب:** إثبات العمليات السابقة بدفاتر الشركة المصرية علماً بأن السنة المالية تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

الحل:

في ٢٠٢٢/٧/١:

أ - يتم تسجيل استحقاق ثمن شراء البضاعة وتحدد القيمة على أساس سعر الصرف الجاري في ذلك التاريخ.  $٩٤٠٠٠٠٠٠ = ١٨.٨٠ \times ٥٠٠٠٠٠٠$  جنيه مصري

ويكون قيد اليومية كالتالي:

٢٠٢٢/٧/١	من د/ المشتريات	٩٤٠٠٠٠٠٠	
	إلى د/ موردي الخارج	٩٤٠٠٠٠٠٠	

ب - إبرام عقد شراء العملة الآجل، وهنا تنشأ مديونية للبنك تسجل في د/ عقود الشراء الآجلة للعمليات الأجنبية وهو أحد حسابات الأصول وذلك بما يعادل ٩٤٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري وهي القيمة المستحقة للموردين، ويقابل مديونية البنك التزام على الشركة تسجل في حساب دائني شراء عملات أجنبية بمبلغ ٩٤٥٠٠٠٠٠ جنيه، والفرق يمثل العلاوة والتي تسجل في د/ علاوة عقود الصرف الآجلة. وبذلك يكون القيد المحاسبي كالتالي:

٢٠٢٢/٧/١	من مذكورين:		
	د/ عقود الشراء الآجلة	٩٤٠٠٠٠٠	
	د/ علاوة عقود الصرف الآجلة	٥٠٠٠٠	
	إلى د/ دائني شراء عملات أجنبية	٩٤٥٠٠٠٠	

في ٢٠٢٢/١٠/١:

أ - استلام الدولارات من البنك الأهلي، وتسجل بسعر الصرف الحالي في ذلك التاريخ، أي بمبلغ ٩٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري وبذلك تظهر أرباح صرف عملات أجنبية قيمة حسابها كالتالي:



٩٤٠٠٠٠٠	عقود الشراء الآجلة
٩٥٠٠٠٠٠	المبالغ المستلمة من البنك
١٠٠٠٠٠٠	فروق أسعار الصرف
جنيه مصري	

وبذلك يكون القيد كالتالي:

٢٠٢٢/١٠/١	من د/ العملات الأجنبية إلى مذكورين:	٩٥٠٠٠٠٠
	د/ عقود الشراء الآجلة	٩٤٠٠٠٠٠
	د/ فروق أسعار الصرف	١٠٠٠٠٠٠

ب- سداد قيمة العملة المشتراه للبنك الأهلي بسعر الصرف الآجل.

٢٠٢٢/١٠/١	من د/ دائني شراء عملات أجنبية إلى د/ النقدية	٩٤٥٠٠٠٠
		٩٤٥٠٠٠٠

ج- سداد قيمة البضاعة المشتراه للشركة الأمريكية باستخدام الدولارات التي تم استلامها من البنك الأهلي ويترتب على ذلك فروق أسعار الصرف.

٢٠٢٢/١٠/١	من مذكورين:	
	د/ موردي الخارج	٩٤٠٠٠٠٠
	د/ فروق أسعار الصرف	١٠٠٠٠٠٠
	إلى د/ العملات الأجنبية	٩٥٠٠٠٠٠

د- استنفاد علاوة عقود الصرف الآجلة بتسجيلها في أحد حسابات المصروفات لتقل في حسابات النتيجة.

٢٠٢٢/١٢/٣١	من د/ مصروفات عقود الصرف الآجلة إلى د/ علاوة عقود الصرف الآجلة	٥٠٠٠٠
		٥٠٠٠٠

ويتضح من القيود السابقة ما يلي:

- أن الشركة حققت أرباح من عقود الصرف الآجلة قيمتها ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري بسبب استلامها دولارات من البنك بسعر صرف أعلى (١٩ ج) من سعر الصرف الذي تم التعاقد عليه (١٨.٨ ج).
- أن الشركة حققت خسارة نتيجة قيامها بسداد قيمة البضاعة بالدولار عندما كان سعر الصرف

أعلى (١٩.٠٠٠ ج) من سعر الصرف عند شراء البضاعة (١٨.٨٠٠ ج) وبذلك تكون قيمة الخسارة التي تحققت ١٠٠.٠٠٠ جنيه وهي تعادل مع أرباح صرف العملات الأجنبية، وهو الهدف من إبرام عقود التغطية.

- أن علاوة عقود الصرف الآجلة تم استفادها بالكامل في نفس السنة المالية، ولذلك يتم إقفالها بالكامل في حسابات النتيجة عن هذه السنة:

٢٠٢٢/١٢/٣١	من د/ قائمة الدخل		٥.٠٠٠٠
	إلى د/ مصروفات عقود الصرف الآجلة	٥.٠٠٠٠	
	من د/ فروق أسعار الصرف (أرباح)		١٠.٠٠٠٠
	إلى د/ قائمة الدخل	١٠.٠٠٠٠	
	من د/ قائمة الدخل		١٠.٠٠٠٠
	إلى د/ فروق أسعار الصرف (خسائر)	١٠.٠٠٠٠	

### ٢/٣ المحاسبة عن ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية.

#### ١- مفهوم ترجمة العملات الأجنبية:

بادئ ذي بدء يجب التفرقة بين مصطلحي الترجمة Translation والتحويل Conversion، فالتحويل يعني المبادلة الفعلية لعملة معينة بعملة أخرى، مثال ذلك قيام شخص مصري مسافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل جنيهاً مصرية إلى دولارات أمريكية يستخدمها في الإنفاق على شراء سلع وخدمات خلال فترة إقامته بالولايات المتحدة، بينما تعني الترجمة التغيير في التعبير النقدي، كما لو أن ميزانية عمومية معدة بالجنيهاً المصرية تم التعبير عنها (أو قياسها) بما يعادلها من دولارات أمريكية، وبالتالي لم يحدث أي مبادلة مادية أو تحويل فعلي للجنيهاً المصرية إلى دولارات أمريكية.

ويتم ترجمة العملات الأجنبية إلى العملة المطلوبة باستخدام أسعار الصرف الأجنبية Foreign Exchange rate، ويعرف سعر الصرف بأنه سعر الوحدة من العملة الأجنبية (الدولار مثلاً) معبراً عنها (أو مقاسه) بوحدات العملات المحلية (بالجنيهاً المصرية) أو بوحدات عملة التقرير (أي عملة المركز الرئيسي المطلوب الترجمة إليها في حالة الفروع الخارجية)، وتنتشر الجرائد المصرية ومواقع الانترنت الرسمي يومياً بيان بأسعار صرف العملات الأجنبية بالنسبة للجنيه المصري، حيث يتم نشر سعرين للصرف لكل عملة أجنبية هما سعر الشراء وسعر البيع وذلك بالنسبة لأوراق النقد (البنكنوت) والتحويلات.

وفيما يلي متوسط أسعار السوق بالجنيه المصري لرف العملات الأجنبية (أسعار شراء البنكنوت)<sup>(١)</sup> والمأخوذة من موقع البنك المركزي المصري بتاريخ ٣٠ أكتوبر

٢٠٢٢

العملة	شراء	بيع
دولار أمريكي	٢٤,٠٠٢٦	٢٤,١٠١٤
يورو	٢٣,٩١٣٨	٢٤,٠٣١٩
جنيه إسترليني	٢٧,٨٦٧٠	٢٧,٩٩٦٢
فرنك سويسري	٢٤,٠٨٦٩	٢٤,١٩٥٨
١٠٠ ين ياباني	١٦,٣٧٥١	١٦,٣٤٥٥
ريال سعودي	٦,٣٨٥٠	٦,٤١٣٤
دينار كويتي	٧٧,٥٧٧٨	٧٧,٩٢٣٥
درهم إماراتي	٦,٥٣٣٨	٦,٥٦٣٥
اليوان الصيني	٢,٣٠٨٤	٢,٣٢٤٤

(موقع البنك المركزي المصري)

ويمكن التعبير عن سعر الصرف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويشير سعر الصرف المباشر إلى سعر الوحدة من العملة الأجنبية مقاساً (معبراً عنها) بوحدات العملة المحلية (بالجنيهات المصرية في حالتنا هذه) وهو ما يتم نشره بالجرائد اليومية في مصر، حيث يتضح من أسعار الصرف المعلنة أعلاه أن سعر صرف الدولار الأمريكي كان ٢٤.٠٠٢٦ جنيه مصري، بينما يشير سعر الصرف غير المباشر إلى سعر الوحدة من العملة المحلية (الجنيه المصري في هذه الحالة) مقاسه بوحدات العملة الأجنبية (الدولار مثلاً)، فسعر الصرف غير المباشر للجنيه المصري مقاساً بالدولار الأمريكي يعاد  $٠.٠٤١٦٦$  دولار أمريكي  $(١ \div ٢٤.٠٠٢٦ \text{ جنيه})$ ، وبالتالي يمكن من أسعار الصرف المباشر التوصل إلى أسعار الصرف غير المباشر بقسمة  $١ \div$  سعر الصرف المباشر، كما يمكن من أسعار الصرف غير المباشرة احتساب أسعار الصرف المباشرة بقسمة  $١ \div$  سعر الصرف غير المباشر.

## ٢- أسباب ترجمة العملات الأجنبية:

يمكن إيجاز أسباب ومبررات ترجمة العملات الأجنبية في الآتي:

(١) نظراً لتقلب أسعار الصرف بدرجة كبيرة، فإن أسعار الصرف الموضحة قد تختلف بشكل يومي، كما أن الأسعار المستخدمة في الشرح بأرقام بسيطة افتراضية لتسهيل العمليات الحسابية.

أ - المساعدة في إعداد القوائم لمالية المجموعة:

فلا يمكن للمنشآت التي يمتد نشاطها وعملياتها إلى دول أخرى - من خلال الفروع الخارجية أو الشركات التابعة - إعداد قوائم مالية مجمعة إلا إذا تم التعبير النقدي عن حساباتها وحسابات الفروع الخارجية أو الشركات التابعة بعملة واحدة، أي لا يمكن إضافة أرصدة حسابات مقاسه بجنيتها مصرية إلى أرصدة معبرا عنها بريالات سعودية أو بدولارات أمريكية، بل يجب استخدام عملة واحدة هي عملة المركز الرئيسي أو عملة الشركة الأم (أي عملة التقرير والتي تستخدم في إعداد القوائم المالية المجمعة)، لذلك يجب تحويل الأرصدة بعملات أجنبية إلى ما يعادلها بالعملة المحلية (عملة المركز الرئيسي) بترجمتها باستخدام طريقة ترجمة مناسبة.

ب- تسجيل العمليات أو المبادلات التي تتم بعملات أجنبية:

فالحاجة إلى ترجمة العمليات التجارية التي تتم بعملات أجنبية تشبه الحاجة إلى إعداد قوائم مالية مجمعة، حيث لا يمكن إعداد قوائم مالية استنادا إلى حسابات ودفاتر ممسوكة أو محتفظ بها بعملات مختلفة، فالمنشأة التي تعد فواتير بما تصده أو تستورده من بضاعة على أساس عملات أجنبية مختلفة يجب أن تترجم مبالغ هذه العملات إلى ما يعادلها بالعملة المحلية قبل تسجيل هذه العمليات بالدفاتر.

ج- إعداد تقارير عن نشاط الفروع الخارجية والشركات التابعة على المستوى الدولي:

يتم تخطيط ورقابة أنشطة الفروع الخارجية وتقييم أدائها بواسطة المركز الرئيسي، وحيث أن كلا من الفرع والمركز الرئيسي يمثل جزءاً من المنشأة، فلن يكون ذا معنى النظر إلى حسابات أحدهما بمفرده للحكم على وضع الشركة ككل، بل يجب تجميع حساباتهما معاً من خلال ترجمة القوائم المالية للفرع الخارجي إلى عملة المركز الرئيسي حتى يمكن تكوين صورة متكاملة عن الوضع المالي للشركة ككل.

د- إمداد معلومات محاسبية عن شركات مقرها الرسمي دولة معينة إلى قراء القوائم المالية بدول أخرى:

يحدث هذا الوضع عندما ترغب إحدى المنشآت في إدراج أسهمها في إحدى بورصات الأوراق المالية الأجنبية، أو ترغب في توصيل معلومات عن نتائج عملياتها ومركزها المالي إلى حملة أسهمها من الأجانب، في هذه الحالة يتم ترجمة القوائم المالية للشركة من العملة المحلية إلى عملة الدولة الموجود بها قراء القوائم المالية المهتمين بأمر هذه الشركة (المستثمرين الاجانب)

٣- أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة العملات الأجنبية:

سبق الإشارة إلى أن وسيلة ترجمة مبالغ الحسابات أو العمليات المقاسة بعملة أجنبية هي أسعار الصرف الأجنبية، فإذا كانت أسعار الصرف مستقرة أو ثابتة Stable نسبياً، فإن عملية الترجمة سوف تكون مباشرة ودقيقة ولا تزيد عن عملية تشبه إلى حد كبير عملية تحويل البوصات أو الأقدام إلى ما يعادلها من سنتيمترات أو أمتار، ولكن نادراً ما تكون أسعار الصرف ثابتة، بل قد تتقلب قيمتها استجابة لعوامل متشابكة ومعقدة تحكم الطلب والعرض على العملات الأجنبية، كما أن تقلب أسعار الصرف قد أدى إلى تعدد أسعار الصرف التي يمكن استخدامها في عملية الترجمة، بالإضافة إلى وجود مكاسب وخسائر ناتجة من عملية الترجمة، ويمكن التمييز بين ثلاثة أسعار للصرف يتم استخدامها في ترجمة القوائم المالية هي:

#### أ - سعر الصرف الجاري Current Exchange Rate:

ويمثل سعر الصرف السائد في تاريخ إعداد القوائم المالية، أي سعر الصرف في ٣١ ديسمبر (نهاية العام) بالنسبة للشركات التي تنتهي السنة المالية لها في ١٢/٣١ من كل عام.

#### ب - سعر الصرف التاريخي Historical Exchange rate:

وهو سعر الصرف السائد وقت اقتناء الأصل المعين أو وقت نشأة الالتزام.

#### ج - متوسط سعر الصرف Average or Weighted Average Exchange Rate:

ويشير إلى المتوسط البسيط أو المرجح لأسعار الصرف عن الفترة محل الاهتمام والتي قد تكون السنة المالية كلها أو نصف السنة الأول أو ربع معين من السنة.

ويتوقف استخدام هذه الأسعار على طريقة الترجمة المتبعة، فيستخدم سعر الصرف التاريخي أو سعر الصرف الجاري (سعر الإقفال) أو كلاهما في ترجمة عناصر الميزانية العمومية، بينما يستخدم متوسط أسعار الصرف في ترجمة معظم عناصر الإيرادات والمصروفات (أن لم يكن كلها في بعض الحالات) في قائمة الدخل، ويهتما في هذه النقطة تحديد الأثر على القوائم المالية عند استخدام سعر الصرف التاريخي بالمقارنة بسعر الصرف الجاري في ترجمة العملات الأجنبية، فاستخدام سعر الصرف التاريخي في الترجمة يحافظ على ما يعادل التكلفة الأصلية للبند (أصل أو التزام) المقاس بعملة أجنبية في القوائم المالية المعدة بالعملة المحلية، فبافتراض أن إحدى الشركات الأمريكية لها فرع أجنبي بمصر، وقد اشترى هذا الفرع بضاعة مقابل ١٠٠٠ جنيه مصري عندما كان سعر الصرف ١ دولار = ٤ جنيه مصري، وسوف يظهر هذا الأصل في القوائم المالية المجمعة على أساس ٢٥٠ دولار (١٠٠٠ جنيه  $\times$  ٠.٢٥ دولار، حيث قيمة الجنيه المصري = ١  $\div$  ٠.٢٥ = ٤ دولار، أو يمكن احتسابها على أساس ١٠٠٠ جنيه  $\div$  ٤ جنيه للدولار = ٢٥٠ دولار). وبافتراض انخفاض سعر صرف الجنيه من ٤ جنيه مصري = ١ دولار إلى ٥ جنيه

مصري = ١ دولار في تاريخ إعداد القوائم المالية في السنة التالية وبافتراض أن البضاعة السابقة لم يتم بيعها بعد، هل سيصبح ما يعادل هذه البضاعة الآن ٢٠٠ دولار (١٠٠٠ جنيه  $\times$  ٠.٢ دولار حيث قيمة الجنيه المصري =  $١ \div ٥ = ٠.٢$  دولار)؟ الإجابة؛ بالطبع ستكون بالنفي. فطالما يتم ترجمة التكلفة الأصلية للبضاعة (١٠٠٠ جنيه مصري) بسعر الصرف السائد عند اقتناء الأصل (أي باستخدام سعر الصرف التاريخي) فإن البضاعة سوف تظهر في القوائم المالية المجمعة دائماً بمبلغ ٢٥٠ دولار وهي تكلفتها التاريخية مقاسة بالدولارات، وبالتالي يمكن القول بأن استخدام أسعار الصرف التاريخية يحمي أو يحافظ على Shield القوائم المالية من مكاسب وخسائر ترجمة العملات الأجنبية (أي من الزيادة أو النقص في القيمة بالدولار والمعادلة للأرصدة بعملات أجنبية نتيجة التقلبات في أسعار الصرف المستخدمة في الترجمة بين الفترات المتتالية).

أما إذا تم استخدام سعر الصرف الجاري في الترجمة فإنه يؤدي إلى وجود مكاسب وخسائر نتيجة ترجمة العملات الأجنبية. ففي المثال السابق إذا تم ترجمة البضاعة بسعر الصرف الجاري (٥ جنيه مصري = ١ دولار) فسينتج عنها خسائر ترجمة قدرها ٥٠ دولار [(١٠٠٠ جنيه  $\times$  ٠.٢٥) - (١٠٠٠ جنيه  $\times$  ٠.٢)]، أو [(١٠٠٠ ج  $\div$  ٤) - (١٠٠٠ ج  $\div$  ٥)].

#### ٤- طرق ترجمة القوائم المالية:

يتطلب ترجمة القوائم المالية للفروع الخارجية (أو للشركات التابعة) إلى عملة المركز الرئيسي (أو عملة الشركة الأم) اختيار طريقة الترجمة، وسيؤثر هذا الاختيار في النتائج الظاهرة بالقوائم المالية المجمعة وغيرها من التقارير؛ لأنه سوف يحدد أسعار الصرف التي تستخدم في ترجمة الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات، وسيتم التركيز بصورة أكبر على ترجمة القوائم المالية للفروع الخارجية والتي لن تختلف عن ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة إلا فيما يتعلق بحقوق الملكية والتي يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف التاريخية كما سنرى فيما بعد. وبصفة عامة هناك عدة طرق يمكن استخدامها في ترجمة القوائم المالية أهمها:

٤-١ طريقة العناصر المتداولة وغير المتداولة.

٤-٢ طريقة العناصر النقدية وغير النقدية.

٤-٣ طريقة سعر الصرف الجاري.

#### ٤-١ طريقة العناصر المتداولة وغير المتداولة: The Current & Non-Current Method

تعتمد هذه الطريقة على التفرقة التقليدية بين الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة (الثابتة أو طويلة الأجل) وبين الالتزامات المتداولة (أي قصيرة الأجل) والالتزامات غير المتداولة (أي طويلة الأجل). حيث يتم ترجمة الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل باستخدام سعر

الصرف الجاري (أي سعر الصرف السائد في تاريخ إعداد الميزانية العمومية)، بينما يتم ترجمة الأصول طويلة الأجل (غير المتداولة) والالتزامات طويلة الأجل على أساس سعر الصرف التاريخي (أي سعر الصرف في تاريخ شراء الأصل أو نشأة الالتزام).

ويتم ترجمة عناصر الإيرادات والمصروفات على أساس متوسط أسعار الصرف السائدة خلال الفترة (حيث يفترض أن الإيرادات والمصروفات تتدفق بصفة منتظمة ومستمرة على مدار السنة) باستثناء مصروفات الإهلاك والتي يتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي لارتباطها بالأصول الثابتة (غير المتداولة) والتي تترجم باستخدام سعر الصرف التاريخي كما سبق.

ويتوقف مدى تعرض المنشأة - التي يتم ترجمة قوائمها المالية - لمكاسب وخسائر الترجمة في ظل أي طريقة من طرق الترجمة الأربع، وفي ظل ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة (سعر الصرف) على أصولها المعرضة لمكاسب وخسائر الترجمة، مطروحاً منها التزاماتها المعرضة أيضاً لمكاسب وخسائر الترجمة أيضاً ويقصد بالأصول والالتزامات المعرضة لمكاسب وخسائر الترجمة بصفة عامة - وفي ظل أي طريقة للترجمة - بأنها الأصول والالتزامات التي يتم ترجمتها على أساس سعر الصرف الجاري والذي يختلف من فترة لأخرى (يختلف في نهاية السنة الحالية عن نهاية السنة السابقة)؛ لذلك فقرار اختيار طريقة معينة للترجمة والتي على ضوءها يتحدد أي عناصر الأصول والالتزامات يتم ترجمتها على أساس سعر الصرف الجاري يعتبر قراراً ذو أهمية كبيرة.

وفي ظل إتباع طريقة الترجمة على أساس العناصر المتداولة وغير المتداولة؛ فإن صافي رأس المال العامل (الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة) والذي يتم ترجمته بسعر الصرف الجاري يمثل مؤشراً لما سينتج عن الترجمة من مكاسب أو خسائر، فإذا كان صافي رأس المال للفرع الخارجي موجبا (الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة) فسوف يترتب على ذلك مكاسب ترجمة في حالة ارتفاع سعر الصرف (أو قيمة العملة) المستخدم في الترجمة وخسائر ترجمة في حالة انخفاض قيمة العملة (سعر الصرف). وعكس الحالات السابقة يعتبر صحيحاً إذا كان صافي رأس المال العامل سالبا (أصول متداولة أقل من التزامات متداولة) في حالة ارتفاع وانخفاض سعر الصرف.

#### ٤-٢ طريقة العناصر النقدية وغير النقدية: Monetary & Non-Monetary Method

يقصد بالأصول والالتزامات النقدية بأنها تلك العناصر التي تقاس بعدد ثابت من وحدات النقود، وتشمل الأصول النقدية كل من النقدية بالبنك والخزينة، والعملاء وأوراق القبض والإيرادات المستحقة، بينما تشمل الالتزامات النقدية كل عناصر الالتزامات كالموردين وأوراق الدفع، والبنك سحب على المكشوف، والقروض قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل (السندات والقروض طويلة

الأجل)، أما الأصول غير النقدية (الأصول الثابتة والمخزون والاستثمارات طويلة الأجل والمصروفات المقدمة) والالتزامات غير النقدية فهي تلك العناصر التي تتغير قيمتها باختلاف طريقة القياس.

ويتم ترجمة الأصول النقدية والالتزامات النقدية على أساس سعر الصرف الجاري، بينما يتم ترجمة العناصر غير النقدية بسعر الصرف التاريخي، أما عناصر قائمة الدخل من إيرادات ومصروفات فيتم ترجمتها بمتوسط سعر الصرف باستثناء كل من مصروفات الإهلاك وعناصر تكلفة البضاعة المباعة والتي يتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي.

ويتوقف مدى تعرض المنشأة لمكاسب وخسائر الترجمة في ظل هذه الطريقة على مركز صافي أصولها النقدية (الأصول النقدية - الالتزامات النقدية) والتي يتم ترجمتها بسعر الصرف الجاري، فإذا كان صافي أصولها النقدية موجبا فسيؤدي ذلك إلى مكاسب ترجمة في حالة ارتفاع سعر الصرف (قيمة العملة) وخسائر ترجمة في حالة انخفاض سعر الصرف، والعكس صحيح إذا كان صافي أصولها النقدية سالبا.

#### ٤-٣ طريقة سعر الصرف الجاري Current Rate Method:

تعتبر هذه الطريقة من أبسط طرق الترجمة؛ حيث يتم ترجمة جميع عناصر الأصول والالتزامات على أساس سعر الصرف الجاري، بينما تترجم جميع عناصر الإيرادات والمصروفات على أساس متوسط أسعار الصرف عن الفترة؛ ولأن ترجمة عناصر القوائم المالية تقوم على ضرب عناصرها في مقدار ثابت، فإن هذه الطريقة تحافظ على النتائج الأصلية بعد الترجمة، وهذا يعني أن التغييرات في مبالغ الحسابات في ظل هذه الطريقة تعتبر شكلية وليست جوهرية.

ونظرا لترجمة جميع عناصر الأصول والالتزامات بسعر الصرف الجاري، فإن تعرض المنشأة لمكاسب وخسائر الترجمة يتوقف على ما إذا كان صافي الأصول (أصول - التزامات) موجبا أو سالبا وعلى ما إذا كانت أسعار الصرف في تزايد أو تناقص كما في الطرق السابقة.

وسنوضح كيفية ترجمة القوائم المالية للفروع الخارجية باستخدام طرق الترجمة الأربع السابقة بالمثل التالي:

#### مثال (١):

فيما يلي أرصدة ميزان المراجعة بالجنه المصري لفرع شركة وينر الأمريكية في مصر في

٢٠١٩/١٢/٣١:



البيان	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
نقدية		٢٠٠٠٠٠
عملاء و أ. ق		٤٠٠٠٠٠
صافي الأصول الثابتة		١٦٠٠٠٠٠
مشتريات ومبيعات	٢٨٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠
بضاعة واردة من المركز الرئيسي		٩٠٠٠٠٠
مصروفات إهلاك أصول ثابتة		٢٠٠٠٠٠
مصروفات أخرى		٥٠٠٠٠٠
موردين و أ. دفع	٦٠٠٠٠٠	
ديون طويلة الأجل	٨٠٠٠٠٠	
المركز الرئيسي	١٠٠٠٠٠٠	
	٥٢٠٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠٠

فإذا علمت أن:

- ١- بضاعة آخر المدة كانت ٦٠٠٠٠٠٠ ج وكلها متبقية من المشتريات.
- ٢- يفترض أن المبيعات والمشتريات والمصروفات النقدية (الأخرى) تتم بصورة منتظمة ومستمرة على مدار العام.
- ٣- أن رصيد ح/ الاستثمار في الفرع بدفاتر المركز الرئيسي = ٥٠٠٠٠٠٠ دولار.
- ورصيد ح/ بضاعة مرسله للفرع بدفاتر المركز الرئيسي = ٤٥٠٠٠٠٠ دولار.
- ٤- أن أسعار صرف الجنيه المصري كانت كما يلي:
  - أ- سعر الصرف وقت الحصول على الأصول الثابتة والقروض طويلة الأجل ٠.٦ دولار.
  - ب- متوسط أسعار الصرف عن سنة ٢٠١٩ = ٠.٤٥ دولار.
  - ج- سعر الصرف في ٢٠١٩/١٢/٣١ = ٠.٤٠ دولار.

باستخدام طرق الترجمة السابقة، المطلوب:

- ١- إعادة تصوير ميزان المراجعة للفرع على أساس الدولار والجنيه المصري.
- ٢- إعداد قائمة الدخل والميزانية العمومية للفرع على أساس كل من الدولار والجنيه المصري.

الحل:

## أولاً: طريقة العناصر المتداولة وغير المتداولة:

١- ميزان المراجعة للفرع على أساس الدولار والجنيه المصري في ٣١/١٢/٢٠١٩

أرصدة الميزان بالدولار (٢) × (١)	سعر صرف الجنيه (٢)	أرصدة الميزان بالجنيه المصري (١)	البيان
			أرصدة مدينة:
٨٠٠٠٠٠	٠.٤ جاري	٢٠٠٠٠٠	نقدية
١٦٠٠٠٠	٠.٤ جاري	٤٠٠٠٠٠	عملاء و أ. ق
٩٦٠٠٠	٠.٦ تاريخي	١٦٠٠٠٠٠	صافي الأصول الثابتة
١٢٠٠٠٠	٠.٦ تاريخي	٢٠٠٠٠٠	مصروفات إهلاك أصول ثابتة
٢٢٥٠٠٠	٠.٤٥ متوسط	٥٠٠٠٠٠	مصروفات أخرى
٧٦٥٠٠٠	٠.٤٥ متوسط	١٧٠٠٠٠٠	تكلفة بضاعة مبيعة
٢٤٠٠٠٠	٠.٤ جاري	٦٠٠٠٠٠	بضاعة آخر المدة
٢٥٥٠٠٠٠		٥٢٠٠٠٠٠	
			أرصدة دائنة:
١٢٦٠٠٠٠	٠.٤٥ متوسط	٢٨٠٠٠٠٠	المبيعات
٢٤٠٠٠٠	٠.٤ جاري	٦٠٠٠٠٠	موردين و أ. د
٤٨٠٠٠٠	٠.٦ تاريخي	٨٠٠٠٠٠	ديون طويلة الأجل
٥٠٠٠٠٠	ح/ مقابل	١٠٠٠٠٠٠	المركز الرئيسي
٧٠٠٠٠٠	متم	-	فروق الترجمة (مكاسب)
٢٥٥٠٠٠٠		٥٢٠٠٠٠٠	

ملاحظات على الحل:

١- نظرا لأن تكلفة البضاعة يتم ترجمتها في هذه الطريقة على أساس متوسط سعر الصرف عن

السنة فقد تم احتساب تكلفة البضاعة المبيعة على النحو التالي:

-

بضاعة أول المدة

١٤٠٠٠٠٠

+ مشتريات

٩٠٠٠٠٠

+ بضاعة واردة من المركز الرئيسي

٢٣٠.٠٠٠	
٦.٠٠٠	
١٧٠.٠٠٠	- بضاعة آخر المدة
	تكلفة البضاعة المباعة

وسيتم ترجمة مبلغ تكلفة البضاعة المباعة كله على أساس متوسط سعر الصرف، كما سيرتب على احتساب تكلفة البضاعة المباعة إظهار بضاعة آخر المدة (كأصل في م. ع). أي أننا صورنا ميزان المراجعة بعد إجراء تسوية تكلفة البضاعة المباعة وإثبات بضاعة آخر المدة وهو ما سيتبع في باقي الطرق.

٢- لإيجاد فروق الترجمة في أي طريقة من طرق الترجمة الأربع يتم إيجاد مجموع الأرصدة المدينة وأيضاً مجموع الأرصدة الدائنة بالدولار، فإذا كان مجموع الأرصدة المدينة أكبر من مجموع الأرصدة الدائنة فإن المتمم يوضع مع الأرصدة الدائنة ويعتبر مكاسب ترجمة، والعكس صحيح لو كان مجموع الأرصدة الدائنة أكبر من مجموع الأرصدة المدينة.

في هذا المثال: مجموع الأرصدة المدينة ٢٥٥.٠٠٠ دولار

مجموع الأرصدة الدائنة ٢٤٨.٠٠٠ دولار

فروق الترجمة (دائنة) بالفرق ٧.٠٠٠ دولار (مكاسب)

٣- تم ترجمة بضاعة آخر المدة (كأصل يظهر في م. ع) على أساس سعر الصرف الجاري، حيث وفقاً لهذه الطريقة تترجم الأصول المتداولة بسعر الصرف الجاري.

٢- إعداد قائمة الدخل والميزانية العمومية للفرع:

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

بالدولار		بالجنيه المصري		البيان
١٢٦.٠٠٠		٢٨.٠٠٠		المبيعات
٧٦٥.٠٠٠		١٧.٠٠٠		يطرح: تكلفة البضاعة المباعة
٤٩٥.٠٠٠		١١.٠٠٠		مجموع الربح
	١٢.٠٠٠		٢.٠٠٠	يطرح: مصروفات الإهلاك
	٢٢٥.٠٠٠		٥.٠٠٠	مصروفات أخرى
٢٤٥.٠٠٠		٧.٠٠٠		
١٥.٠٠٠		٤.٠٠٠		صافي الربح من العمليات
٧.٠٠٠		-		+ فروق الترجمة (مكاسب)

٢٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	صافي الربح النهائي
--------	--------	--------------------

الميزانية للفرع في ٢٠١٩/١٢/٣١

	بالدولار	بالجنيه المصري		بالدولار	بالجنيه المصري
موردين وأ.د.	٢٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	نقدية	٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
ديون طويلة الأجل	٤٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	عملاء وأ.ق	١٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
المركز الرئيسي	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	بضاعة آخر المدة	٢٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
صافي ربح العام	٢٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	صافي الأصول الثابتة	٩٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠
	١٤٤٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠		١٤٤٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠

ملاحظات على الحل:

١- تم معالجة مكاسب الترجمة ضمن عناصر قائمة الدخل باعتبارها من عناصر الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة. وقد كان من الممكن معالجتها كأحد حسابات حقوق الملكية بحيث تظهر في الميزانية العمومية فقط ودون أن تؤثر على أرباح الفترة وفي هذه الحالة كانت حقوق الملكية في ميزانية الفرع بالدولار ستتكون من ثلاثة عناصر هي: المركز الرئيسي ٥٠٠٠٠٠، صافي الربح من العمليات ١٥٠٠٠٠، فروق الترجمة (مكاسب) ٧٠٠٠٠٠.

ثانيا: طريقة سعر الصرف الجاري:

١- ميزان المراجعة للفرع بالدولار وبالجنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١

أرصدة الميزان بالدولار (٢) × (١)	سعر صرف الجنيه (٢)	أرصدة الميزان بالجنيه المصري (١)	البيان
٨٠٠٠٠	٠.٤ جاري	٢٠٠٠٠٠	أرصدة مدينة: نقدية
١٦٠٠٠٠	٠.٤ جاري	٤٠٠٠٠٠	عملاء و أ.ق
٦٤٠٠٠٠	٠.٤ جاري	١٦٠٠٠٠٠	صافي الأصول الثابتة
٢٤٠٠٠٠	٠.٤ جاري	٦٠٠٠٠٠	بضاعة آخر المدة

٧٦٥٠٠٠	متوسط ٠.٤٥	١٧٠٠٠٠٠	تكلفة بضاعة مبيعة
٩٠٠٠٠	متوسط ٠.٤٥	٢٠٠٠٠٠	م. إهلاك
٢٢٥٠٠٠	متوسط ٠.٤٥	٥٠٠٠٠٠	مصروفات أخرى
١٢٠٠٠٠	متم	-	فروق الترجمة (خسائر)
٢٣٢٠٠٠٠		٥٢٠٠٠٠٠	
١٢٦٠٠٠٠	متوسط ٠.٤٥	٢٨٠٠٠٠٠	أرصدة دائنة:
٢٤٠٠٠٠	جاري ٠.٤	٦٠٠٠٠٠	المبيعات
٣٢٠٠٠٠	جاري ٠.٤	٨٠٠٠٠٠	موردين وأ. د
٥٠٠٠٠٠	ح/مقابل	١٠٠٠٠٠٠	ديون طويلة الأجل
٢٣٢٠٠٠٠		٥٢٠٠٠٠٠	المركز الرئيسي

## ملاحظات على الحل:

- ١- اختلفت هذه الطريقة عن الطريقة السابقة من حيث أن المتمم في هذه الطريقة يمثل خسائر ترجمة ذلك لأن مجموع الأرصدة الدائنة (٢٣٢٠٠٠٠٠ دولار) أكبر من مجموع الأرصدة المدينة (٢٢٠٠٠٠٠٠ دولار) وبالتالي فالمتمم أصبح ضمن الأرصدة المدينة ويمثل خسائر ترجمة.
- ٢- نظرا لأن تكلفة البضاعة المبيعة تترجم على أساس متوسط أسعار الصرف فقد احتسبت وتم معالجتها ومعالجة بضاعة آخر المدة بنفس الأسلوب المتبع في طريقة العناصر المتداولة وغير المتداولة السابقة.

## ٢- قائمة الدخل والميزانية للفرع:

## قائمة الدخل للفرع عن السنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

بالدولار		بالجنيه المصري		البيان
١٢٦٠٠٠٠		٢٨٠٠٠٠٠		المبيعات
٧٦٥٠٠٠		١٧٠٠٠٠٠		يطرح: تكلفة البضاعة المبيعة
٤٩٥٠٠٠		١١٠٠٠٠٠		مجمّل الربح
	٩٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠	يطرح: مصروفات الإهلاك
	٢٢٥٠٠٠		٥٠٠٠٠٠	مصروفات أخرى
٣١٥٠٠٠		٧٠٠٠٠٠		صافي الربح من العمليات
١٨٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠		- فروق الترجمة (خسائر)
١٢٠٠٠٠		-		
٦٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠		صافي الربح النهائي

## الميزانية للفرع في ٢٠١٩/١٢/٣١

	بالدولار	بالجنيه المصري		بالدولار	بالجنيه المصري
موردين وأ.د.	٢٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	نقدية	٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
ديون طويلة الأجل	٣٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	عملاء وأ.ق.	١٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
المركز الرئيسي	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	بضاعة آخر المدة	٢٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
صافي ربح العام	٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	صافي الأصول الثابتة	٦٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠
	١١٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠		١١٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠

## ثالثاً: طريقة العناصر النقدية وغير النقدية:

١- ميزان المراجعة للفرع على أساس الدولار والجنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١

أرصدة الميزان بالدولار (٢) × (١)	سعر صرف الجنيه (٢)	أرصدة الميزان بالجنيه المصري (١)	البيان
			أرصدة مدينة:
٨٠٠٠٠٠	٠.٤ جاري	٢٠٠٠٠٠	نقدية
١٦٠٠٠٠٠	٠.٤ جاري	٤٠٠٠٠٠	عملاء و أ.ق
٢٧٠٠٠٠٠	٠.٤٥ تاريخي	٦٠٠٠٠٠	بضاعة آخر المدة
٩٦٠٠٠٠٠	٠.٦ تاريخي	١٦٠٠٠٠٠	صافي الأصول الثابتة
١٢٠٠٠٠٠	٠.٦ تاريخي	٢٠٠٠٠٠	م. إهلاك
٢٢٥٠٠٠٠	٠.٤٥ متوسط	٥٠٠٠٠٠	مصروفات أخرى
٨١٠٠٠٠٠	احتسبت (تسوية)	١٧٠٠٠٠٠	تكلفة بضاعة مباعه
٢٦٢٥٠٠٠		٥٢٠٠٠٠٠	
			أرصدة دائنة:
١٢٦٠٠٠٠٠	٠.٤٥ متوسط	٢٨٠٠٠٠٠	المبيعات
٢٤٠٠٠٠٠	٠.٤ جاري	٦٠٠٠٠٠٠	موردين وأ. د
٣٢٠٠٠٠٠	٠.٤ جاري	٨٠٠٠٠٠٠	ديون طويلة الأجل
٥٠٠٠٠٠٠	د/ مقابل	١٠٠٠٠٠٠٠	المركز الرئيسي
٣٠٥٠٠٠٠	متمم		فروق الترجمة (مكاسب)
٢٦٢٥٠٠٠		٥٢٠٠٠٠٠	

تم احتساب تكلفة البضاعة المباعة وترجمة بنودها على أساس سعر الصرف التاريخي

على النحو التالي:

بالدولار	سعر الصرف	بالجنيه	
-	تاريخي	-	بضاعة أول المدة
٦٣٠٠٠٠٠	٠.٤٥ تاريخي	١٤٠٠٠٠٠	+ مشتريات
٤٥٠٠٠٠٠	د/ مقابل	٩٠٠٠٠٠٠	+ بضاعة وارده من المركز
١٠٨٠٠٠٠٠		٢٣٠٠٠٠٠٠	

٢٧٠٠٠٠٠	٠.٤٥ تاريخي	٦٠٠٠٠٠	- تكلفة بضاعة آخر المدة
٨١٠٠٠٠٠		١٧٠٠٠٠٠	= تكلفة البضاعة المباعة

ويلاحظ أنه ما لم ينص على سعر الصرف التاريخي للمشتريات من البضاعة فيفترض بأنه المتوسط، وأيضًا ما لم يحدد سعر الصرف وقت الحصول على البضاعة الباقية آخر المدة فيفترض بأنها متبقية من المشتريات والتي يعتبر سعر صرفها التاريخي = متوسط سعر الصرف وهو ما تم تطبيقه في هذا المثال.

#### ملاحظات على الحل:

١- مجموع الأرصدة المدينة ٢٦٢٥٠٠٠ دولار ومجموع الأرصدة الدائنة ٢٣٢٠٠٠٠ دولار والفرق هو زيادة الأرصدة المدينة عن الدائنة، أي أن الفرق يعتبر ذا رصيد دائن ويمثل فروق ترجمة (مكاسب) قدرها ٣٠٥٠٠٠ دولار.

٢- وفقا لهذه الطريقة يتم ترجمة بضاعة آخر المدة على أساس سعر الصرف التاريخي. وحيث أن بضاعة آخر المدة كلها متبقية من المشتريات وأن المشتريات تتم بصورة منتظمة ومستمرة على مدار السنة وبالتالي تم ترجمة المشتريات بسعر الصرف المتوسط والذي يعتبر كسعر صرف تاريخي بالنسبة للمشتريات وبالنسبة لبضاعة آخر المدة.

#### ٣- إعداد قائمة الدخل والميزانية للفرع:

بالدولار		بالجنيه المصري		البيان
١٢٦٠٠٠٠		٢٨٠٠٠٠٠		المبيعات:
٨١٠٠٠٠		١٧٠٠٠٠٠		يطرح: تكلفة البضاعة المباعة
٤٥٠٠٠٠		١١٠٠٠٠٠		مجموع الربح
	١٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠	يطرح: مصروفات الإهلاك
	٢٢٥٠٠٠		٥٠٠٠٠٠	مصروفات أخرى
٣٤٥٠٠٠		٧٠٠٠٠٠		
١٠٥٠٠٠		٤٠٠٠٠٠		صافي الربح من العمليات
٣٠٥٠٠٠		-		+ مكاسب الترجمة
٤١٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠		صافي الربح النهائي



## الميزانية للفرع في ٢٠١٩/١٢/٣١

	بالدولار	بالجنيه المصري		بالدولار	بالجنيه المصري
موردين وأ. د	٢٤٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	نقدية	٨٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
ديون طويلة الأجل	٣٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	عملاء وأ. ق	١٦٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
المركز الرئيسي	٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	بضاعة آخر المدة	٢٧٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
صافي ربح العام	٤١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	صافي الأصول الثابتة	٩٦٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠
	١٤٧٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠		١٤٧٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠

ملاحظات عامة على الطرق المختلفة:

- ١- اختلفت نتائج طرق الترجمة المختلفة فيما يتعلق بما إذا كانت فروق الترجمة مكاسب أو خسائر، حيث وجدنا أن جميع الطرق أظهرت مكاسب ترجمة (وإن اختلف مقدار المكاسب من طريقة لأخرى) باستثناء طريقة سعر الصرف الجاري والتي أظهرت خسائر ترجمة.
- ٢- يؤدي اختلاف الطرق من حيث مكاسب وخسائر الترجمة إلى تقلب وتذبذب أرباح الشركة من طريقة لأخرى وذلك في حالة اعتبار فرق الترجمة من عناصر الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة. لذلك فإنه لتقييم أداء الفرع الخارجي يجب النظر إلى رقم الربح من العمليات وليس إلى صافي الربح.

## أسئلة وتمارين

### أولاً: الأسئلة النظرية:

أ - أجب عن الأسئلة التالية:

- ١- هل تختلف المعالجات المحاسبية للفروع المحلية عنها بالنسبة للفروع الخارجية؟ اشرح ذلك موضحاً أوجه الشبه والاختلاف بينهما.
- ٢- لماذا يتم الاهتمام بترجمة العملات الأجنبية؟
- ٣- عرف سعر الصرف ثم وضح الفرق بين سعر الصرف المباشر وغير المباشر؟
- ٤- ما هي أسباب ومبررات ترجمة العملات الأجنبية؟ وما هي المواقف التي يفضل فيها عدم إجراء الترجمة؟
- ٥- ما هو أثر استخدام سعر الصرف التاريخي مقارنةً بسعر الصرف الجاري في ترجمة القوائم المالية؟

ب- برر لماذا توافق أو تعترض على كل من العبارات التالية:

- ١- إذا كانت الأصول النقدية ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه والالتزامات النقدية (كلها قصيرة الأجل) ١٥٠٠٠٠٠ جنيه وكان مخزون آخر المدة ٨٠٠٠٠٠ جنيه والأصول الثابتة ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه، فإن تعرض عناصر الميزانية العمومية لمكاسب وخسائر الترجمة في ظل طريقة العناصر المتداولة وغير المتداولة بافتراض ارتفاع سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة للدولار (ارتفاع قيمة الجنيه) بنسبة ١٠٪ لن يختلف عن الوضع في ظل طريقة العناصر النقدية وغير النقدية بافتراض انخفاض سعر صرف الجنيه بنسبة ٦٪
- ٢- إذا كان سعر الصرف الجاري ثابتاً من فترة لأخرى فإن تعرض عناصر الميزانية لمكاسب وخسائر ترجمة يكون أكبر في طريقة سعر الصرف الجاري عنها في ظل باقي طرق الترجمة.
- ٣- سوف يكون تعرض عناصر الميزانية لمكاسب وخسائر الترجمة في ظل استخدام طريقة سعر الصرف الجاري بالضرورة أكبر منهما في طريقتي العناصر النقدية وغير النقدية والطريقة الزمنية.
- ٤- سوف تتعرض عناصر الميزانية لمكاسب ترجمة أكبر في طريقة سعر الصرف الجاري عنها في طريقة العناصر النقدية وغير النقدية في ظل انخفاض قيمة العملة.

- ٥- سوف يكون تعرض عناصر الميزانية لخسائر ترجمة أكبر في طريقة العناصر النقدية وغير النقدية عنها في كل من الطريقة الزمنية وطريقة العناصر المتداولة وغير المتداولة في حالة ارتفاع قيمة العملة (ارتفاع سعر الصرف).
- ٦- سوف تختلف نتائج الطريقة الزمنية عن نتائج طريقة العناصر النقدية وغير النقدية في جميع الأحوال.
- ٧- تؤدي طريقة سعر الصرف الجاري إلى تعرض عناصر الميزانية لمكاسب ترجمة أكبر منها في الطرق الأخرى في حالة ارتفاع قيمة العملة.
- ٨- في جميع الأحوال يجب ألا يتساوى تعرض عناصر الميزانية لمكاسب وخسائر الترجمة في جميع طرق الترجمة.
- ج- اختر الإجابة الصحيحة لكل حالة من الحالات التالية على أن تتضمن إجابتك كافة الخطوات والعمليات الحسابية التي أدت إلى اختيارك تلك الإجابة:

(١) في ٢٠١٦/١/١ استوردت شركة ريماس بضاعة من مصدر أمريكي بقيمة تعادل ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري، وبعد ٣ شهور تم سداد قيمة الفاتورة بما يعادل ٤٨٠٠٠٠٠ جنيه مصري.

- وفي ٢٠١٦/٧/١ استوردت الشركة نفسها بضاعة من مصدر ياباني بما يعادل ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري تسدد في ٢٠١٧/١٠/١، وفي ٢٠١٦/١٢/٣١ كان رصيد حساب المصدر الأمريكي بدفاتر الشركة بعد التسوية ما يعادل ٣٦٨٠٠٠٠ جنيه مصري.

بناء على ما سبق يظهر بقائمة الدخل خسائر أسعار صرف عملات أجنبية قيمتها:

أ - صفر. ب- ٣٢٠٠٠٠ جنيه مصري

ج- ٣٠٠٠٠٠ جنيه مصري د- قيمة أخرى هي .....

(٢) في ٢٠٢١/١/١ فتحت شركة الضحى اعتمادا مستنديا لشراء بضاعة من مصدر أمريكي بمبلغ مليون دولار على أن تسدد القيمة خلال ٣ شهور فإذا علمت أن سعر الدولار في تاريخ الشراء ١٥.٨ وفي تاريخ السداد ١٥.٧ جنيه مصري، وفي تاريخ إعداد القوائم المالية ١٥.٧٥.

بناء على ما سبق يظهر بقائمة الدخل فروق أسعار عملات أجنبية قيمتها:

أ - ٢٠٠٠ (خسارة). ب- ٢٠٠٠ (ربح).

ج- ٥٠٠٠٠٠ (خسارة). د- قيمة أخرى هي .....

(٣) في ٢٠١٠/١١/١٥ قامت إحدى الشركات المصرية باستيراد بضاعة من شركة أمريكية قيمتها بالفاتورة ٨٠٠٠٠ دولار أمريكي وقد كان سعر الدولار في ذلك التاريخ ٣.٦٥ جنيه مصري، وقد تم السداد في ٢٠١١/١/١٠ عندما كان سعر الصرف الجاري للدولار ٣.٧٢ جنيه مصري.

فإذا كان سعر الصرف في ٢٠١٠/١٢/٣١ ٣.٦٨ جنيه مصري فإن الشركة سوف تتحمل خسارة صرف عملات أجنبية قدرها:

أ - ٢٤٠٠ جنيه مصري.      ب- ٣٢٠٠ جنيه مصري.

ج- ٥٦٠٠ جنيه مصري.      د- قيمة أخرى هي .....

(٤) في ٢٠١٠/٩/١ استلمت إحدى الشركات المصرية أمر شراء بضاعة من عميل أجنبي بمبلغ ٨٤٠٠٠ وحدة عملة أجنبية، حيث كانت القيمة تعادل ٢٦٨٨٠ جنيه مصري، وقد قامت الشركة بشحن البضاعة في ٢٠١٠/١٠/١٥ وإرسال الفاتورة للعميل بمبلغ ٨٤٠٠٠ وحدة عملة أجنبية تعادل ٢٨٠٠٠ جنيه مصري، وفي ٢٠١٠/١١/١٦ تم بيع بضاعة بـ ٨٤٠٠٠ وحدة عملة أجنبية بما يعادل ٢٩٤٠٠ جنيه مصري.

وبناء على ما سبق فإن أرباح صرف العملات الأجنبية التي حققتها الشركة المصرية من تصدير البضاعة:

أ - ١١٢٠ جنيه مصري.      ب- ٢٥٢٠ جنيه مصري.

ج- ١٤٠٠ جنيه مصري.      د- مبلغ آخر هو .....

**ثانياً: تمارين تطبيقية:****تمرين رقم (١):**

في ٢٠٢١/٢/١ قامت شركة الضحى للاستيراد والتصدير باستيراد بضاعة من سويسرا بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ يورو على أن يتم السداد خلال شهرين. وقد تعاقدت الشركة مع بنك الإسكندرية على شراء ١٢٥٠٠٠ يورو يتم استلامها في ٢٠٢٢/١/٣٠ وهو تاريخ السداد للمصدر.

فإذا علمت أن أسعار الصرف لليورو كانت كالتالي:

سعر الصرف الآجل	سعر الصرف الجاري	
٢٢.٢١٨ (٦٠ يوم)	٢٢.٢١٦	في ٢٠٢١/١٢/١
٢٢.٢٢١ (٦٠ يوم)	٢٢.١٩٠	في ٢٠٢١/١٢/٣١
	٢٢.٢٢٣	في ٢٠٢٢/١/٣٠

**المطلوب:** تسجيل ما سبق بدفاتر شركة الضحى علماً بأن السنة المالية لها تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

**تمرين رقم (٢):**

في ٢٠٢١/٧/١ قامت إحدى الشركات المصرية باستيراد بضاعة من إحدى الشركات الألمانية قيمتها وفقاً للفاتورة ١٢٠٠٠٠ يورو تسدد خلال ١٥ يوم، وقد كان سعر صرف اليورو في ذلك التاريخ ٢١.٧٥ جنيه مصري، وفي ٧/٢٠ تم سداد القيمة للشركة الألمانية حيث كان سعر صرف اليورو في ذلك التاريخ ٢٢.٨ جنيه مصري.

**المطلوب:** تسجيل ما سبق بدفاتر الشركة المصرية علماً بأن السنة المالية لها تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

**تمرين رقم (٣):**

في ٢٠٢١/٧/١ فتحت شركة الشرق للاستيراد والتصدير اعتماداً مستندياً لصالح أحد المصدرين بالولايات المتحدة الأمريكية لشراء بضاعة قيمتها مليون دولار أمريكي، وقد كان سعر الدولار في ذلك التاريخ ١٥.٨ جنيه مصري، وبلغت عمولة البنك ٢٥٠٠٠ جنيه مصري. وقد تم الاتفاق على أن يتم السداد في ٢٠٢٢/٥/١ وقد وصلت البضاعة في ٢٠٢١/١٠/١ وبلغت تكاليف الإفراج الجمركي ٦٠٠٠٠٠ جنيه مصري. فإذا علمت أن:

سعر صرف الدولار في ٢٠٢١/١٢/٣١ ١٥.٢٠ جنيه مصري

سعر صرف الدولار في ٢٠٢٢/٥/١ ١٨.٩٥ جنيه مصري

المطلوب: إثبات ما تقدم بدفاتر شركة المهندس علما بأن السنة المالية تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

#### تمرين رقم (٤):

في ٢٠٢١/١٢/١ قامت إحدى الشركات المصرية باستيراد بضاعة من شركة ألمانية قيمتها بالفاتورة ٢٠٠٠٠٠ يورو على أن تسدد خلال ٢٥ يوم من تاريخ الشراء، وقد تم سداد القيمة للشركة الألمانية في ٢٠٢٢/١/١٠. فإذا علمت أن أسعار صرف اليورو كانت كالتالي:

في ٢٠٢١/١٢/١	٢١.٦٥	جنيه مصري
في ٢٠٢١/١٢/٣١	٢١.٧٠	جنيه مصري
في ٢٠٢٢/١/١٠	٢٣.٧٢	جنيه مصري

وبفرض أن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب: إثبات ما تقدم بدفاتر الشركة المصرية.

#### تمرين رقم (٥):

في ٢٠٢١/١١/١ قامت إحدى الشركات المصرية بتصدير بضاعة لأحد التجار بالكويت قيمتها بالفاتورة ٨٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي على أن يتم تحصيل القيمة خلال شهرين، وفي ٢٠٢٢/١/٣ تم تحصيل القيمة من التاجر الكويتي.

فإذا علمت أن أسعار صرف الدينار الكويتي كانت كالتالي:

في ٢٠٢١/١١/١	٥٠.٢٥	جنيه مصري
في ٢٠٢١/١٢/٣١	٥٠.٤٥	جنيه مصري
في ٢٠٢٢/١/٣	٦٢.٦٣	جنيه مصري

المطلوب: إثبات ما تقدم بدفاتر الشركة المصرية علما بأن السنة المالية تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

## الفصل الخامس

المحاسبة عن تجميع الأعمال

(اندماج الشركات)

## مقدمة:

تمثل ظاهرة تكوين التكتلات الاقتصادية على مستوى الدول أو على مستوى الشركات إحدى السمات الهامة التي اتسم بها الاقتصاد العالمي في الجزء الأخير من القرن العشرين، ولقد ازدادت أهمية تلك الظاهرة وحدتها وتأثيراتها مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وقد لا يكون من قبيل المبالغة أن يوصف القرن الجديد بأنه قرن التكتلات الاقتصادية.

وإذا كانت دراسة أسباب وأهمية وأدوات التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المستوى الدولي تخرج عن نطاق هذا الكتاب، فإن دراسة التكتل الاقتصادي على مستوى الشركات عن طريق اتحاد أو توحيد شركتين أو مجموعة من الشركات، وما يثيره من قضايا ومشاكل محاسبية يمثل أهم موضوعات الدارسة في مجال المحاسبة المالية المتقدمة.

إن عمليات تكوين الاتحادات أو عمليات التوحيد بين الشركات أصبحت في الآونة الأخيرة تتم بين الشركات على المستوى الدولي، وأصبحت تستهدف أيضًا تكوين كيانات اقتصادية ضخمة قادرة على المنافسة الشرسة في اقتصاد عالمي مفتوح يتسم بالعولمة وتحرير التجارة الخارجية.

وبالرغم من أن أهمية الاهتمام بالقضايا والمشاكل المحاسبية لعمليات تكوين الاتحادات بين الشركات قد شغلت الفكر المحاسبي منذ سنوات طويلة، فإن تلك القضايا والمشاكل المحاسبية أصبحت أكثر أهمية في الوقت الحاضر نتيجة لضخامة وشيوع عمليات الانضمام والاندماج والسيطرة بين الشركات بصورة غير مسبوقة.

فقد شهدت صفقات الاندماج والاستحواذ طفرة غير مسبوقة خلال العام الماضي ٢٠٢١، فبلغت القيمة الإجمالية لعمليات الاندماج والاستحواذ ٥.٨ تريليون دولار في ٢٠٢١، بزيادة ٦٤ في المائة عن ٢٠٢٠. متجاوزة خمسة تريليونات دولار لأول مرة على الإطلاق، متفوقة بفارق كبير عن الرقم القياسي السابق البالغ ٤.٥٥ تريليون دولار في ٢٠٠٧. بينما وصل سنة ٢٠٠٦ وحدها إلى ٣.٥ تريليون دولار.

فعلى سبيل المثال بالنظر لشركة "Google" فقد بدأت عمليات استحواذ ودمج منذ عام ٢٠١٠ وأنفقت خلالها أكثر من ٢٨ مليار دولار، وتضم قائمة أكثر عمليات الاندماج التي أجرتها الشركة وكانت مثابة نقطة تحول لها في لاستحواذ على "أندرويد" والتي تعد أفضل صفقة للشركة. يليها الاستحواذ على "يوتيوب" ثم الاستحواذ على شركة "وير تو" للتقنيات وحوالتها إلى "Google maps" (خرائط جوجل).

وكمثال آخر استحوذ "Facebook" على "Instagram" في صفقة قيمتها مليار دولار في عام ٢٠١٢، ثم استحوذت على شركة "Whats app" مقابل صفقة بقيمة ١٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤. وغير ذلك من عمليات الاندماج المتعددة محليا ودوليا والتي ينتج عنها كثير من التغييرات



والمعاملات ومن ثم تكون بحاجة الى التفسير والمعالجة المحاسبية الصحيحة.

لذلك يتناول هذا الفصل الجوانب المختلفة ذات الصلة بعمليات تكوين الاتحادات أو

الاندماجات بين الشركات على النحو التالي:

١ الإطار النظري لعمليات اندماج الشركات.

٢ المعالجة المحاسبية لاندماج الشركات.

## ١ / ٤ الإطار النظري لعمليات اندماج الشركات

يمكن التعرف على عمليات اندماج الشركات من خلال تناول النقاط التالية:

- ١- التوسع الداخلي والتوسع الخارجي للشركات.
- ٢- الأنواع المختلفة لعمليات الاتحاد بين الشركات.
- ٣- المعالجة المحاسبية للانضمام والاندماج والسيطرة.
- ٤- ماهية الاندماج.
- ٥- أنواع الاندماج.
- ٦- أسباب الاندماج.

### (١) التوسع الداخلي والتوسع الخارجي للشركات:

يمثل النمو عن طريق التوسع هدفاً أساسياً تسعى إلى تحقيقه أي شركة، ويمكن للشركة تحقيق هذا الهدف إما عن طريق التوسع الداخلي أو عن طريق التوسع الخارجي، وفي الحالة الأولى يتم تحقيق الهدف على مدى سنوات طويلة عن طريق توسيع خطوط الإنتاج، أو إضافة خطوط إنتاج جديدة، أو فتح أسواق جديدة، أو تخصيص موارد كافية لأغراض البحث والتطوير، أو غير ذلك من وسائل. ومن ناحية أخرى، فإن الشركة قد تسعى إلى تحقيق هدف التوسع بوسيلة سريعة عن طريق الانضمام أو ضم شركة أخرى، أو عن طريق الاندماج مع شركة أو شركات أخرى، أو عن طريق السيطرة على شركة أو شركات أخرى (وهو ما سنعود إلى توضيحه بعد قليل).

وبصفة عامة، فإن التوسع الخارجي يحقق مزايا عديدة للشركة كأداة للنمو بالمقارنة مع التوسع الداخلي، لعل أهمها:

- ١- يحقق التوسع الخارجي للشركة المقتنية ميزة الحصول في وقت قصير جداً على وحدة اقتصادية قائمة بالفعل تتوفر لها التسهيلات الإنتاجية اللازمة، ومصادر التوريد ومنافذ التوزيع. وعلى العكس من ذلك، فإن التوسع الداخلي يتطلب مرور فترة زمنية طويلة نسبياً (وربما العديد من السنوات) وبذلك جهود كبيرة للوصول إلى ما كان يمكن تحقيقه عن طريق التوسع الخارجي بجهود بسيطة وخلال فترة زمنية قصيرة.
- ٢- يحقق التوسع الخارجي للشركة الحصول على خبرات جديدة في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل، مما يعزز من قدرتها ومركزها التنافسي.
- ٣- يؤدي التوسع الخارجي إلى زيادة قدرة الشركة على الحصول على التمويل لعملياتها سواء عن طريق إصدار أسهم أو عن طريق المتاجرة بالملكية.
- ٤- لا يحقق التوسع الخارجي للشركة فقط تحقيق وفورات تكاليفية في مجالات الإنتاج والتسويق،

وإنما يؤدي أيضاً إلى تحقيق مزايا تركيز جهود البحث والتطوير وزيادة فعاليتها، مع تخفيض نفقات البحوث والتطوير في نفس الوقت.

٥- يساعد التوسع الخارجي على تحقيق هدف تنويع العمليات بدرجة أسرع من التوسع الداخلي، ومن ثم التقليل من مخاطر العمليات التي قد تتعرض لها الشركة. وبعبارة أخرى، فإن التوسع الخارجي قد يؤدي إلى تفادي الشركة لمخاطر كان يمكن أن تتعرض لها خلال الفترة الطويلة للتوسع الداخلي وقبل تحقيق هدف التنويع.

٦- يؤدي التوسع الداخلي إلى زيادة المنافسة في الأسواق بين الشركات القائمة، مما يتطلب بذل جهود ونفقات كبيرة للمحافظة على أو زيادة النصيب النسبي للشركة من السوق. وعلى العكس من ذلك، فإن التوسع الخارجي لا يكفل للشركة فقط تقليل المنافسة في السوق، وإنما قد يكفل لها أيضاً زيادة نصيبها النسبي من السوق دون التضحية بجهود أو نفقات كبيرة.

٧- قد يحقق التوسع الخارجي مزايا ضريبية للشركة، خاصة إذا كانت الشركة أو بعض الشركات المقتناة تحقق خسائر. ذلك أن الخسائر التي تحققها الشركة المقتناة سوف تقلل من الربح الكلي للشركة (بعد التوسع) الخاضع للضريبة.

٨- يمكن للشركة أن تحقق مزايا من التوسع نتيجة الحصول على قاعدة بيانات لدى الشركة المقتناة يمكن استخدامها لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات.

ومع أن التوسع الخارجي يحقق مزايا عديدة للشركة بالمقارنة مع التوسع الداخلي، فإن ذلك لا يعني أن التوسع الخارجي يعتبر دائماً هو الوسيلة الأفضل للنمو. فمن ناحية، فقد ينطوي التوسع الخارجي على عيوب نتيجة عدم توافر القدرات الإدارية اللازمة لدى الشركة المقتنية للسيطرة على إدارة الكيان الكبير الذي يتم تكوينه بصورة سريعة. ومن ناحية أخرى، فإن تمويل التوسع الخارجي قد يؤدي (في بعض الحالات وليس دائماً) إلى تأثيرات سلبية على القيمة السوقية للأسهم العادية للشركة المقتنية. ولقد دفع ذلك العديد من الشركات إلى تمويل عمليات التوسع الخارجي عن طريق الاعتماد على القروض أو إصدار سندات طويلة الأجل أو عن طريق إصدار أسهم ممتازة بدلاً من الاعتماد على تمويل عمليات التوسع الخارجي عن طريق إصدار أسهم عادية. ومع ذلك، فإن تمويل التوسع الخارجي عن طريق القروض يمكن أن ينطوي على مشاكل خدمة الدين وخاصة في فترات الانكماش الاقتصادي.

## (٢) الأنواع المختلفة لعمليات الاتحاد بين الشركات:

يمكن تصنيف عمليات الاتحاد والتوحيد بين الشركات وفقاً لأسس مختلفة، أهمها:

(١) التصنيف على أساس أهداف عملية الاتحاد.

(٢) التصنيف على أساس طريقة تكوين الاتحاد.

أولاً: أهداف تكوين الاتحاد بين الشركات:

يمكن التمييز بين أنواع ثلاثة من الاتحاد بين الشركات على أساس الهدف من عملية تكوين الاتحاد، هي: الاتحاد الأفقي Horizontal Combination، الاتحاد الرأسي Vertical Combination، الاتحاد المختلط Conglomerate Combination. ففي حالة الاتحاد الأفقي يتم تكوين الاتحاد بين شركتين متنافستين تنتميان إلى نفس الصناعة، وذلك بهدف تقليل المنافسة أو تحقيق السيطرة على صناعة معينة. أما الاتحاد الرأسي فهو اتحاد يتم تكوينه بين شركة معينة وبين شركة أخرى تمثل المورد الرئيسي (أو مورداً رئيسياً) للشركة، أو تمثل منفذ التوزيع بالنسبة لها، وذلك بهدف تحقيق التكامل بين الشركتين. وفي حالة الاتحاد المختلط يتم تكوين الاتحاد بين شركتين أو بين عدد من الشركات تنتمي إلى صناعات مختلفة، وقد لا يكون هناك أي أوجه للتشابه بين عمليات الإنتاج أو التسويق فيما بينها. فقد يتم تكوين اتحاد بين عدد من الشركات، تعمل إحداها في مجال تكرير البترول، وتعمل ثانية في مجال الصناعات الغذائية، وتعمل ثالثة في مجال النسيج، وهكذا. ويهدف هذا النوع من تكوين الاتحادات إلى تقليل مخاطر الأعمال عن طريق التنوع، نظراً لأن تأثير القوى الاقتصادية على الصناعات المختلفة لا يحدث في نفس الوقت وإنما يحدث عادة في أوقات متفاوتة.

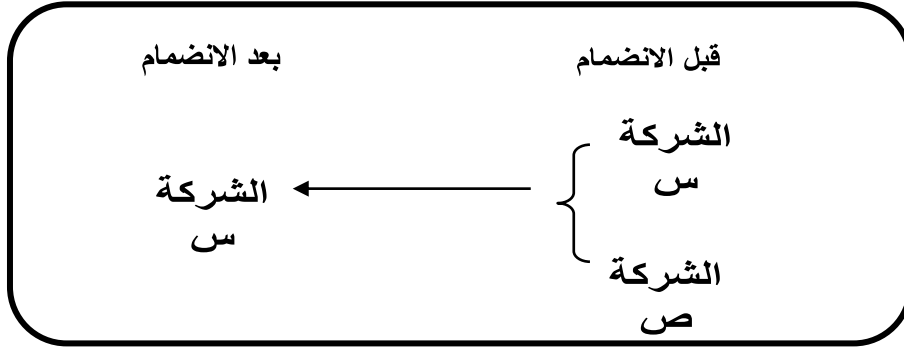
ثانياً: طرق تكوين الاتحادات بين الشركات:

يمكن التمييز بين أنواع ثلاثة من الاتحادات بين الشركات وفقاً للطريقة التي يتم بها تكوين الاتحاد، وهي: (أ) الانضمام، (ب) الاندماج، (ج) السيطرة.

**(أ): الانضمام Statutory Merger:**

يتم تكوين الاتحاد في حالة الانضمام عن طريق قيام شركة (يطلق عليها الشركة الدامجة أو الشركة المندمج فيها) بضم شركة أخرى (يطلق عليها الشركة المندمجة). ويتم الانضمام باقتناء الشركة الدامجة أصول والتزامات الشركة المندمجة، وذلك في مقابل دفع مبلغ نقدي لملاكها، أو في مقابل إصدار سندات يتم مبادلتها بالأسهم العادية للشركة المندمجة، أو في مقابل تبادل الأسهم العادية (حيث تصدر الشركة الدامجة أسهم عادية يتم تسليمها لمساهمي الشركة المندمجة بدلا من أسهمهم العادية فيها) أو في مقابل خليط من هذه الأدوات.

واهم ما يميز الانضمام كطريقة لتكوين الاتحاد هو أن الشركة الدامجة فقط هي التي تستمر في الاحتفاظ بكيانها القانوني بعد إتمام عملية الانضمام، بينما تفقد الشركة المندمجة كيانها القانوني المستقل. فإذا تمت عملية انضمام بين الشركة س والشركة ص، وكانت الشركة الأولى هي الشركة الدامجة وكانت الثانية هي الشركة المندمجة، فإن الشركة ص تخفي من الوجود ككيان قانوني مستقل، بينما تستمر الشركة س محتفظة بكيانها القانوني وتصبح المالكة لصافي أصول (أصول والتزامات) الشركتين. أي أن:

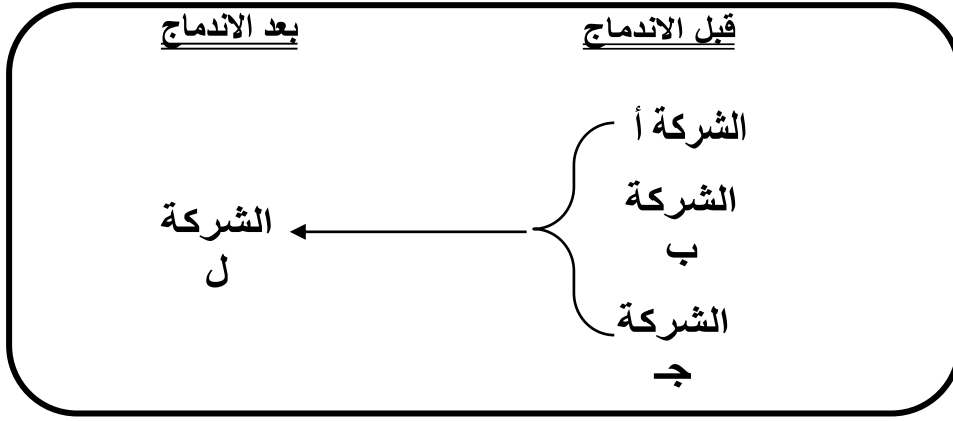


ومن الجدير بالتنويه؛ أن فقد الشركة المندمجة لكيانها القانوني المستقل بعد إتمام الانضمام لا يعني بالضرورة أن تفقد وجودها المادي أو استقلاليتها. ذلك أن الشركة المندمجة تظل غالباً مستمرة في الوجود من الناحية الواقعية (مقر الشركة، والمصانع، والعاملين، وما إلى ذلك)، وقد تستمر الشركة المندمجة محتفظة باستقلاليتها كقسم مستقل أو فرع مستقل للشركة الدامجة. ولا يغير استمرار الوجود المادي أو الاحتفاظ بالاستقلالية (كجزء من الشركة الدامجة) من حقيقة انضمامها للشركة الدامجة، فالعبرة هنا بفقد الكيان القانوني المستقل بعد الانضمام.

ومن الجدير بالتنويه أيضاً، أن تكوين اتحاد بين شركتين عن طريق الانضمام يتم من خلال عملية تفاوض تجري بين مجلس إدارة الشركتين الدامجة والمندمجة لتحديد شروط الانضمام، وأهمها تحديد المقابل الذي يحصل عليه مساهمي الشركة المندمجة. ويتطلب الأمر بصفة خاصة في حالة إجراء الانضمام عن طريق تبادل الأسهم العادية تحديد معامل لاستبدال الأسهم (أسهم الشركة المندمجة بأسهم الشركة الدامجة) والذي سنعود إلى توضيحه بعد قليل. ويتم عرض الاتفاق بين مجلسي إدارة الشركتين على الجمعيتين العموميتين لمساهمي الشركتين للحصول على الموافقة على الاتفاق وفقاً للأغلبية التي يحددها قانون الشركات في موطن الشركتين.

### (ب): الاندماج Statutory Consolidation:

في حالة تكوين اتحاد بين شركتين أو أكثر عن طريق الاندماج، يتم تكوين شركة جديدة (لم تكن موجودة من قبل) تتولى إتمام عملية الاندماج. وتقوم الشركة الجديدة بإصدار أسهم يتم استخدامها كمقابل لاقتناء صافي أصول كل من الشركتين الداخلتين (أو الشركات الداخلة) في عملية الاندماج. وفي هذه الحالة تكون جميع الشركات الداخلة في عملية الاندماج شركة مندمجة، بينما تكون الشركة الدامجة هي الشركة الجديدة. فعلى سبيل المثال، إذا تم تكوين اتحاد بين الشركة (أ) وبين الشركة (ب) وبين الشركة (ج)، عن طريق عملية اندماج، فإن الأمر يتطلب تكوين شركة جديدة هي الشركة (ل) والتي تتولى إتمام عملية الاتحاد. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:



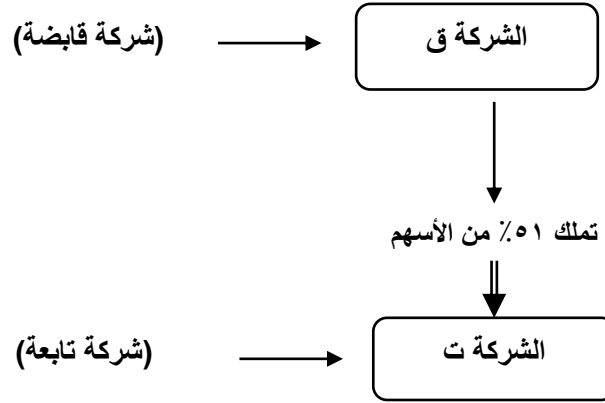
ومن الواضح في هذه الحالة أن جميع الشركات الداخلة في عملية الاندماج (الشركة أ، الشركة ب، الشركة ج) تكون شركات مندمجة، ومن ثم فإن كل منها تفقد وجودها ككيان قانوني مستقل. كما أن الشركة الجديدة ل تظهر للوجود ككيان قانوني جديد (لم يكن موجوداً قبل الاندماج). وتصبح الشركة الجديدة (ل) هي المالكة لجميع أصول الشركات المندمجة، وهي المسئولة عن سداد جميع التزامات الشركات المندمجة. وغنى عن التنويه، أن إتمام عملية الاندماج يقتضي أن تصدر الشركة الجديدة (ل) أسهم عادية يتم تسليمها لمساهمي الشركات المندمجة بدلا من أسهمهم في تلك الشركات، وذلك وفقا لمعاملات استبدال الأسهم المحددة في اتفاق الاندماج. ومع ذلك فليس من الضروري أن تتم مبادلة الأسهم بالنسبة لجميع مساهمي الشركات المندمجة، فقد يتم دفع مقابل نقدي أو مبادلة سندات (تصدرها الشركة الجديدة) مع الأسهم لبعض أو غالبية مساهمي أي من الشركات المندمجة.

وكما هو الحال بالنسبة للانضمام، فإن عملية الاندماج تتم عن طريق عملية تفاوض تجري بين مجلسي إدارة أو مجالس إدارة الشركات المندمجة، لتحديد شروط الاندماج، ثم عرض الاتفاق وإقراره من جانب الجمعيات العامة لمساهمي الشركات المندمجة وفقا لأغلبية الأصوات التي يحددها القانون (أو القوانين) في موطن (أو في مواطن) الشركات المندمجة. وغنى عن التنويه، أن من أهم شروط الاتفاق تحديد معاملات استبدال الأسهم والتي تحدد عدد الأسهم التي يتم التنازل عنها من جانب مساهمي كل من الشركات الداخلة في الاندماج مقابل حصول على سهم عادي من أسهم الشركة الجديدة.

#### (ج): السيطرة Acquisition of Common stock:

قد يتم تكوين اتحاد بين شركتين أو بين مجموعة من الشركات مع استمرار كل منها في الوجود، ليس فقط ككيانات مادية مستقلة، وإنما أيضًا ككيانات قانونية مستقلة. ويطلق على هذا النوع من تكوين الاتحادات أسلوب السيطرة. وفي هذه الحالة تتم عملية السيطرة عن طريق قيام شركة معينة باقتناء غالبية (أكثر من ٥٠٪) الأسهم العادية لشركة أخرى، مع استمرار تلك الشركة الأخرى محتفظة بوجودها ككيان قانوني مستقل. فإذا قامت الشركة (ق) مثلا بشراء ٥١٪ من الأسهم العادية

للشركة (ت)، فإن علاقة تنشأ وتربط بين الشركتين رغم استمرار كل منهما ككيانات قانونية مستقلة، كما يلي:



ولا يترتب على ملكية الشركة ق لأغلبية الأسهم ذات حق التصويت في الشركة ت أن تصبح فقط الشركة ق أحد المساهمين في الشركة ت، بل تصبح هي المساهم الرئيسي (أي الذي يملك أغلبية الأصوات في اجتماعات الجمعية العامة لمساهمي الشركة ت). ونتيجة لذلك تسيطر الشركة ق على سلطة اتخاذ القرار في الشركة ت، أي أن علاقة تبعية تنشأ وتوجد بين الشركة ت (والتي يطلق عليها لذلك شركة تابعة) وبين الشركة ق (والتي يطلق عليها لذلك الشركة القابضة).

وبالرغم من وجود علاقة التبعية بين الشركة القابضة ق وبين الشركة التابعة ت، فإن كل منهما تظل شركة مستقلة من الناحيتين المادية (الوجود المادي) والقانونية. ونظرا لاستمرار استقلال كل من الشركتين من الناحية القانونية، فإن كل من الشركة القابضة والشركة التابعة تستمر كوحدة محاسبية مستقلة، مما يقتضي أن تستمر كل منهما في إعداد قوائم مالية منفصلة. ومع ذلك، فإن علاقة التبعية تعنى في ذات الوقت أن الشركتين أصبحتا من الناحية الواقعية تمثلان وحدة اقتصادية واحدة تديرها الشركة القابضة (التي تملك السلطة الفعلية لاتخاذ القرارات للشركتين معا). ويصبح من الضروري في هذه الحالة أن تقوم الشركة القابضة بإعداد قوائم مالية مجمعة بالإضافة إلى قوائمها المالية المنفصلة.

ومن الجدير بالتنويه أن عملية اقتناء الشركة القابضة لأغلبية الأسهم العادية للشركة التابعة بهدف تحقيق السيطرة يمكن أن تتم عن طريق الشراء المباشر من بورصة الأوراق المالية أو عن طريق مبادلة بعض الأسهم مع بعض مساهمي الشركة التابعة (بصورة شخصية ومنفردة). كما أن عملية اقتناء غالبية الأسهم العادية للشركة التابعة يمكن أن تتم عن طريق عرض مفتوح تعلن عنه الشركة القابضة لمساهمي الشركة التابعة تعرض من خلاله شراء عدد معين من الأسهم بسعر يزيد عادة عن القيمة السوقية للسهم. ومن الواضح؛ أن زيادة السعر المعروض عن سعر التداول القائم

(القيمة السوقية) تستهدف إغراء مساهمي الشركة التابعة على بيع أسهمهم للشركة القابضة من خلال العرض المفتوح. وغني عن التنويه، أن الشركة المعلنة (الشركة القابضة) تحتفظ بحقها في شراء العدد المطلوب من الأسهم فقط إذا ما زاد العدد المعروض من جانب مساهمي الشركة التابعة عن ذلك العدد.

### معامل استبدال الأسهم Stock exchange ratio

كما سبق وأشرنا، فإن أحد وسائل تنفيذ عملية الانضمام أو عملية الاندماج هي مبادلة الأسهم التي تصدرها الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة باسم الشركة أو الشركات المندمجة. وفي هذه الحالة يتم تحديد معامل استبدال الأسهم الذي يعبر عن عدد أسهم الشركة المندمجة التي يتم التنازل عنها مقابل الحصول على سهم من أسهم الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة. فمثلاً، لو كان معامل استبدال الأسهم ١ : ٢ فإن هذا يعني أن مساهمي الشركة المندمجة يحصلون على سهم واحد من أسهم الشركة الدامجة (أو الشركة الجديدة) مقابل التنازل عن سهمين من أسهم الشركة المندمجة. وغني عن التنويه، أنه في حالة الاندماج (أو وجود شركتين مدمجتين أو أكثر في حالة الانضمام) يتعين تحديد معامل استبدال للأسهم لكل من الشركات المندمجة. فقد يكون معامل استبدال الأسهم ١ : ٢ للشركة المندمجة أ، بينما يكون ١ : ٣ بالنسبة للشركة المندمجة ب، ويكون ٢ : ٣ بالنسبة للشركة المندمجة ج.

ومن ناحية، فإن معامل استبدال الأسهم يتحدد على أساس القيمة العادلة لصافي أصول الشركة الدامجة والقيمة العادلة لصافي أصول الشركة المندمجة. ومن ثم فإن الأمر يتطلب بالنسبة لكل من الشركة الدامجة والشركة المندمجة تقدير القيم الجارية (التكلفة الاستبدالية) للأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة والأصول الثابتة والمخزون وتقدير الديون الجيدة (المدينون) وتقدير القيم الحالية للالتزامات (خاصة طويلة الأجل). وعليه فإن من أهم العوامل المحددة لمعامل الاستبدال الأسهم نسبة القيمة العادلة لصافي أصول الشركة الدامجة إلى القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المندمجة.

ومن ناحية أخرى؛ فإن معامل استبدال الأسهم لا يتحدد فقط على أسس القيم العادلة لصافي الأصول للشركات الداخلة في الانضمام أو الاندماج، وإنما يتحدد أيضاً على أساس تقييم مدى إسهام كل من الشركات الداخلة في الانضمام أو الاندماج في الأرباح المتوقع الحصول عليها في المستقبل بعد إتمام الانضمام أو الاندماج. وحيث أن مدى الإسهام في الأرباح المستقبلية يختلف فيما بين الشركات الداخلة في الانضمام أو الاندماج، فإن معامل استبدال الأسهم يجب أن يعكس هذا الاختلاف.



**(٣): المعالجات المحاسبية للانضمام والاندماج والسيطرة:**

تمثل المعالجات المحاسبية المرتبطة بتكوين اتحاد بين الشركات (في شكل انضمام أو اندماج أو سيطرة) أحد أهم القضايا المحاسبية من الناحية النظرية وفي الممارسة العملية، فضلاً عن أنها تعتبر أحد القضايا الأكثر إثارة للجدل في الفكر المحاسبي، والأكثر إثارة للاهتمام من جانب واضعي المعايير في الدول المختلفة وعلى المستوى الدولي.

وبناء عليه، ولكي يكون عرضنا شاملاً، فلقد رأينا تقسيم هذا الجزء إلى النحو التالي:

(١) الأسس العامة للمعالجات المحاسبية، (٢) الطرق المحاسبية لمعالجة الانضمام والاندماج والسيطرة، (٣) تطور معايير المحاسبة.

**أولاً: الأسس العامة للمعالجة المحاسبية:**

تتم المعالجة المحاسبية لعملية الانضمام أو الاندماج في سجلات الشركة الدامجة في حالة الانضمام، وفي سجلات الشركة الجديدة في حالة الاندماج. أما في حالة السيطرة، فإن المعالجات المحاسبية يتم إجراؤها في سجلات الشركة القابضة.

وبصفة عامة، فإن المعالجات المحاسبية تختص بجوانب ثلاثة هي:

- أ - الإجراءات المحاسبية الخاصة بإثبات عملية الانضمام أو الاندماج أو السيطرة، ومعايير الاعتراف والقياس في تاريخ الاقتناء.
- ب- تكييف ومعالجة النفقات الخاصة بإتمام عملية الانضمام أو الاندماج أو السيطرة.
- ج- إعداد القوائم المالية عن السنة التي تتم خلالها عملية الانضمام أو الاندماج أو السيطرة.

ومن الجدير بالإشارة، أن المعالجات المحاسبية بالنسبة لإعداد القوائم المالية وإن كانت تقتصر على السنة المالية التي تتم خلالها عملية الانضمام أو الاندماج، فإن تلك المعالجات المحاسبية في حالة السيطرة لا تقتصر على السنة المالية التي تتم خلالها السيطرة، وإنما تختص أيضاً بالسنوات المالية التالية ما دامت السيطرة قائمة.

**ثانياً: الطرق المحاسبية لمعالجة الانضمام والاندماج والسيطرة:**

هناك طريقتين محاسبيتين مقبولتين لمعالجة الانضمام والاندماج والسيطرة، هما؛ طريقة الشراء، وطريقة توحيد المصالح. إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية استبعد عام ٢٠٠١ طريقة توحيد المصالح كطريقة مقبولة بمقتضى المعيار رقم (١٤١) SFAS No. 141، واتخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نفس الموقف بعدها بثلاث سنوات عام ٢٠٠٤ بمقتضى معيار التقرير المالي الدولي رقم (٣) IFRS No. (3). ووفقاً لهذه التطورات أصبحت طريقة الشراء هي الطريقة الوحيدة المقبولة في الولايات المتحدة الأمريكية (اعتباراً من عام ٢٠٠١) وفي عدد كبير من دول العالم التي تتبنى الالتزام بمعايير التقارير المالية

الدولية (اعتباراً من عام ٢٠٠٤).

وفي نفس السياق اعتمدت مصر معيار المحاسبة رقم ٢٩ والذي يعتمد على نفس الخطوات الإجرائية في معالجة الاندماج بطريقة الشراء. وفيما يلي عرض الأسس العامة لكل من طريقة الشراء وطريقة توحيد المصالح في هذا الجزء.

#### (أ) الأسس العامة لطريقة الشراء:

تفترض طريقة الشراء أن عملية تكون اتحاد بين شركتين هي معاملة شراء يتم بمقتضاها قيام إحدى الشركتين (الشركة المقتنية) بشراء الشركة الأخرى (الشركة المقتناة). وبالتالي فإنه لا بد من أن يكون هناك سعر محدد للشراء (تكلفة الشراء أو تكلفة الاقتناء). وتتطلب معالجة الانضمام أو الاندماج وفقاً لطريقة الشراء؛ ما يلي:

- ١- تحديد الشركة المقتنية في كل حالة، وفقاً لمؤشرات يحددها المعيار.
- ٢- قياس وتسجيل تكلفة الشراء (تكلفة الاقتناء) والتي تتمثل في القيمة العادلة للمقابل المدفوع من الشركة المقتنية إلى الملاك السابقين للشركة المقتناة، مضافاً إليه التكاليف المباشرة للاقتناء. أما التكاليف غير المباشرة للاقتناء فتتم معالجتها كمصروفات.
- ٣- تقوم الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة بتسجيل الأصول الملموسة وغير الملموسة (بخلاف الشهرة) المقتناة، والالتزامات المنتقلة بما في ذلك الالتزامات الاحتمالية، على أساس القيم العادلة في تاريخ الاقتناء. ومن مؤدى ذلك، أن يتم قياس وتحميل أعباء الإهلاك للأصول الملموسة الخاضعة للإهلاك، وقياس وتحميل أعباء الاستنفاد للأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد على أساس القيم العادلة في تاريخ الاقتناء (والمرتفعة عادة عن القيم الدفترية).
- ٤- في حالة زيادة تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المندمجة (وهو ما يحدث في أغلب الحالات) فإن الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة تسجل قيمة هذه الزيادة كأصل هو الشهرة، ووفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ٣، فإن الشهرة تخضع لاختبار سنوي للتدهور في قيمتها، والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في حال حدوثها.
- ٥- في حالة نقص تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المندمجة، فقد كان هناك اختلافات جوهرية بين المعايير الأمريكية والمعايير الدولية بالنسبة لمعالجة قيمة هذا النقص. ووفقاً للمعايير الدولية قبل عام ٢٠٠٤ كان يتم الاعتراف بقيمة النقص باعتباره مكاسب، ولكن يتم توزيع الاعتراف بها بين سنة الاقتناء والسنوات التالية بطريقة معينة. إلا أنه مع صدور معيار التقرير المالي الدولي رقم ٣ أصبح من الضروري الاعتراف بكل قيمة النقص باعتباره مكاسب تقفل في قائمة الدخل عن السنة المالية التي تم خلالها تكوين الاتحاد

بين الشركات. وعلى العكس من ذلك كله، فإن المعايير الأمريكية كانت تعالج قيمة النقص باعتباره شهرة سالبة ويتم تخفيض الأصول غير المتداولة بقيمتها حتى تصبح صفراً، قبل أن الاعتراف بالباقي كرصيد دائن.

٦- لا تتضمن قائمة الدخل للشركة الدامجة أو الشركة الجديدة عن السنة المالية التي يتم خلالها الانضمام أو الاندماج، أي من إيرادات ومصروفات الشركة المندمجة عن الفترة من بداية السنة المالية حتى تاريخ الانضمام أو الاندماج.

### (ب) الأسس العامة لطريقة توحيد المصالح:

تفترض طريقة توحيد المصالح أن عملية الانضمام أو الاندماج هي معاملة يتم بمقتضاها تجميع أو توحيد حقوق الملكية للشركتين (الداخلتين في الانضمام أو الاندماج) في كيان واحد. وفي هذه الحالة، فإنه ليس هناك مشتري (أي شركة مقتنية) وبائع (أي شركة مقتناه) وإنما مجرد توحيد للشركتين، ولا يكون هناك بالتبعية سعر للشراء. ويترتب على معالجة الانضمام أو الاندماج وفقاً لطريقة توحيد المصالح، ما يلي:

١- يمثل الانضمام أو الاندماج تجميع لأصول والتزامات ومساهمي (أي حقوق الملكية) الشركتين في شركة أكبر (الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة). وبالتالي يتم تجميع (أي تسجيل) الأصول والالتزامات في دفاتر الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة على أساس القيم الدفترية بدفاتر الشركتين الداخلتين في الانضمام أو الاندماج. ويترتب على ذلك، أن يتم تحديد أعباء الإهلاك للأصول الخاضعة للإهلاك، وأعباء الاستنفاد للأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد، على أساس القيم الدفترية (والتي تكون عادة أقل وربما بدرجة كبيرة عن القيم العادلة).

٢- لا يترتب على الانضمام أو الاندماج الاعتراف بأي شهرة. ومن مؤدى ذلك أنه قبل صدور المعايير الحالية، لم يكن هناك مجال لتحميل أعباء استنفاد للشهرة.

٣- عند قياس الدخل للشركة الدامجة أو الجديدة عن السنة المالية التي يتم خلالها الانضمام أو الاندماج، تعتبر عملية الانضمام أو الاندماج كأنها تمت في بداية تلك السنة المالية. وبالتالي، فإن إيرادات ومصروفات الشركة المندمجة عن الفترة من بداية السنة المالية حتى تاريخ الانضمام أو الاندماج (أي الدخل المحقق للشركة المندمجة قبل الانضمام أو الاندماج) يتم تضمينه في قائمة الدخل للشركة الدامجة أو الشركة الجديدة عن السنة المالية التي يتم خلالها الانضمام أو الاندماج.

ويتضح مما سبق، أن تطبيق طريقة توحيد المصالح يحقق مزايا أفضل بالمقارنة مع تطبيق طريقة الشراء، تتمثل فيما يلي:

١- تخفيض أعباء الإهلاك وأعباء الاستنفاد التي يتم تحميله لقائمة الدخل للشركة الدامجة أو الشركة الجديدة (وكذلك عند إعداد القوائم المجمعة في حالة السيطرة) ليس فقط عن السنة

المالية التي يتم فيها الانضمام أو الاندماج وإنما أيضًا عن السنوات المالية العديدة التالية.

٢- تقادي أعباء استنفاد الشهرة (في ظل المعايير التي كان قائمة حينئذ) التي يتم تحميلها لقائمة الدخل للشركة الدامجة أو الشركة الجديدة عن السنة المالية التي يتم فيها الانضمام أو الاندماج وعن السنوات المالية العديدة التالية.

٣- الاعتراف بالدخل الذي حققته الشركة المندمجة عن الفترة من بداية السنة المالية حتى تاريخ الانضمام أو الاندماج في قائمة الدخل للشركة الدامجة أو الشركة الجديدة عن السنة المالية التي يتم خلالها الانضمام أو الاندماج.

#### (٤) ماهية الاندماج:

الاندماج عقد بمقتضاه تتفق شركتين أو أكثر على وضع جميع المساهمين وجميع الأموال معا في إطار شركة واحدة، مع زوال الشخصية المعنوية لكل من الشركات المندمجة وقياس شخصية واحدة هي شخصية الشركة الجديدة، أو مع بقاء الشخصية المعنوية للشركة الدامجة أو الشركات الأخرى".

ويمكن القول أن الأفكار الأساسية التي تقوم عليها عملية الاندماج تتمثل في الآتي:

- ١- أن هناك عدة مسميات شائعة الاستخدام في عملية الاندماج من أهمها:
  - الشركة الدامجة:** وهي من الشركات المكونة للاندماج، ولكنها تتميز عن باقي الشركات الأخرى بأنها الشركة الباقية ويطلق على تلك الشركة المشتريّة أو المقتنية.
  - الشركة المندمجة:** وهي من الشركات المكونة للاندماج، ولكنها تتقضي قانونا بتمام اندماجها في الشركة الدامجة، ويطلق على تلك الشركة المشتراه أو المقتناة.
  - ٢- الاندماج إما يترتب عليه زوال الشخصية المعنوية لكل الشركات المشتركة في عملية الاندماج وقيام شخصية واحدة هي شخصية الشركة الجديدة، أو يترتب عليه بقاء الشخصية المعنوية لإحدى الشركات المشتركة في عملية الاندماج.
  - ٣- لا يترتب على الاندماج أي تصفية، ولكن يترتب عليه خلافة الشركة الدامجة للشركة المندمجة خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات.
  - ٤- الاندماج ظاهرة مألوفة منذ أواخر القرن الثامن عشر، ومع ذلك ما زالت تلقى اهتماما واسعا ولاسيما في ظل ما استجد في بيئة الأعمال حيث العولمة واتفاقية التجارة الحرة (الجات) وما تنتج عنا من منافسة عالمية قوية في مجالات التسويق وتكنولوجيا الإنتاج والتمويل.

#### (٥) أنواع الاندماج:

يمكن تصنيف الاندماج بين الشركات وفقا لطرق الاندماج الى:

الاندماج عن طريق الضم:

يقصد بالانضمام قيام شركة يطلق عليها الشركة الدامجة أو الشركة المندمج فيها بضم شركة أخرى يطلق عليها الشركة المندمجة. وعادة يتم الانضمام باقتناء الشركة الدامجة أصول والتزامات الشركة المندمجة بأحد الطرق التالية:

- دفع مقابل نقدي لملاكها.
- إصدار سندات يتم مبادلتها بالأسهم العادية للشركة المندمجة.
- مبادلة الأسهم العادية التي تصدرها الشركة الدامجة بالأسهم العادية للشركة المندمجة.

وهذا يترتب على عملية الانضمام احتفاظ الشركة الدامجة بكيانها القانوني المستقل بينما تفقد الشركة المندمجة كيانها القانوني المستقل، هذا ولا يعنى ما سبق فقد الشركة المندمجة وجودها المادي أو استقلاليتها حيث تظل مستمرة في الوجود من الناحية الواقعية مثل مقر الشركة والمصانع، ولكن لا يعتبر ذلك من خصيصة انضمامها للشركة الدامجة وفقدتها للكيان القانوني.

وتتم عملية الانضمام من خلال عملية تفاوض بين مجلس إدارة الشركتين لتحديد شروط الانضمام والتي من أهمها تحديد المقابل الذي يحصل عليه مساهمي الشركة المندمجة، هذا ويتم عرض ذلك على الجمعية العامة لكل شركة بغرض الحصول على الموافقة على الاتفاق.

الاندماج عن طريق المزج:

يقصد بالاندماج عن طريق المزج حل شركتين أو أكثر وتأسيس شركة جديدة تنتقل إليها ذمم كل الشركات المندمجة والتي لم تكن موجودة من قبل.

وتقوم الشركة الجديدة بإصدار أسهم يتم استخدامها كمقابل لاقتناء صافي أصول الشركات الداخلة في الاندماج. وفي هذه الحالة تكون جميع الشركات الداخلة في عملية الاندماج شركات مندمجة بينما تكون الشركة الدامجة هي الشركة الجديدة، فمثلا لو تم تكوين اتحاد بين الشركة س وبين الشركة ص والشركة ع عن طريق الاندماج بطريق المزج، فإن الأمر يتطلب تكوين شركة جديدة هي الشركة أ والتي تتولى إتمام عملية الاتحاد.

ويتطلب هذا النوع من الاندماج إصدار الشركة الجديدة أسهم عادية يتم تسليمها لمساهمي الشركات المندمجة بدلا من أسهمهم في تلك الشركات وذلك وفقا لمعاملات استبدال الأسهم المحددة في اتفاق الاندماج، ومع ذلك فليس من الضروري أن تتم مبادلة الأسهم بالنسبة لجميع مساهمي الشركة المندمجة، فقد يتم دفع مقابل نقدي أو كمبيالة تصدرها الشركة الدامجة لبعض أو غالبية مساهمي أي من الشركات المندمجة.

وكما هو الحال بالنسبة للاندماج بالضم، فإن عملية الاندماج بالمزج تتم عن طريق عملية تفاوض تجرى بين مجلس إدارة أو مجالس إدارة الشركات المندمجة لتحديد شروط الاندماج، ثم

يعرض الاتفاق على الجمعيات العامة لإقراره وفقا لأغلبية الأصوات التي تحددها القوانين الخاضعة لها الشركات في مواطن الشركات المندمجة.

### الاندماج عن طريق السيطرة:

في هذه الحالة يأخذ الاندماج شكل سيطرة عن طريق قيام إحدى الشركات بشراء كل أو جزء من الأسهم العادية بشركة أو شركات أخرى (أكثر من ٥٠٪) مقابل إصدار أسهم أو سداد الثمن نقدا أو بأي طريقة أخرى.

هذا ويتم الحصول على أسهم الشركة المستثمرة فيها إما من البورصة مباشرة وإما عن طريق التفاوض مع المساهمين الرئيسيين إذا كانت الشركة من شركات المساهمة المغلقة، أو من خلال عرض تقدمه الشركة المستثمرة في شكل إعلان عام تطلب فيه الحصول على أكبر عدد ممكن من الأسهم العادية للشركة المطلوب الاستثمار فيها. ويتم هذا العرض عن طريق أحد البنوك التجارية، ويتضمن الإعلان سعر الشركاء النقدي المعروض والذي يكون في الغالب أكبر من سعر السوق.

وجدير بالذكر أنه في حالة امتلاك الشركة المستثمرة لأكثر من ٥٠٪ من الأسهم العادية لشركة أخرى، فإنها تصبح شركة قابضة Parent بينما تصبح الشركة المستثمرة فيها شركة تابعة Subsidiary. وبالرغم من وجود علاقة التبعية بينهما، إلا أن كل منهما تظل شركة مستقلة من الناحيتين المادية والقانونية.

وفي النهاية نود الإشارة إلى أن التركيز في هذا الجزء سينصب فقط على الاندماج عن طريق الضم والمزج حيث إنها الأكثر شيوعا، هذا بالإضافة إلى أن الاندماج عن طريق السيطرة يخرج عن نطاق اهتمامنا في هذا المؤلف.

### (٦) أسباب الاندماج:

هناك أسباب عديدة للاندماج من أهمها:

#### أ- تحقيق وفورات تشغيلية:

من خلال تجميع الخبرات الإدارية والفنية للشركات المندمجة يمكن تحقيق مزايا إنتاجية وتوزيعية بصورة أسرع من التوسع الداخلي والذي يحتاج إلى فترة زمنية طويلة حتى يمكن التوصل إلى تلك الوفورات.

#### ب- تحقيق وفورات مالية:

فمن خلال التوسع الخارجي يمكن زيادة القدرة المالية للشركة الجديدة والناجمة عن زيادة قدرتها على الحصول على التمويل اللازم لعملياتها. فمن خلال زيادة حقوق الملكية في الشركة الجديدة يمكن الحصول على قروض أكثر وبشروط أفضل حيث تكون نسبة الديون إلى حقوق

الملكية منخفضة وهي في صالح الشركة.

#### ج- تحقيق هدف تنويع العمليات:

من خلال الاندماج يمكن تحقيق هدف تنويع العمليات بدرجة أسرع من التوسع الداخلي، حيث يمكن تنويع الاستثمارات سواء في نفس نوع الصناعة أو في أنواع مختلفة تماما وهذا يؤدي إلى تقادي الشركة لمخاطر كان يمكن أن تتعرض لها خلال الفترة الطويلة للتوسع الداخلي وقبل تحقيق هدف التنويع.

#### د- تخفيض المنافسة في السوق:

من خلال الاندماج يمكن تقليل المنافسة في السوق ليس هذا فحسب، بل يكفل للشركة زيادة نصيبها النسبي من السوق دون أن يقابل ذلك نفقات كبيرة، هذا عكس التوسع الداخلي والذي يؤدي إلى زيادة المنافسة في الأسواق مما يتطلب بذلك جهود ونفقات كبيرة للمحافظة على المركز التنافسي للشركة في السوق.

#### هـ- تقليل مزايا ضريبية للشركة:

فمن خلال الاندماج يمكن ترحيل الخسائر المحققة في بعض الشركات المندمجة وخصمها من أرباح الشركة الدامجة وهذا يؤدي إلى تخفيض وعاء الضريبة، بالإضافة إلى ما سبق تعفى الأرباح الناتجة من الضريبة على الدخل.

وبالرغم من المزايا الجديدة التي يحققها الاندماج إلا أن هناك عدة أمور يجب أن تؤخذ في الحسبان وتدرس بعناية وهي:

١- أنه بالرغم من المزايا التي يحققها الاندماج بالمقارنة بمزايا التوسع الداخلي، إلا أنه لا يعتبر

الوسيلة الأفضل للنمو في كل الأحوال وذلك لما يلي:

١- قد لا يترتب عليه توفير القدرات الإدارية اللازمة لإدارة الكيان الكبير الذي يتم تكوينه بصورة سريعة.

٢- أن التمويل قد يتم بالاعتماد على القروض أو إصدار سندات طويلة الأجل أو عن طريق إصدار أسهم ممتازة بدلا من الاعتماد على التمويل عن طريق إصدار أسهم عادية. ولا شك أن الاعتماد على القروض في عملية التمويل قد يؤدي إلى الكثير من المشكلات ولاسيما إذا ارتفعت نسبة القروض إلى نسبة حقوق الملكية.

٣- أن الاندماج قد يترتب عليه ظهور التكتلات الاقتصادية والشركات الاحتكارية مما يضعف المنافسة ويهيئ الفرصة لتحكم الشركات الكبيرة في الأسواق الصناعية والتجارية ولأجل ذلك تقاوم الحكومات هذا الاتجاه، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تعترض الهيئة الفيدرالية للتجارة أو إدارة مقاومة الاحتكار بوزارة العدل على عمليات الاندماج مما أدى إلى صدور تشريع يضع قيودا على كل أنواع الاندماج.

لذلك يجب البحث حول أهداف الاندماج ووضع القيود على أي عملية اندماج تتم لأجل الاحتكار والتركيز فقط على العمليات التي تتم لأجل التوسع والنمو السريع، هذا بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار كافة التشريعات القائمة المنظمة لعمليات التشريعات القائمة في مجال محاربة الاحتكار.

٣- أن الاندماج يؤثر على مصالح الأطراف ذات العلاقة مثل:

المساهمين: قد تتأثر مصالح هؤلاء نتيجة التأثير المحتمل للاندماج على قيمة أسهمهم وعلى الربحية المتوقعة في المستقبل لهذه الأسهم فعملية الاندماج قد يتبعها انخفاض القيمة السوقية لأسهم الشركة الدامجة نتيجة إصدار أسهم جديدة.

الدائنين: نظرا لتأثير الاندماج على درجة الأمان التي تتوفر لديونهم بعد الاندماج فإن مصالحهم سوف تتأثر.

الإدارة: تتأثر أيضًا مصالح مديري الشركات المتأثرة بالاندماج وفقا للمراكز التي يحصلون عليها أو التي يفقدونها في الشركة التي توجد بها عملية الاندماج.

العملاء: تتأثر أيضًا مصالح العملاء المتعاملين مع الشركات الداخلة في الاندماج تبعًا لتأثير ذلك على درجة المنافسة في صناعة معينة ومدى الوفورات التي يمكن تحقيقها ومدى انعكاس ذلك على وجود المنتجات وأسعارها.

من هنا تبدو أهمية تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف عند اتخاذ قرارات بشأن الاندماج بين الشركات.



**٢/٤ المعالجة المحاسبية لاندماج الشركات**

تعتبر المعالجة المحاسبية المرتبطة باندماج الشركات أحد أهم القضايا المحاسبية من الناحية النظرية ومن الناحية العملية، فضلا عن أنها تعتبر أحد القضايا الأكثر تعقدا وإثارة في الفكر المحاسبي. وقبل التعرف على المعالجة المحاسبية لاندماج الشركات كان لابد من التعرف على كيفية تحديد سعر الاندماج وكيفية السداد.

**تحديد سعر الاندماج:**

يعرف سعر الاندماج بأنه تكلفة الشراء المدفوعة من الشركة الدامجة إلى مساهمي الشركة المندمجة. ويعتبر تحديد هذا السعر من الأمور الحيوية عند التخطيط للاندماج.

هذا ويمكن التمييز بين طريقتين لتحديد السعر:

١- رسمة متوسط صافي الدخل المتوقع سنويا للشركة المندمجة باستخدام معدل العائد الجاري.

٢- تحديد القيمة العادلة الجارية لصافي أصول الشركة المندمجة بما فيها الشهرة.

**تحديد طريقة السداد:**

قد يسدد الثمن نقدا، أو تتعهد الشركة الدامجة بسداد القيمة بسند إذني، أو قد يتم السداد عن طريق إصدار أسهم عادية وعندئذ يعبر عن السعر في شكل معدل للتبادل بين عدد الأسهم التي تصدرها الشركة الدامجة مقابل كل سهم من أسهم الشركة المندمجة. ولتوضيح ما سبق نسوق المثال التالي:

بفرض أن المدير المفوض من قبل الشركة (س) اتفق مع مساهمي الشركة (ص) على أن تحصل الأولى على جميع الأسهم العادية المتداولة الخاصة بالشركة الثانية وعددها ٢٠٠٠٠ سهم مقابل ١٨٠٠٠٠٠ جنيه.

وفي تاريخ الاتفاق كانت الأسهم العادية للشركة (س) تتداول في السوق بسعر ١٣٠ جنيه للسهم. وقد وافق مساهمي الشركة (ص) على استبدال الأسهم التي يحملونها مقابل حصولهم على أسهم من شركة س بسعر السهم ١٢٠ جنيه.

وفي ضوء هذا الاتفاق يلاحظ ما يلي:

- تم تقييم سعر سهم الشركة (س) الدامجة بمبلغ ١٢٠ جنيه وهو أقل من سعر السوق.

- عدد الأسهم التي تصدرها الشركة (س) الدامجة يحدد كالتالي:

$$\begin{array}{r} \text{سعر الاندماج المتفق عليه} \\ 1800000 \\ \hline \text{سعر السهم المتفق عليه} \\ 120 \\ \hline = \\ 15000 \text{ سهم} \end{array}$$

- معامل استبدال الأسهم =

$$\frac{\text{عدد الأسهم المصدرة بمعرفة الشركة الدامجة (س)}}{\text{عدد الأسهم التي تم استبدالها بمعرفة مساهمي الشركة المندمجة (ص)}} = \frac{150000}{20000} = \frac{3}{4}$$

أي أن المساهم الذي يحمل أربعة أسهم في شركة (ص) يحصل على ثلاثة أسهم في الشركة (س)  $(4/3 \times 4)$ .

### طرق المحاسبة عند الاندماج:

تتم المعالجة المحاسبية لعملية الاندماج في سجلات ودفاتر الشركة التي تظل باقية بعد إتمام الاندماج، أي في دفاتر الشركة الدامجة. وتختص المعالجة المحاسبية بالجوانب التالية:

- الإجراءات المحاسبية الخاصة بإثبات عملية الاندماج.
- المعالجة المحاسبية للنفقات الخاصة بإتمام عملية الاندماج.
- إعداد القوائم المالية عن السنة المالية التي تمت خلالها عملية الاندماج.

ووفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ومعايير المحاسبة المالية التي أصدرتها وزارة الاستثمار هناك طريقتان يمكن استخدام إحداها في المحاسبة عن الاندماج هما:

- طريقة المحاسبة وفقاً لأسلوب الشراء.
- طريقة المحاسبة وفقاً لتوحيد الحقوق.

### الطريقة الأولى: المحاسبة وفقاً لأسلوب الشراء (طريقة الشراء):

طبقاً لهذه الطريقة فإن عملية الاندماج يتم المحاسبة عنها كعملية شراء تفاوضية بين الشركة الدامجة والشركة المندمجة. ولذلك فإن الأصول التي تم اقتنائها والالتزامات التي تم قبولها تسجل بالقيم السوقية التفاوضية لها أي القيمة السوقية العادلة وقت الشراء.

وضع معيار التقارير المالية الدولي رقم ٣ والمعيار المحاسبي المصري رقم ٢٩ مجموعة من المرشحات يتم الاعتماد عليها في تحديد الوحدة المقتناة من أهمها:

- ١- الشركة التي تحصل على حق السيطرة على الشركات المملوكة من خلال ملكية أكثر من نصف الأسهم التي لها حق التصويت تكون هي الشركة المقتنية.
- ٢- الشركة التي لا تمتلك أكثر من نصف الأسهم التي لها حق التصويت تكون شركة مشتريه (مقتنية) في ظل الاعتبارات التالية:

- السيطرة على أكثر من نصف عدد الأسهم التي لها حق التصويت بالشركات الأخرى بمقتضى اتفاق مع مستمرين آخرين.
- القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات الأخرى بموجب قانون أو

اتفاق.

- القدرة على تعيين أو فصل غالبية أعضاء مجلس الإدارة أو ما يعادل ذلك من سلطات إدارية بالشركات الأخرى.

- القدرة على كسب معظم أصوات أعضاء مجلس الإدارة في الاجتماعات أو ما يعادل ذلك من سلطة إدارية بالشركات الأخرى.

وبعد أن يتم تحديد الشركة الدامجة أو المشتريّة أو المقتنية يتم البدء في الخطة التالية والمتمثلة في تحديد تكلفة الشراء. وقبل التعرض لكيفية تحديد تكلفة الشراء لما ورد في معيار المحاسبة المصري في هذا الشأن والمتمثل في:

أ - يجب المحاسبة على عملية الشراء حسب تكلفتها والتي تتمثل في النقدية أو ما يعادلها والتي يتم دفعها أو القيمة العادلة، بتاريخ التبادل، للمقابل الذي تقوم الشركة الدامجة بتقديمه مقابل الحصول على حق السيطرة على صافي أصول الشركة الأخرى، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة المرتبطة بعملية الامتلاك.

ب- إذا تمت عملية الشراء من خلال عدة عمليات تبادل، فإن تكلفة الشراء تتمثل في مجموع تكاليف كافة تلك العمليات، وإذا تمت عملية الشراء على عدة مراحل فإن التمييز بين تاريخ الامتلاك وتاريخ عملية التبادل يعطي له أهمية خاصة. فالمحاسبة عن الشراء تبدأ من تاريخ حدوثها، في حين أن تحديد التكلفة والقيم العادلة تحدث عند كل عملية تبادل.

ج- عند تأجيل سداد ثمن الشراء فإن تكلفة الشراء تتمثل في القيمة الحالية لثمن الشراء مع الأخذ في الاعتبار أية علاوة أو خصم محتمل تحملها عند السداد وليس القيمة الاسمية للمبالغ المستحقة السداد.

د- عند تحديد تكلفة الشراء، يتم تقييم الأوراق المالية التي لها سوق رائجة والتي تصدرها الشركة الدامجة على أساس قيمتها العادلة والتي تتمثل في القيمة السوقية في تاريخ الاندماج مع عدم الأخذ في الاعتبار التقلبات المستمرة أو المحدودة في السوق. وفي حالة عدم إمكانية الاعتماد على سعر السوق فإنه يجب الأخذ في الحسابان تحركات الأسعار خلال فترة معقولة قبل وبعد تاريخ الإعلان عن شروط الاندماج. أيضًا يمكن الاستعانة بتقييمات خارجية مستقلة لتحديد القيمة العادلة للأوراق المالية المصدرة.

هـ- قد تتحمل الشركة الدامجة بالإضافة إلى ثمن الشراء مصروفات مباشرة تتعلق بعملية الاندماج مثل عمولات وأتعاب للمحاسبين أو المستشارين القانونيين. أما المصروفات الإدارية العامة بما فيها مصروفات إنشاء إدارة خاصة لعملية الاندماج فلا تدخل ضمن تكلفة الشراء، ولكن يتم معالجتها كمصروف في نفس الفترة التي حدثت فيها.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن تكلفة شراء الشركة المندمجة تتضمن ثلاثة عناصر

هي:

(أ) **ثمن الشراء:** ويتوقف هذا الثمن على وسيلة سداد القيمة وهنا يتم التفرقة بين:

- سداد القيمة نقدا: وهنا يتمثل في المبلغ المسدد نقدا.
- سداد القيمة بموجب سندات إذنيه تصدرها الشركة الدامجة: هنا يحدد ثمن الشراء بالقيمة الحالية لهذه السندات.
- سداد القيمة مقابل إصدار أسهم عادية بمعرفة الشركة الدامجة: هنا يحدد ثمن الشراء بالقيمة العادلة للأسهم العادية المصدرة بواسطة الشركة الدامجة والقيمة العادلة الجارية هي سعر السهم في السوق عند الاندماج، أو أي قيمة يتفاوض عليها الطرفين.
- ولتوضيح ذلك، نفترض أن مساهمي شركة الشرق (شركة مندمجة) يملكون ٥٠٠٠٠٠٠ سهم، وكانت القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه، والقيمة السوقية ١٥ جنيه. وقد قامت شركة النور (شركة دامجة) بشراء هذه الأسهم بالوسائل التالية:
- اشترت من البورصة عدد ٢٠٠٠٠٠٠ سهم بسعر السهم ١٥ جنيه.
- اشترت من أحد المساهمين ٥٠٠٠٠٠ سهم مقابل إصدار سندات إذنيه قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وقيمتها الحالية ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه.
- حصلت الشركة الدامجة على الأسهم الباقية مقابل إصدار ٥٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٨٠ جنيه وقيمة سوقية ١٠٠ جنيه.

وفقا لذلك يحدد ثمن الشراء على النحو التالي:

- المبلغ النقدي مقابل شراء ٢٠٠٠٠٠٠ سهم (١٥ × ٢٠٠٠٠٠٠) ج ٣٠٠٠٠٠٠٠
- القيمة الحالية للسندات المصدرة بمعرفة الشركة الدامجة مقابل ٧٠٠٠٠٠٠ ج ٥٠٠٠٠٠٠

• القيمة السوقية للأسهم المصدرة بمعرفة الشركة الدامجة مقابل

$$\begin{array}{r} ٢٥٠٠٠٠٠٠ \text{ سهم (} ٥٠٠٠٠٠٠ \text{ سهم} \times ١٠٠ \text{ جنيه)} \\ ٥٠٠٠٠٠٠٠ \text{ ج} \\ \hline ٨٧٠٠٠٠٠٠ \text{ ج} \end{array}$$

جملة ثمن الشراء

(ب) **تكاليف تنفيذ عملية الاندماج:**

ويتضمن هذا النوع المصروفات القانونية، ومصروفات البحث والاستقصاء والتي تدفع إلى أي جهاز متخصص أو مكتب استشارات مقابل دراسة المركز المالي للشركة المندمجة وتحديد سعر إدماجها. وتلك تعتبر مصروفات مباشرة وهي تمثل جزء من تكلفة الشراء.

بالإضافة إلى ما سبق هناك مصروفات أخرى مرتبطة بعملية الاندماج، ولكنها مصروفات غير مباشرة ومن ثم لا تعتبر جزءا من تكلفة الشراء ومن أمثلتها تكاليف تسجيل وإصدار السندات اللازمة لإتمام الاندماج، وتكاليف إصدار الأسهم العادية وغيرها من النفقات المبدئية. وتلك النفقات

تعالج كمصروفات في كل شركة وقت حدوثها.

### إثبات تكلفة الشراء في دفاتر الشركة الدامجة:

بعد أن يتم تحديد تكلفة الشراء بالنسبة للشركة الدامجة يتم إثبات ذلك في ح/الاستثمارات في الشركة، ويختلف قيد الإثبات تبعا لاختلاف طريقة دفع المقابل، أي تبعا لما إذا كان المقابل دفع نقدا أو مقابل سندات تصدرها الشركة الدامجة.

#### مثال:

في ٢٠٢٢/١/١ انضمت الشركة (س) إلى الشركة (ص) حيث تم الاتفاق على تحديد المقابل الذي يحصل عليه مساهمي الشركة (س) مبلغ ٢٨٥٠٠٠٠٠ ج، وبلغت التكاليف المباشرة للانضمام مبلغ ٥٠٠٠٠ ج.

**والمطلوب:** إثبات تكلفة الشراء في دفاتر الشركة الدامجة وفقا لطريقة الشراء في ظل الفروض التالية:

- أ - دفع المبلغ المتفق عليها نقدا.  
ب- دفع المقابل عن طريق إصدار الشركة الدامجة ٥٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٤ ج للسهم، علما بأن القيمة السوقية للسهم في تاريخ الاندماج تبلغ ٥.٧ ج للسهم.

#### الحل:

(أ)

٤/١	من ح/ الاستثمارات في الشركة (س) إلى ح/ البنك	٢٨٥٠٠٠٠	٢٨٥٠٠٠٠
٤/١	من ح/ الاستثمارات في الشركة (س) إلى ح/ البنك	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

(ب)

٤/١	من ح/ الاستثمارات في الشركة (س) إلى مذكورين: ح/ رأس مال الأسهم - أسهم عادية	٢٠٠٠٠٠٠	٢٨٥٠٠٠٠
	ح/ علاوة إصدار أسهم عادية	٨٥٠٠٠٠	
٤/١	من ح/ الاستثمارات في الشركة (س) إلى ح/ البنك	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

وبعد تحديد تكلفة الشراء تأتي الخطوة الثالثة لتطبيق طريقة الشراء والمتمثلة في انتقال الأصول والالتزامات. فطبقا لأسلوب الشراء تسجل الأصول والالتزامات المنتقلة بالقيمة العادلة

الجارية وهذا ما أكد عليه معيار المحاسبة المصري رقم ٢٩ حيث أشار إلى ضرورة تقييم أصول والتزامات الشركة المشتره أو المندمجة والتي تنتقل إلى الشركة الدامجة بالقيمة العادلة في تاريخ الاندماج. هذا ويقصد بالقيمة العادلة الجارية المبلغ الذي يمكن أن يدفع مقابل تبادل أصل أو سداد التزامات بين طرفين بإرادة حرة دون أن يكون لأحدهما تأثير على الآخر.

وبعد أن يتم تحديد قيم الأصول والتزامات الشركة المندمجة يتم إثبات انتقال هذه الأصول والتزامات في دفاتر الشركة الجديدة (الدامجة) ويعتبر ذلك الإجراء التالي لإثبات تكلفة الشراء.

هذا ويتم إثبات انتقال أصول والتزامات الشركة المندمجة في دفاتر الشركة الدامجة عن طريق تسجيل القيم السوقية للأصول (الملموسة وغير الملموسة) والقيم الحالية للالتزامات مقابل جعل حساب الاستثمارات في الشركة المندمجة دائماً. وهنا يتم التمييز بين ثلاث حالات:

### الحالة الأولى:

وهي تكلفة الشراء تعادل القيمة العادلة لصافي الأصول، بمعنى أن القيمة العادلة لصافي الأصول تساوي رصيد حساب الاستثمارات في الشركة، وهنا لا تبدو أية مشكلة حيث لا يتطلب الأمر في هذه الحالة أي إجراء آخر. ويتم التسجيل المحاسبي لعملية الاندماج كالتالي:

تاريخ الاندماج	من د/ الاستثمارات في شركة ( ) إلى د/ البنك أو إلى د/ رأس مال الأسهم	××	××
	من مذكورين: د/ الأصول (بالقيم العادلة) إلى مذكورين: الالتزامات (بالقيم العادلة) والاستثمارات في شركة ( )	××	××

### مثال:

في ١ يناير ٢٠٢٢ قررت شركة الضحى شراء شركة اليقين والآتي الميزانية الخاصة لشركة اليقين في تاريخ الشراء مع القيم الجارية العادلة لمفردات هذه القائمة:

شركة اليقين

الميزانية في ٢٠٢٢/١/١

القيمة الدفترية	القيمة السوقية (العادلة)	
٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	أراضي
١٦٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	مباني
(٤٠٠٠٠)		مخصص الإهلاك

٢٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	استثمارات طويلة الأجل
١٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	عملاء وأ. ق
٥٠٠٠٠	٤٤٠٠٠	المخزون
٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠	أوراق مالية بغرض المتاجرة
(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	دائنون وأ. د
(٣٦٠٠٠٠)	(٤٠٠٠٠٠)	سندات
	٢٥٠٠٠٠	صافي الأصول
	١٠٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم (ق اسمية للسهم ٥ ج)
	١١٠٠٠٠٠	الأرباح المحتملة

وبافتراض أن التفاوض أسفر عن تحديد قيمة ٣٦٦٠٠٠٠ ج مقابل شراء شركة اليقين ستسدد

كالآتي:

١٠٠٠٠٠٠ ج نقداً، ٢٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة الضحى بقيمة اسمية ١٠ ج للسهم وقيمة

سوقية ١٢ ج للسهم، ١٢٢٠٠٠٠ ج قيمة ورقة تجارية قابلة للسداد بعد سنتين.

المطلوب: إثبات ما سبق في دفاتر شركة الضحى وفقاً لطريقة الشراء.

الحل:

٥/١	من د / استثمارات في شركة اليقين إلى مذكورين:	٣٦٦٠٠٠
	د/ البنك	١٠٠٠٠٠٠
	د/ رأس مال الأسهم	١٢٠٠٠٠٠
	د/ علاوة إصدار الأسهم	٢٤٠٠٠٠
	د/ أ. د.	١٢٢٠٠٠٠
٥/١	من مذكورين:	
	د/ الأراضي	١٢٠٠٠٠٠
	د/ المباني	١٨٠٠٠٠٠
	د/ استثمارات طويلة الأجل	٢٤٠٠٠٠
	د/ العملاء وأ. ق.	١٨٠٠٠٠
	د/ المخزون	٥٠٠٠٠٠
	د/ أوراق مالية بغرض المتاجرة	٢٠٠٠٠٠
	د/ خصم على السندات	٤٠٠٠٠
	إلى مذكورين:	

د/ استثمارات في شركة اليقين	٣٦٦٠٠٠	
د/ دائنون وأوراق دفع	١٠٠٠٠	
د/ سندات	٤٠٠٠٠	

وبفرض أن مفردات المركز المالي لشركة السلام في ٢٠٢٢/١/١ كانت كما يلي:

٢٠٠٠٠٠	نقدية
٨٠٠٠٠	عملاء و أ. ق
١٢٠٠٠٠	مخزون
٦٠٠٠٠	أوراق مالية بغرض المتاجرة
٤٠٠٠٠	أوراق مالية بغرض الاحتفاظ
١٠٠٠٠٠	أراضي
١٥٠٠٠٠	مباني
(٥٠٠٠٠)	مخصص إهلاك مباني
(٦٠٠٠٠)	دائنون و أ. د
(٢٠٠٠٠٠)	سندات
٤٤٠٠٠٠	صافي الأصول
٢٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم (١٠٠٠٠ سهم × ٢٠ ج)
٨٠٠٠٠	احتياطي قانوني
١٦٠٠٠٠	أرباح مرحلة
٤٤٠٠٠٠٠	

المطلوب: إعداد الميزانية المجمع للشركة الدامجة في ٢٠٢٢/١/١.



## الحل: الميزانية في ٢٠٢٢/١/١

<u>الأصول:</u>	
	<u>الأصول طويلة الأجل:</u>
٢٢٠٠٠٠	أراضي
٢٨٠٠٠٠	مباني
٦٤٠٠٠	أوراق مالية بغرض الاحتفاظ
٥٦٤٠٠٠	مجموع الأصول طويلة الأجل
	<u>الأصول المتداولة:</u>
١٧٠٠٠٠	مخزون
٩٨٠٠٠	عملاء و أ.ق.
٨٠٠٠٠	أوراق مالية بغرض المتاجرة
١٠٠٠٠٠	نقدية
٤٤٨٠٠٠	مجموع الأصول المتداولة
	<u>الالتزامات المتداولة:</u>
١٩٢٠٠٠	دائنون و أ.د.
١٩٢٠٠٠	مجموع الالتزامات المتداولة
٢٥٦٠٠٠	رأس المال العامل
٨٢٠٠٠٠	إجمالي الاستثمار
	<u>يتم تمويله كالتالي:</u>
	حقوق المساهمين
٣٢٠٠٠٠	رأس المال
١٠٤٠٠٠	احتياطي قانوني
١٦٠٠٠٠	أرباح مرحلة
٥٨٤٠٠٠	إجمالي حقوق المساهمين
	<u>التزامات طويلة الأجل:</u>
٢٣٦٠٠٠	سندات
٨٢٠٠٠٠	

ويلاحظ على الأرقام الواردة بالميزانية أنها تتضمن القيم الدفترية الواردة بالميزانية الخاصة لشركة الحي بالإضافة إلى القيم السوقية للأصول والالتزامات الخاصة بشركة اليقين كما وردت بقيد الاندماج.

الحالة الثانية:

عندما تكون تكلفة الشراء أكبر من القيمة العادلة لصافي الأصول وهنا يتمثل الفرق في شهرة (موجبة). ولتوضيح ذلك، نفترض أن المركز المالي للشركة المندمجة كان على النحو التالي:

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
١٠٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	الأصول المتداولة
٣٥٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠	الأصول طويلة الأجل
٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	التزامات قصيرة الأجل
٩٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	التزامات طويلة الأجل
	٢٨٠٠٠٠٠	حقوق الملكية

وبفرض أن تكلفة شراء هذه الشركة ٣٤٠٠٠٠٠٠ جنيه، هنا يتم حساب قيمة الشهرة كالتالي:

$$\begin{array}{r}
 ٣٤٠٠٠٠٠ \\
 \text{تكلفة شراء الشركة المندمجة} \\
 \text{ت طرح القيمة العادلة لصافي الأصول} \\
 \text{= (٩٦٠٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠٠٠) - (٣٥٢٠٠٠٠٠ + ١٠٨٠٠٠٠٠)} \\
 \hline
 ٣٢٤٠٠٠٠ \\
 \hline
 ١٦٠٠٠٠ \\
 \hline
 \text{قيمة الشهرة}
 \end{array}$$

ويلاحظ على ما سبق الآتي:

- أن القيمة العادلة لصافي الأصول عبارة عن مجموع القيمة العادلة للأصول القابلة للتحقق مطروحا منها مجموع القيمة العادلة للالتزامات القابلة للتحقق.
- أن الشهرة هنا موجبة ومن ثم تظهر في جانب أصول الشركة الدامجة.

### مثال:

فيما يلي مفردات قائمة المركز المالي لشركة الإيمان في ٢٠٢١/١٢/٣١:

الأصول:	
ج ٢٠٠٠٠٠٠٠	الأصول المتداولة
ج ٥٠٠٠٠٠٠٠	أصول طويلة الأجل (الصافي)
ج ١٠٠٠٠٠٠٠	أصول غير ملموسة
ج ٨٠٠٠٠٠٠٠	
الالتزامات وحقوق الملكية:	
ج ٨٠٠٠٠٠٠٠	الالتزامات قصيرة الأجل
ج ٢٢٠٠٠٠٠٠	الالتزامات طويلة الأجل
ج ٣٠٠٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم (قيمة اسمية ١٠ ج)
ج ١٥٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
ج ٥٠٠٠٠٠٠٠	أرباح مرحلة
ج ٨٠٠٠٠٠٠٠	

وفى ٢٠٢٢/١/١ وافق مساهمي الشركة على الاندماج في شركة الصفوة على أن تصدر ٢٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٧ جنيهه بقيمة سوقية ٢٥ جنيهه.

وبمناسبة الاندماج تم تقييم عناصر المركز المالي لشركة الإيمان وفقا للقيمة العادلة الجارية على النحو التالي:

الأصول المتداولة	٢٢٠٠٠٠٠٠ جنيه
الأصول طويلة الأجل الصافي	٤٦٠٠٠٠٠٠ جنيه
الأصول غير الملموسة	١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
الالتزامات قصيرة الأجل	٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
الالتزامات طويلة الأجل	٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

فإذا علمت أن شركة الصفوة دفعت مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيهه مصروفات لتنفيذ عملية الاندماج منها ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيهه مصروفات قانونية وبحث واستقصاء والباقي مصروفات غير مباشرة، المطلوب:

١- تحديد شهرة الشركة المندمجة.

٢- إثبات قيود عملية الاندماج في دفاتر الشركة الدامجة.

٣- إثبات قيود الإقفال في دفاتر الشركة المندمجة.

الحل:

أ- **تحديد شهرة الشركة المندمجة:** يتم ذلك عن طريق مقارنة تكلفة الشراء والقيمة العادلة الجارية لصافي أصول الشركة المندمجة القابلة للتحقق.

تكلفة الشراء:

القيمة السوقية للأسهم التي أصدرتها الشركة الدامجة =  $25 \times 2000000 = 50000000$   
تضاف:

١٥٠٠٠٠٠

المصروفات المباشرة لتنفيذ عملية الاندماج

٥١٥٠٠٠٠٠

القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المندمجة =

٥٠٠٠٠٠٠٠

$= (20000000 + 8000000) - (10000000 + 46000000 + 22000000)$

١٥٠٠٠٠٠

قيمة الشهرة (موجبة)

ب- **قيود اليومية في دفاتر الشركة الدامجة (الصفوة):**

كما سبق أن ذكرنا عند حدوث عملية الاندماج يجب توسط حساب الاستثمارات حيث يجعل لدينا بقيمة ثمن الشراء والمصاريف المباشرة، ثم يقل هذا الحساب عند تمام عملية الاندماج وتحويل أصول والتزامات الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة. وفي ضوء ما سبق يتم إجراء القيود

التالية:

- إصدار الأسهم بمعرفة الشركة الدامجة:

٢٠٢٢/١/١	من د/ الاستثمارات في شركة الإيمان إلى مذكورين:		٥٠٠٠٠٠٠
	د/ رأس مال الأسهم	٣٤٠٠٠٠٠٠	
	د/ علاوة الإصدار	١٦٠٠٠٠٠٠	

- إثبات مصروفات الاندماج:

٢٠٢٢/١/١	من مذكورين:		
	د/ الاستثمارات في شركة الإيمان		١٥٠٠٠٠٠
	د/ مصروفات غ مباشرة		١٠٠٠٠٠٠
	إلى د/ البنك	٢٥٠٠٠٠٠	

- إثبات الأصول والالتزامات المنتقلة:

٢٠٢٢/١/١	من مذكورين:		
	د/ الأصول المتداولة		٢٢٠٠٠٠٠٠
	د/ الأصول طويلة الأجل (الصافي)		٤٦٠٠٠٠٠٠
	د/ الأصول غير الملموسة		١٠٠٠٠٠٠٠
	د/ فوائد مدينة مؤجلة		٢٠٠٠٠٠٠٠
	د/ الشهرة		١٥٠٠٠٠٠٠
	إلى مذكورين:		
	د/ الاستثمارات في شركة الإيمان	٥١٥٠٠٠٠٠	
	د/ الالتزامات قصيرة الأجل	٨٠٠٠٠٠٠٠	
	د/ الالتزامات طويلة الأجل	٢٢٠٠٠٠٠٠	

ج- قيود الإقفال في دفاتر الشركة المندمجة:

٢٠٢٢/١/١	من مذكورين:		
	د/ الالتزامات قصيرة الأجل		٨٠٠٠٠٠٠٠
	د/ الالتزامات طويلة الأجل		٢٢٠٠٠٠٠٠٠
	د/ رأس مال الأسهم		٣٠٠٠٠٠٠٠٠
	د/ احتياطي قانوني		١٥٠٠٠٠٠٠٠
	د/ أرباح مرحلة		٥٠٠٠٠٠٠٠٠
	إلى مذكورين:		

د/ الأصول المتداولة	٢٠٠٠٠٠٠	
د/ الأصول طويلة الأجل	٥٠٠٠٠٠٠	
د/ الأصول غير الملموسة	١٠٠٠٠٠٠	

يلاحظ على الحل ما يلي:

- تم تقييم عناصر المركز المالي للشركة المندمجة وفقا للقيمة العادلة الجارية وليس القيمة الدفترية وذلك وفقا لأسلوب الشراء.
- أن القيمة الدفترية للالتزامات طويلة الأجل تبلغ ٢٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ووفقا للقيمة الحالية تبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه، ونظرا لأن القرض قيمة تعاقدية فقد اثبت بقيمته الدفترية أما الفرق وقدره ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فقد اثبت في الجانب المدين باعتباره فوائد مدينة مؤجلة.
- تم إقفال حساب الاستثمارات وتبلغ جملته ٥١٥٠٠٠٠٠ جنيه وهو عبارة عن ثمن الشراء ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه، والمصروفات المباشرة لتنفيذ الاندماج ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه.
- أن إقفال دفاتر الشركة المندمجة يتم بالقيم الدفترية لعناصر المركز المالي.

### الحالة الثالثة:

عندما تكون تكلفة الشراء أقل من القيمة العادلة الجارية لصافي الأصول القابلة للتحقق هنا يكون الفرق شهرة سالبة.

ففي بعض حالات الاندماج التي تعرض في شكل صفقة بسعر تحفيزي، قد تزيد القيمة العادلة الجارية لصافي الأصول التي عليها عن إجمالي تكلفة شراء الشركة المندمجة. وتحدث مثل هذه الصفقات غالبا عندما تكون الشركة المندمجة قد تعرضت في الماضي لخسائر كبيرة أو تكون أسهمها في السوق منخفضة بدرجة ملحوظة.

والإجراء المحاسبي المتبع في هذه الحالة هو توزيع الزيادة في القيمة العادلة لصافي الأصول على تكلفة الشراء بطريقة تناسبية لتخفيض المبالغ المخصصة للأصول غير المتداولة فيما عدا الاستثمارات طويلة الأجل دون أن تصل إلى مستوى أقل من الصفر. وفي حالة إذا ما أدى هذا الإجراء إلى تخفيض قيم تلك الأصول إلى الصفر، فإن باقي الفرق يتم تسجيله باعتباره "رصيد دائن مؤجل" ويتم استنفاده ورده لقائمة الدخل خلال فترة لا تزيد عن ٤٠ سنة.

وبناء على ما سبق يمكن التمييز بين احتمالين لمعالجة الشهرة السالبة هما:

**الاحتمال الأول:** إن الشهرة السالبة أقل من مجموع القيم السوقية للأصول غير المتداولة فيما عدا الاستثمارات طويلة الأجل في أوراق مالية، وهنا يتم تخفيض القيم السوقية للأصول غير المتداولة فيما عدا الاستثمارات طويلة الأجل في أوراق مالية بالنسبة والتناسب.

**الاحتمال الثاني:** أن الشهرة السالبة أكبر من مجموع القيم السوقية للأصول غير المتداولة فيما عدا

- الاستثمارات طويلة الأجل في الأوراق المالية وهنا يتم إتباع ما يلي:
- عدم إثبات أي قيمة للأصول غير المتداولة (فيما عدا الاستثمارات طويلة الأجل في أوراق مالية).
  - إثبات الباقي في ح/ رصيد دائن مؤجل، واستنفاده خلال فترة لا تزيد عن ٤٠ سنة.

**مثال:**

في ٢٠٢٢/١/١ اشترت شركة البيان كل حقوق الملكية الخاصة بشركة طيبة مقابل مبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه سددت نقداً، وقد بلغت المصروفات الخاصة بتنفيذ عملية الاندماج ٨٠٠٠٠٠ جنيه

وقد كانت عناصر المركز المالي لشركة طيبة في ٢٠٢١/١٢/٣١ كالتالي:

القيمة العادلة (جنيه)	القيمة الدفترية (جنيه)	
٤٠٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠	الأصول المتداولة
١٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	الاستثمارات في أوراق مالية
١٨٠٠٠٠٠٠	١٧٤٠٠٠٠٠	العقارات والمعدات
٢٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	حق الامتياز
٢٥٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠	جملة الأصول
٤٨٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠٠	الالتزامات قصيرة الأجل
١٠٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	الالتزامات طويلة الأجل
	٩٢٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم
	٢٤٠٠٠٠٠٠	جملة الالتزامات وحقوق الملكية

**المطلوب:** إثبات عملية الاندماج في دفاتر الشركة الدامجة. **الحل:**

أولاً: يتم تحديد الشهرة كالتالي:

تكلفة شراء الشركة المندمجة =

ج ٨٠٠٠٠٠٠

التمن المدفوع نقداً

ج ٨٠٠٠٠٠

مصروفات الاندماج المباشرة

ج ٨٨٠٠٠٠٠

يطرح منها:

القيمة العادلة الجارية لصافي الأصول

٢٥٢٠٠٠٠٠

القيمة العادلة للأصول

١٥٢٠٠٠٠٠

(-) القيمة العادلة للالتزامات

$$\frac{100000}{(120000)} \text{ شهرة سالبة}$$

ويتم خصم قيمة الشهرة السالبة من القيم العادلة الجارية للأصول طويلة الأجل سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة وفقا لنسبة القيمة الجارية لكل عنصر، ولا يسرى هذا الشرط على الاستثمارات طويلة الأجل ولعل ذلك يرجع إلى استخدام أسلوب التقدير عند تقييم معظم عناصر الأصول طويلة الأجل. وعلى ضوء ذلك يتم تحديد المبلغ الواجب خصمه من كل عنصر كالتالي:

$$\begin{aligned} \frac{\text{القيمة الجارية للعقارات والمعدات}}{\text{جملة الأصول طويلة الأجل}} \times \text{الشهرة السالبة} &= \text{المبلغ المخصوم من العقارات والمعدات} \\ \frac{180000}{200000} \times 120000 &= \\ 108000 &= \\ \frac{\text{القيمة الجارية لحق امتياز}}{\text{قيمة الأصول طويلة الأجل}} \times \text{الشهرة السالبة} &= \text{المبلغ المخصوم من حق الامتياز} \\ \frac{200000}{200000} \times 120000 &= \\ 120000 &= \end{aligned}$$

وبناء على ما سبق يتم إثبات القيود التالية بدفاتر الشركة الدامجة:

٢٠٢٢/١/١	من د/ الاستثمارات في شركة طيبة إلى د/ النقدية	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
٢٠٢٢/١/١	من د/ الاستثمارات في شركة طيبة إلى د/ النقدية	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
٢٠٢٢/١/١	من مذكورين: د/ الأصول المتداولة د/ الاستثمارات في أوراق مالية د/ العقارات والمعدات د/ حق الامتياز إلى مذكورين: د/ التزامات قصيرة الأجل د/ التزامات طويلة الأجل د/ استثمارات في شركة طيبة د/ الزيادة في التزامات طويلة الأجل	٤٨٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠ ١٦٩٢٠٠٠ ١٨٨٠٠٠ ٤٨٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠ ٨٨٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠ ١٢٠٠٠٠ ١٦٩٢٠٠٠ ١٨٨٠٠٠ ٤٨٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠ ٨٨٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠

ملاحظات على الحل:

- تم تخفيض القيمة العادلة الجارية للأصول طويلة الأجل (باستثناء الاستثمارات في الأوراق المالية) بقيمة الشهرة السالبة كالتالي:

$$العقارات والمعدات = ١٨٠٠٠٠٠ - ١٠٨٠٠٠ = ١٦٩٢٠٠٠$$

$$حق الامتياز = ٢٠٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠ = ١٨٨٠٠٠$$

- تم تقييم الالتزامات طويلة الأجل بمبلغ أكبر من القيمة الدفترية، وقد ظهر الفرق وقدره ٤٠٠٠٠ كعنصر مستقل في الجانب الدائن من القيد.



## أسئلة وحالات تطبيقية

### أولا: الأسئلة:

- (١) وضح المقصود باندماج الشركات مع التركيز على الأشكال المختلفة للاندماج؟
- (٢) "غالبا ما يظهر مصطلح "الشهرة" مرتبطا بعمليات الاندماج"، ناقش ذلك موضحا أنواع الشهرة مع بيان وجهة نظرك في المعالجة المحاسبية لها.

### ثانيا: الحالات التطبيقية:

#### تمرين رقم (١):

في ٢٠٢٢/١/١ اندمجت الشركة (أ) مع الشركة (ب). وقد بلغت الرسوم القانونية ومصاريف البحث والاستقصاء ١٠٠٠٠٠٠ جنيه. كما بلغت مصاريف تسجيل وإصدار الأسهم المتبادلة في عملية الاندماج مبلغ ٦٠٠٠٠٠ ج. وقد ظهرت بنود المركز المالي للشركتين في ٢٠٢١/١٢/٣١ وكذلك القيم السوقية للشركة (ب) كما يلي:

الشركة (ب)		الشركة (أ)	
القيمة السوقية	القيمة الدفترية		
١٤٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠	الأصول طويلة الأجل
٣٥٤٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	الأصول المتداولة
	٥٦٠٠٠٠٠٠	١٠٦٠٠٠٠٠٠	
١٤٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠	الالتزامات قصيرة الأجل
١٩٦٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠٠	الالتزامات طويلة الأجل
	١٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	مجمع إهلاك أصول طويلة الأجل
	٢٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم (ق. اسمية للسهم ١٠ ج)
	٢٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	علاوة إصدار
	٦٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠	أرباح مرحلة
	٥٦٠٠٠٠٠٠	١٠٦٠٠٠٠٠٠	

المطلوب: قيود اليومية لإثبات عملية الاندماج في دفاتر الشركتين في الحالات التالية:

- ١- إصدار الشركة (أ) ١٠٠٠٠٠ سهم من أسهمها التي تبلغ القيمة السوقية للسهم ١٦٠ جنيه (طريقة الشراء).
- ٢- تبادل الشركة (أ) ٢٠٠٠ سهم من أسهمها مقابل كافة أسهم الشركة (ب) (طريقة الشراء).
- ٣- تبادل الشركة (أ) ٢٠٨٠٠ سهم من أسهمها مقابل كافة أسهم الشركة (ب) (طريقة الشراء).

**تمرين رقم (٢):**

في ٢٠٢٢/١/١ اندمجت شركة الصفا في شركة المروة وقد دفعت شركة المروة مبلغ ١٨٧٥٠٠٠٠ جنيهه إلى ملاك شركة الصفا مقابل كل حقوق ملكيتهم. وقد كانت مفردات قائمة المركز المالي لشركة الصفا كما ظهرت في ٢٠٢١/١٢/٣١ كالتالي:

أصول طويلة الأجل (الصافي)	١٥٠٠٠٠٠
أصول متداولة	٥٠٠٠٠٠
أصول أخرى	٣٠٠٠٠٠
إجمالي الأصول	٢٣٠٠٠٠٠
التزامات طويلة الأجل	٥٠٠٠٠٠
التزامات قصيرة الأجل	٢٥٠٠٠٠
رأس مال الأسهم	١٠٠٠٠٠٠
علاوة إصدار	٤٠٠٠٠٠
أرباح مرحلة	١٥٠٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٢٣٠٠٠٠٠

وبمناسبة الاندماج تم تقييم أصول والتزامات شركة الصفا كالتالي:

أصول طويلة الأجل	١٧٠٠٠٠٠٠	جنيه
أصول متداولة	٥٧٥٠٠٠	جنيه
التزامات طويلة الأجل	٤٧٥٥٠٠	جنيه

والمطلوب: تسجيل عملية الاندماج في دفاتر شركة المروة وفقا لأسلوب الشراء.

**تمرين رقم (٣):**

في ٢٠٢٢/١/١ اندمجت شركة السلام في شركة الضحى وقد أسفر التفاوض عند تحديد قيمة ١١٠٠٠٠٠٠ جنيهه مقابل شركة الجيلاني تسدد كالتالي:

- ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه نقدا.
- ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادى من أسهم شركة السلام بقيمة اسمية ٥ ج وقيمة سوقية ٦ ج.
- الباقي ورقة تجارية تستحق السداد بعد ٥ شهور.

وقد كان مفردات المركز المالي لشركة الضحى قبل الاندماج مباشرة كالتالي:

أصول طويلة الأجل	٢١٧٥٠٠٠
أصول متداولة	٤٧٥٠٠٠
استثمارات في أوراق مالية	١٢٥٠٠٠

حق الامتياز	٢٢٥٠٠٠
	<u>٣٠٠٠٠٠٠</u>
الالتزامات طويلة الأجل	١٢٥٠٠٠٠
الالتزامات قصيرة الأجل	٦٠٠٠٠٠
رأس مال الأسهم (١٠٠٠٠٠٠ سهم عادية بقيمة اسمية ١٠ ج)	١٠٠٠٠٠٠
أرباح مرحلة	١٥٠٠٠٠
	<u>٣٠٠٠٠٠٠</u>

وقد كانت القيمة السوقية لمفردات القائمة في تاريخ الاندماج كالتالي:

جنيه أصول متداولة	٥٠٠٠٠٠
جنيه استثمارات في أوراق مالية	١٥٠٠٠٠
جنيه أصول طويلة الأجل	٢٢٥٠٠٠٠
جنيه حق الامتياز	٢٥٠٠٠٠
جنيه التزامات طويلة الأجل	١٣٠٠٠٠٠
جنيه التزامات قصيرة الأجل	٦٠٠٠٠٠

المطلوب: تسجيل عملية الاندماج في دفاتر شركة السلام وفقا لأسلوب الشراء.

الفصل السادس  
السياسات المحاسبية  
والتغيرات في  
التقديرات المحاسبية  
والأخطاء

**مقدمة:**

لقد تناول المعيار المصري رقم ٥ موضوع المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء؛ بهدف دعم وتعزيز درجة الثقة في القوائم المالية للشركة، وإمكانية مقارنة هذه القوائم المالية سواء مع القوائم المالية للفترة الزمنية المختلفة لنفس الشركة أم مع القوائم المالية للشركات الأخرى.

- **السياسات المحاسبية:** هي المبادئ المحددة، والأسس، والاتفاقات، والقواعد، والممارسات المطبقة بواسطة المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية.
  - **التغيير في التقدير المحاسبي:** هي التسويات التي تجري على القيم الدفترية المسجلة لأصل أو التزام أو مبلغ الاستهلاك الدوري للأصل والذي ينتج عن تقدير الوضع الحالي والمنافع المتوقعة مستقبلاً والالتزامات المقترنة بالأصول والالتزامات، والتغييرات في التقديرات المحاسبية تنتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة -ولذلك- فإنها لا تعتبر تصحيح لأخطاء.
  - **أخطاء الفترة السابقة:** هي إغفال أو عرض خاطئ في القوائم المالية لفترة سابقة أو أكثر ناشئة عن الفشل في ذلك أو إساءة استخدام المعلومات المعتمدة عليها والتي كانت متاحة وقتها، ويمكن توقع بشكل مقبول أنها قد أخذت في الاعتبار عند عرض القوائم المالية.
- لذا سوف يتم تناول هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

١/٢ التغيير في السياسات المحاسبية

٢/٢ التغييرات في التقديرات المحاسبية

٣/٢ تصحيح الأخطاء.

**١/٢ التغيير في السياسات المحاسبية**

تمثل القابلية للمقارنة إحدى السمات النوعية للقوائم المالية طبقاً لإطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وبالنسبة لمستخدمي القوائم المالية يكون من المهم لهم أن يكونوا قادرين على إجراء المقارنات ليس فقط القوائم المالية للمنشأة من فترة لأخرى بل كذلك القوائم المالية للمنشآت المختلفة، وهذه المعلومات لازمة لعمل المقارنات المتعلقة بالأداء المالي والمركز المالي والتغييرات في المركز المالي. ويحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) والمعيار المصري رقم ٥ معايير اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والافصاحات عنها ويضع كذلك المتطلبات والافصاحات في تقديرات المحاسبة وتصحيح الأخطاء.

ويهدف المعيار من وراء ذلك إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز ملاءمة وموثوقية القوائم المالية للمنشأة.
- ضمان قابلية القوائم المالية للمنشأة للمقارنة على مدار الوقت وفي نفس الوقت مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى.
- السياسات المحاسبية.
- محاسبة التحوط.
- القيمة العادلة.

وتعد السياسات المحاسبية أساسية للفهم السليم للمعلومات الواردة بالقوائم المالية المعدة بواسطة إدارة المنشأة، وينبغي على المنشأة أن تبرز بوضوح جميع السياسات المحاسبية الهامة التي استخدمتها في إعداد القوائم المالية؛ لأنه بمقتضى المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS، فإن هناك معالجات بديلة مسموح بها في بعض المعايير التي تتناول القياس المحاسبي ولذلك تكون هناك أهمية لوصف وتحديد السياسات المحاسبية التي استخدمتها المنشأة في إعداد قوائمها المالية، فمثلاً بمقتضى المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) الخاص بالمخزون يكون للمنشأة الخيار بين طريقتي الوارد أولاً صادر أولاً، وطريقة المتوسط المرجح في تقييم المخزون، وما لم تفصح المنشأة عن أي طريقة استخدمتها في إعداد قوائمها المالية، فإن مستخدمي القوائم المالية لن يكونوا قادرين على الاستخدام الصحيح للقوائم المالية لعمل مقارنات نسبية مع المنشآت الأخرى.

**أولاً: اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية:**

- أ - عند تطبيق معيار أو تفسيره بشكل خاص على صفقة أو حدث آخر أو ظرف فإن السياسة المحاسبية المطبقة على هذا البند يجب تحديدها بتطبيق هذا المعيار أو التفسير واعتبار إرشادات التنفيذ المتعلقة بها الصادرة بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية عن المعيار أو التفسير.
- ب- لا تخاطب المعايير أو التفسيرات صفقة بعينها أو حدث أو ظرف معين ولكن الإدارة تختار وتطبق السياسة المحاسبية الملائمة والثيقة الصلة باحتياجات صنع القرار بواسطة مستخدمي القوائم المالية وأن تتصف بالملائمة والمصدقية، وفي هذا الصدد فإن ملاءمة وموثوقية القوائم المالية تعني:

- تمثل بأمانة المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية.
  - تعكس الجوهر الاقتصادي للصفقات والأحداث والظروف الأخرى.
  - تكون محايدة وخالية من التحيز.
  - تعكس الحيطة والحذر (التحفظ).
  - أن تكون مكتملة من كافة الجوانب الجوهرية.
- ج- ولتحقيق الاختيار والتطبيق السليم للسياسات المحاسبية فإنه ينبغي على الإدارة أن تستخدم المصادر التالية (حسب ترتيبها التنازلي):

- ١- متطلبات وإصدارات المعايير والتفسيرات التي تتعامل مع موضوعات مماثلة وذات علاقة.
- ٢- التعريفات ومعايير الاعتراف ومفاهيم القياس بالنسبة للأصول والالتزامات والدخل والمصروفات وفق ما هو وارد في إطار عمل مجلس معايير المحاسبة المالية والدولية.
- ٣- كذلك يمكن أن يؤخذ في الاعتبار عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للإصدارات الأحدث للجهات الأخرى واضعة المعايير والتي تستخدم إطار عمل فكري مماثل لوضع المعايير والإصدارات المحاسبية الأخرى والممارسات المقبولة في الصناعات المختلفة - إلى الدرجة التي لا تتعارض مع المصادر المرجعية الأولية (أي معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيراته وإطار عمله).

فمثلاً؛ عند مقارنة المعايير الصادرة حتى الآن بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية، نجد أن الأخيرة لا تتناول فقط المعايير العامة ولكنها متخمة بقواعد وإرشادات صناعات عديدة، في حين أن المعايير الدولية ركزت لفترة طويلة على المعايير وليس توجيهات صناعات معينة رغم أنها حاولت حديثاً أن تضع معايير لصناعات العامة خاصة مثل المصارف والتأمين والصناعات الاستخراجية، وبهذا طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) فإنه إذا واجهت إدارة المنشأة مسائل محاسبية أو متعلقة بصناعة معينة ولم تتناولها بعد المعايير المحاسبية الدولية، فإنها تبحث عن حلول وفقاً لمعايير المحاسبة الأمريكية أو معيار آخر وطني يوجد به مثل هذا التوجيه ويمكن الرجوع إليه، مع الأخذ في الاعتبار أن التوجيه الذي يطبق يجب ألا يكون متعارضاً مع المصدر المرجعي الأول (أي معايير وتفسيرات مجلس معايير المحاسبة الدولي أو إطار عمله).

### ثانياً: تماثل السياسات المحاسبية:

ما أن يتم إصدار السياسات المحاسبية، فإنه يجب تطبيقها بشكل متماثل على الصفقات المتماثلة والأحداث والظروف الأخرى ما لم يكن هناك معيار أو تفسير يتطلب بصفة خاصة أو يتيح تقسيم البنود إلى فئات يمكن أن توجد لكل فئة سياسة مختلفة ملائمة لها.

وإذا وجد معيار أو تفسير يتطلب أو يتيح هذه التقسيمات للفئات فإنه يتم اختيار وتطبيق السياسة المحاسبية المناسبة بالتوافق مع كل فئة.

**ثالثاً: العوامل التي تحكم التغييرات في السياسات المحاسبية:**

أ - ما أن يتم إصدار سياسة محاسبية، فيمكن تغييرها فقط إذا كان التغيير:

- مطلوباً بواسطة معيار أو تفسير. أو
- ينتج عن السياسة الجديدة تقدير القوائم المالية بشكل أكثر ملائمة وموثوقية.

**حالة عملية:**

قد يحدث في إحدى السنوات أن تغير المنشأة نظامها المحاسبي من اليدوي إلى استخدام الحاسبات الالكترونية - وقد يكون مطلوباً تغيير السياسة المحاسبية من طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (التي تستخدم في ظل النظام اليدوي) إلى طريقة المتوسط المرجح - وقد يكون هذا التغيير أساسياً لأن النظام باستخدام الحاسبات الذي تم تفصيله خصيصاً للصناعة التي تنتمي إليها المنشأة - قادر على تقييم المخزون بمقتضى طريقة المتوسط المرجح فقط ولا يكون مجهزاً لتقييم المخزون بموجب طريقة الوارد أولاً صادر أولاً، وذلك لأن الممارسات الأفضل بالصناعة توجب استخدام طريقة المتوسط وليس الوارد أولاً صادر أولاً وفي ظل هذه الظروف فإن هذا التغيير في طريقة تقييم المخزون من الطريقة الأخيرة إلى المتوسط المرجح يحتمل أن يكون له ما يبرره لأنه يترتب عليه قوائم مالية تقدم معلومات يعتمد عليها وملائمة وقابلة للمقارنة مع المنشآت الأخرى في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

**ب - هناك بنود لا تعتبر تغييرات في السياسات المحاسبية:**

- تطبيق سياسة محاسبية بالنسبة للصفقات أو الأحداث أو الظروف الأخرى التي تختلف جوهرياً عن تلك التي كانت تحدث سابقاً.
- تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة للصفقات أو أحداث أو ظروف أخرى لم تحدث من قبل أو كانت غير جوهريّة.

**رابعاً: تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية:**

أ - التغيير في السياسة المحاسبية المطلوب بواسطة معيار أو تفسير - يطبق وفقاً للأحكام الانتقالية الواردة في المعيار أو التفسير، أما إذا كان المعيار أو التفسير لا يتضمن أحكاماً انتقالية أو إذا كان التغيير في السياسة المحاسبية اختيارياً، فإن التغيير المحاسبي يطبق بأثر رجعي بمعنى أن السياسة المحاسبية تطبق على الصفقات والأحداث والظروف الأخرى كما لو كانت السياسة المحاسبية الجديدة تطبق دائماً من قبل.

ب- والتأثير العملي لهذا الأمر هو أن المبالغ المقابلة أو المقارنة الواردة في القوائم المالية يجب إعادة صياغتها كما لو كانت السياسة الجديدة مطبقة دائماً، وتأثير السياسة الجديدة يكون على الأرباح



المحتجزة (المرحلة) سابقا على الفترة الأسبق المعروضة والتي يجب تسويتها من خلال رقم الأرباح المحتجزة (المرحلة) أيضًا.

### حالة (١):

استمرت شركة الضحى في تطبيق سياستها المحاسبية في تقييم المخزون باستخدام طريقة المتوسط المرجح حتى عام ٢٠١٧، وبداية من سنة ٢٠١٨ تغيرت الطريقة إلى الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) وذلك لأن الأخيرة أكثر دقة وتعكس الاستخدام والتدفق للمخزون في الدورة الاقتصادية وكان التأثير على تقييم المخزون محدد كما يلي:

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ زيادة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنية.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ زيادة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنية.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ زيادة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنية.

وكانت قوائم الدخل السابقة لأغراض التسوية هي:

٢٠١٨	٢٠١٧	بيان
٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	الإيراد
(١٠٠٠٠٠)	(٨٠٠٠٠)	تكاليف المبيعات
١٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	إجمالي الربح
(٦٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠)	مصروفات إدارية
(٢٥٠٠٠)	(١٥٠٠٠)	مصروفات بيع وتوزيع
٦٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	صافي الربح

المطلوب: عرض التغيير في السياسة المحاسبية في قائمة الدخل وقائمة التغييرات في حقوق الملكية طبقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) والمعيار المصري رقم (٥) بافتراض أن رصيد الأرباح المحتجزة ٣٠٠٠٠٠٠ ج.

الحل:

أ - تكون قوائم الدخل بعد التعديل كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٧ (معاد صياغتها)	بيان
٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	الإيراد
(٩٥٠٠٠)	(٧٥٠٠٠)	تكاليف المبيعات
١٥٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	إجمالي الربح
(٦٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠)	مصروفات إدارية
(٢٥٠٠٠)	(١٥٠٠٠)	مصروفات بيع وتوزيع
٧٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	صافي الربح

الإيضاح: في كل سنة، تنقص تكلفة المبيعات بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وكذلك صافي التأثير على المخزون الافتتاحي والنهائي للتغيير في السياسة المحاسبية.

ب- تأثير الأرباح المحتجزة الداخلة في قائمة التغييرات في حقوق الملكية يكون كما يلي:  
قائمة التغييرات في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

الأرباح المحتجزة (قبل) التغيير	الأرباح المحتجزة (بعد) التغيير	بيان
٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	رصيد أرباح محتجزة في ٢٠١٧/١/١ وفق ما هو وارد
-	١٠٠٠٠	أثر التغيير في السياسة المحاسبية لتقييم المخزون
٣٠٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠	رصيد أرباح محتجزة ٢٠١٦/١٢/٣١ (وأيضاً ٢٠١٧/١/١)
٥٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	+ صافي الربح عن سنة ٢٠١٧ وفقاً لإعادة الصياغة
٣٥٥٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠	رصيد أرباح محتجزة ٢٠١٧/١٢/٣١ (وأيضاً ٢٠١٨/١/١)
٦٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	+ صافي الربح عن سنة ٢٠١٨
٤٢٠٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠٠	رصيد أرباح محتجزة في ٢٠١٨/١٢/٣١

الإيضاح: التأثير التراكمي في ٢٠١٧/١٢/٣١ هو زيادة في الأرباح المحتجزة بمقدار ١٥٠٠٠ جنيه وفي ٢٠١٨/١٢/٣١ بمقدار ٢٠٠٠٠ جنيه.

#### خامساً: قيود التطبيق بأثر رجعي:

أ - لا يكون مطلوباً إجراء التعديل بأثر رجعي إذا كان هذا الأمر غير عملي من ناحية تحديد الآثار لفترة معينة أو الآثار التراكمية للتغيير، ومصطلح غير عملي معرف بدقة شديدة في المعيار من أجل إعادة القوائم المستخدمة لتجنب إعادة صياغة الفترات السابقة.

ب- لا يكون تطبيق متطلب معيار أو تفسير عملياً عندما لا تستطيع المنشأة تطبيقه بعد عمل كل الجهود اللازمة لذلك - ولفترة معينة سابقة يكون الأمر غير عملي لتطبيق تغيير في سياسة محاسبية إذا:

- كانت آثار التطبيق بأثر رجعي غير ممكن تحديدها.
- أو تطلب التطبيق بأثر رجعي افتراضات حول ما هي نوايا الإدارة التي كانت موجودة وقتها.
- أو تطلب التطبيق بأثر رجعي تقديرات هامة للمبالغ والقيم وغير ممكن التمييز بموضوعية عن المعلومات الأخرى المرتبطة بالمعلومات المتعلقة بتلك التقديرات والتي:
  - تقدم دليلاً عن الملابس والظروف التي كانت موجودة وقتئذ.
  - تكون متاحة وقتئذ.

ج- عندما يكون غير عملي تطبيق التغيير في السياسة بأثر رجعي - تطبيق المنشأة التغيير على أقدم فترة سابقة يمكن فيها تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية.

### سادسًا: افصاحات التغييرات في السياسات المحاسبية:

١- عندما يكون للتطبيق المبدئي لمعيار أو تفسير تأثير على الفترات الحالية أو السابقة أو يكون له تأثير غير ممكن تحديده بشكل عملي أو قد يكون له تأثير، فإن المنشأة تفصح عن:

- عنوان المعيار أو التفسير.
- إذا كان عمليا - أن تغيرا يحدث طبقا للأحكام الانتقالية.
- طبيعة التغيير.
- إذا كان عمليا - وصف الأحكام الانتقالية.
- إذا كان عمليا - وصف الأحكام الانتقالية التي يكون لها تأثير على فترات المستقبل.
- بالنسبة للفترة الحالية والسابقة المعروضة لدرجة عملية - مقدار التسوية لكل بند سطري في القوائم المالية.
- مقدار التسوية المتعلقة بالفترات قبل تلك المعروضة.
- إذا كان التطبيق بأثر رجعي غير عملي - يتم بيان الظروف التي أدت لذلك والتاريخ الذي طبقت فيه السياسة المحاسبية.

٢- افصاحات مماثلة مطلوبة عن التغييرات الاختيارية في السياسات المحاسبية مع الإضافة التي يوفرها الوصف بسبب تقديم السياسة الجديدة للمعلومات المعتمد عليها والأكثر علاقة.

٣- بالإضافة إلى ما سبق - الافصاحات المطلوبة بشأن المعايير والتفسيرات التي كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد، هذه الافصاحات تتضمن حقيقة أن بعض المعايير أو التفسيرات صدرت (في تاريخ الترخيص بالقوائم المالية) ولكنها غير سارية، ومعلومات معروفة أو مقدرة بشكل معقول متعلقة بتقدير التأثير الممكن للمعيار والتفسير الجديد.

### ٢/٢ التغييرات في التقديرات المحاسبية:

١- هناك بنود كثيرة في القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة ولهذا يتم تقديرها، ويرجع ذلك إلى عدم التأكد المرتبط بأنشطة الأعمال، والمحاسبة- يجب أن تترجم هذه الحالات غير المؤكدة إلى أرقام يتم التقرير عنها في القوائم المالية، وتعد هذه التقديرات المحاسبية هامة كجزء من عملية التقارير المالية، وتشمل الأمثلة العامة للتقديرات المحاسبية:

- الديون المعدومة.
- المخزون.
- العمر الإنتاجي للأصول الثابتة (الممتلكات والمنشآت والآلات والمعدات).
- القيم العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية.
- مخصص التزامات الضمان.

٢- قد تتغير التقديرات المحاسبية مع تغير الظروف أو زيادة الخبرة ولذلك فإن التغيير في التقدير المحاسبي لا يتم بأثر رجعي للفترات السابقة لأنه ليس تصحيحاً لخطأ.

### حالة رقم (٢):

أنشئت شركة التقوى في أول يناير ٢٠١٥، وعند إعدادها للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر قدرت الشركة الحياة الإنتاجية لآلاتها ومعدات كما يلي:

المباني	١٥ سنة
المصنع والآلات	١٠ سنوات
الأثاث والتجهيزات	٧ سنوات

وفي أول يناير ٢٠١٨ قررت مراجعة الحياة الإنتاجية للأصول ولهذا الغرض تعاقدت مع خبراء تقييم خارجيين لإعادة تقدير الحياة الإنتاجية الباقية للأصول في بداية ٢٠١٨ كالآتي:

المباني	١٠ سنوات
المصنع والآلات	٧ سنوات
الأثاث والتجهيزات	٥ سنوات

وتستخدم الشركة طريقة القسط الثابت في الإهلاك علماً بأن التكلفة الأصلية للأصول كانت كما يلي:

المباني ١٥ مليون جنيه - المصنع والآلات ١٠ مليون جنيه، والأثاث والتجهيزات ٣,٥ مليون جنيه.

المطلوب: حساب التأثير على قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ إذا قررت الشركة تغيير الحياة الإنتاجية للأصول السابقة وفقاً لتوصيات الخبراء وبفرض عدم وجود قيمة للخردة.

الحل:

١- أعباء الإهلاك السنوي قبل التغيير في التقدير كانت كما يلي:

$$\text{المباني} \quad \frac{15}{15} \text{ مليون جنيه} = 1.000.000 \text{ جنيه}$$

$$\text{المصنع والآلات} \quad \frac{10}{10} \text{ مليون جنيه} = 1.000.000 \text{ جنيه}$$

$$\text{الأثاث والتجهيزات} \quad \frac{3.5}{7} \text{ مليون جنيه} = 500.000 \text{ جنيه}$$

$$\underline{\underline{(أ) \quad 2.500.000}}$$

٢- أعباء الإهلاك السنوي المعدل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

$$\text{للمباني} \quad = \frac{15 \text{ مليون} - 3 \times \text{مليون}}{10} = 1.200.000 \text{ جنيه}$$

$$\text{للمصنع والآلات} = \frac{10 \text{ مليون} - 3 \text{ مليون}}{7} = 1000000 \text{ جنيه}$$

$$\text{للأثاث والتجهيزات} = \frac{3.5 \text{ مليون} - 0.5 \text{ مليون}}{5} = 400000 \text{ جنيه}$$

$$\text{(ب) } \underline{2600000}$$

ج- التأثير على القوائم المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

$$= \text{(ب) - (أ)}$$

$$= 2600000 - 2500000 = 100000 \text{ جنيه}$$

٣- ربما توجد بعض الحالات التي قد توجد فيها صعوبة في التمييز بين التغييرات في أسس القياس (أي سياسات المحاسبة) والتغييرات في التقديرات وفي مثل هذه الحالات يعالج التغيير كتغير في التقدير.

٤- يتم تسوية التغييرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي عدلت فيها التقديرات إذا كانت ذات علاقة بالفترات المقبلة إذا كانت هي الأخرى متأثرة.

### حالة رقم (٣):

في أول يناير ٢٠١٥ اشترت الشركة معدات خدمة شاقة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه وفي تاريخ التركيب قدرت الحياة الإنتاجية للأصل بمدة ١٠ سنوات وقيمة الخردة ٤٠٠٠٠٠ جنيه وطبقا لذلك يكون الإهلاك السنوي ٣٦٠٠٠ جنيه عبارة عن (٤٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠٠) / ١٠ سنوات.

وفي أول يناير ٢٠١٩ (أي بعد أربع سنوات) من استخدام المعدات قررت الشركة مراجعة الحياة الإنتاجية للمعدات وقيمة الخردة وباستشارة الخبراء الفنيين في هذا المجال أشاروا إلى أن الحياة الإنتاجية الباقية للمعدات في أول يناير ٢٠١٩ كانت ٧ سنوات وقيمة الخردة ٤٦٠٠٠٠ جنيه. المطلوب: حساب الإهلاك السنوي المعدل عن سنة ٢٠١٩ والسنوات المستقبلية.

### الحل:

يحسب الإهلاك السنوي المعدل عن سنة ٢٠١٩ وما بعدها على أساس الصيغة التالية:

$$\text{الإهلاك السنوي المعدل} = \frac{\text{صافي القيمة الدفترية في أول يناير ٢٠١٩} - \text{القيمة المعدلة للخردة}}{\text{الحياة الإنتاجية الباقية}}$$

صافي القيمة الدفترية في أول يناير ٢٠١٩

$$= 400000 - (36000 \times 4 \text{ سنوات}) = 256000 \text{ جنيه}$$

$$\text{حيث الإهلاك السنوي} = \frac{400000 - 256000}{10} = 36000 \text{ جنيه}$$

الإهلاك السنوي المعدل عن سنة ٢٠١٩ وما بعدها:

$$30000 \text{ جنيه} = \frac{46000 - 206000}{7} =$$

الإفصاحات بالنسبة للتغيرات في التقديرات المحاسبية:

ينبغي على المنشأة الإفصاح عن المبالغ وطبيعة التغيرات في التقديرات المحاسبية - كذلك - عليها الإفصاح عن التغيرات المتعلقة بالفترة المستقبالية ما لم تكن عملية - وتعريف "غير عملية" الذي تم إيضاحه بالنسبة لأغراض التغيير في السياسة المحاسبية ينطبق في حالة التغيرات في التقديرات المحاسبية كذلك.

### ٣/٢ تصحيح الأخطاء للفترة السابقة

١- قد تنشأ الأخطاء في الاعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح عن البنود الظاهرة في القوائم المالية، فإذا كانت القوائم المالية تحتوي على أخطاء جوهرية أو أخطاء غير جوهرية تحقق عرضاً معيناً فإنها حينئذ لا تتفق مع المعايير الدولية للتقارير المالية، ويمثل سوء العرض أو إغفال بعض البنود أن تكون جوهرية إذا كانت بمفردها أو بجمعها مع أمور أخرى يمكنها التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

٢- اكتشاف الأخطاء الناتجة المتعلقة بفترة سابقة يتم تصحيحها بإعادة صياغة الأرقام المقارنة في القوائم المالية عن السنة التي اكتشف فيها الخطأ، ما لم تكن غير عملية - حسب التعريف الدقيق لمصطلح غير عملي الوارد في هذا المعيار.

٣- الإفصاح بالنسبة لتصحيح أخطاء الفترة السابقة:

بالنسبة لتصحيح أخطاء الفترة السابقة فإن المعيار المحاسبية الدولي رقم (٨) فقرة (٤٩) يتطلب الإفصاح عن:

- طبيعة خطأ الفترة السابقة.
- كل فترة معروفة - إلى الدرجة التي يكون فيها عملياً - مبلغ التصحيح.
- بالنسبة للمنشآت التي تطبق المعيار المحاسبية الدولي رقم (٣٣) فإنه بالنسبة لربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة يتم تعديلها.
- مبلغ التصحيح في بداية الفترة الأسبق المعروضة.
- إذا كان التعديل بأثر رجعي غير عملي - بالنسبة لفترة سابقة معينة - فإنه يجب إيضاح الظروف التي أدت لذلك ووصف كيف ومتى تم تصحيح الخطأ.

### حالة رقم (٤):

لاحظ المراجع الداخلي للشركة في سنة ٢٠١٨ أن الشركة قد أغفلت القيد في الدفاتر لحساب مصروف استهلاك لسنة ٢٠١٧ بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه لأصل غير ملموس.

- المعلومات المستخرجة من قوائم الدخل عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ٢٠١٨ قبل التصحيح كانت كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٧	بيان
٣٠٠٠٠٠	٣٤٥٠٠٠	إجمالي الربح
(٩٠٠٠٠)	(٩٠٠٠٠)	مصروفات إدارية وعمومية
(٣٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠)	مصروفات بيع وتوزيع
(٣٠٠٠٠)	-	استهلاك
١٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	صافي الربح قبل ضرائب الدخل
(٣٠٠٠٠)	(٤٥٠٠٠)	ضرائب الدخل
١٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	صافي الربح

- الأرباح المحتجزة للشركة لسنتي ٢٠١٧، ٢٠١٨ قبل تصحيح الخطأ كانت كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٧	بيان
٢٢٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	أرباح محتجزة بداية السنة
٣٤٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	أرباح محتجزة نهاية السنة

- سعر ضريبة الدخل المطبق على الشركة هو ٢٠٪ لجميع السنوات.

المطلوب: بيان تصحيح الخطأ وإعادة تقديم القوائم المالية للشركة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) والمعيار المصري (٥).

يتم تصحيح الخطأ وإعادة تقديم القوائم المالية للشركة وفقاً للمعيار المحاسبي كما يلي:

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٠١٨	٢٠١٧	بيان
٣٠٠٠٠٠	٣٤٥٠٠٠	إجمالي الربح
١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	مصروفات إدارية ومصروفات بيع وتوزيع شاملة الاستهلاك (انظر الشرح أدناه) بالملاحظات على الحل
١٥٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠	صافي الربح قبل ضرائب الدخل
(٣٠٠٠٠)	(٣٩٠٠٠)	(-) ضرائب الدخل
١٢٠٠٠٠	١٥٦٠٠٠	صافي الربح

قائمة التغيرات في حقوق الملكية (أعمدة الأرباح المحتجزة فقط)

٢٠١٨	٢٠١٧	بيان
٢٢٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	رصيد أرباح محتجزة أول المدة (حسب المقرر سابقاً) تصحيح الخطأ صافي من ضرائب الدخل بمبلغ ٦٠٠٠ (انظر الملاحظة أدناه)

(٢٤٠٠٠)	--	رصيد أرباح محتجزة أول المدة (بعد التعديل)
٢٠١٠٠٠	٤٥٠٠٠	صافي الربح
١٢٠٠٠٠	١٥٦٠٠٠	رصيد أرباح محتجزة آخر المدة
٣٢١٠٠٠	٢٠١٠٠٠	

ملاحظات على الحل:

أغلقت الشركة قيد عبء الاستهلاك بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ٢٠١٧ وتم تعديل القوائم المالية لسنة ٢٠١٧ لتصحيح هذا الخطأ.

الإيضاح: طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) المعدل والمعيار المصري (٥) فإن مبلغ التصحيح للخطأ المتعلق بالفترات السابقة يجب التقرير عنه بتسوية الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة والمعلومات المقارنة يجب تعديلها أيضاً ما لم يكن هذا الأمر غير عملي وتتم عملية التعديل في إعداد القوائم المالية والإفصاح المتعلق بها كما يلي:

- كما تم عرضه في قائمة التغييرات في حقوق الملكية (عمود الأرباح المحتجزة فقط) كانت الأرباح في البداية ٢٤٠٠٠ جنيه الذي يمثل مبلغ الخطأ، ٣٠٠٠٠٠ جنيه وتكون الضريبة على الدخل عليها ٦٠٠٠ جنيه  $(٣٠٠٠٠٠ \times ٢٠\%)$ .
- المبالغ المقارنة في قائمة الدخل كانت معدلة كالآتي:

المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع شاملة:	
الإهلاك قبل التصحيح	١٢٠٠٠٠٠ جنيه
مبلغ التصحيح	٣٠٠٠٠٠ جنيه
القيمة بعد التصحيح	١٥٠٠٠٠٠ جنيه
ضرائب الدخل قبل التصحيح	٤٥٠٠٠٠ جنيه
(-) مبلغ التصحيح	(٦٠٠٠٠) جنيه
بعد التصحيح	٣٩٠٠٠٠ جنيه



## أسئلة وتدريبات

## أسئلة متعددة الاختيار:

- (١) غيرت شركة التوحيد والنور طريقة تقييم المخزون من طريقة المتوسط المرجح إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً، ويتم المحاسبة عن هذا التغيير كالاتي:
- أ - تغيير تقدير محاسبي وتتم المحاسبة عنه بشكل مستقبلي.  
 ب- تغيير في السياسات المحاسبية وتتم المحاسبة عنه بشكل مستقبلي.  
 ج- تغيير في السياسات المحاسبية وتتم المحاسبة عنه بأثر رجعي.  
 د- تتم المحاسبة عنه لتصحيح الخطأ والمحاسبة عنه بأثر رجعي.
- (٢) لا يشمل التغيير في السياسات المحاسبية:
- أ - التغيير في الحياة الإنتاجية لأصل ثابت من ١٠ سنوات إلى ٧ سنوات.  
 ب- التغيير في طريقة تقييم المخزون من الوارد أولاً صادر أولاً إلى طريقة المتوسط المرجح.  
 ج- التغيير في طريقة تقييم المخزون من طريقة المتوسط المرجح إلى طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً.  
 د- التغيير من اتفاق الدفع كحافز في أعياد الميلاد بواقع شهر واحد للأفراد قبل نهاية السنة إلى ممارسة الدفع نصف شهر راتب فقط.
- (٣) عندما تغير شركة مساهمة سياستها المحاسبية اختارياً عليها:
- أ - إخطار المساهمين قبل اتخاذ القرار.  
 ب- المحاسبة عنها بأثر رجعي.  
 ج- معالجة آثار التغيير كبنء غير عادي.  
 د- معالجته بأثر رجعي وتسوية أثر التغيير في الفترة الحالية والفترات المستقبلية.
- (٤) عندما يكون من الصعب التفرقة بين تغيير التقدير والتغيير في السياسة المحاسبية حينئذ ينبغي على المنشأة:
- أ - معالجة كل التغيير كتغير في التقدير المحاسبي مع الإفصاح المحاسبي المناسب.  
 ب- تقسيم -على أساس معقول- المبالغ الخاصة بتغيير التقدير وتغيير السياسة المحاسبية ومعالجة كل منهما تبعاً لذلك.  
 ج- معالجة كل التغيير كتغير في السياسة المحاسبية.  
 د- لما كان هذا التغيير خليطاً من نوعين من التغييرات فمن الأفضل تجاهله في سنة التغيير على أن تنتظر المنشأة للسنة التالية لترى كيف يحدث التغيير وحينئذ تعالجه بناء على ذلك.
- (٥) عندما يقوم خبير تقييم مستقل بنصح المنشأة أن قيمة الخردة للآلات والمعدات والأملك قد تغيرت بشكل سيئ جداً، لهذا فإن التغيير جوهري وعلى المنشأة عمل الآتي:
- أ - أن تغير بأثر رجعي عبء الإهلاك على أساس قيمة الخردة المعدلة.  
 ب- أن تغير عبء الإهلاك ومعالجته كتصحيح لخطأ.

ج- أن تغير الإهلاك السنوي عن السنة الحالية والسنوات المستقبلية.  
د- تجاهل أثر التغيير على الإهلاك السنوي لأن التغييرات في قيم الخردة سوف تؤثر عادة على المستقبل فقط.

(٦) تسويات السنوات السابقة التي تؤثر على أرقام صافي الربح للسنوات السابقة:

- أ - يتم الإفصاح عنها كتسويات للسنة الحالية والسنوات التالية.  
ب- تعالج في السنوات التالية فقط.  
ج- لا يتم الإفصاح عنها في الجزء المخصص بالربح العادي في قائمة الدخل.  
د- تؤدي دائما إلى تغير في حساب الضريبة المستحقة على الدخل.  
هـ- لا شيء مما سبق.

(٧) إحدى الشركات اشترت مبنى في عام ٢٠٠٨ وقررت استخدام طريقة مجموع أرقام السنوات لاحتساب الإهلاك. وبعد مرور ١٠ سنوات قررت التحول إلى طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك. وفي هذه الحالة يظهر رصيد حساب مجمع الإهلاك للمباني في نهاية السنة التي تم فيها التغيير مساويا ل:

- أ - مصروف الإهلاك لمدة ١٠ سنوات على أساس القسط الثابت / وتظهر قائمة الدخل خسارة نتيجة التغيير في السياسات المحاسبية.  
ب- مصروف الإهلاك لمدة سنة واحدة على أساس القسط الثابت مضافا إليه مصروف الإهلاك لمدة ٩ سنوات على أساس مجموع أرقام السنوات.  
ج- مصروف الإهلاك لمدة ١٠ سنوات على أساس القسط الثابت، وتظهر قائمة الأرباح المرحلة تعديلا لرصيد أول المدة.  
د- لا شيء مما سبق

(٨) أي مما يلي يعتبر تغييرا في السياسات المحاسبية له أثر رجعي على قياس الربح:

- أ - التغيير في سياسة المحاسبة عن الإيجارات.  
ب- التغيير من طريقة الوارد أخيرا صادر أولا إلى أي طريقة أخرى من طرق حساب تكلفة المخزون.  
ج- التغيير في سياسة احتساب الإهلاك.  
د- التغيير في سياسة المحاسبة عن فوائد القروض.  
هـ- لا شيء مما سبق.

(٩) أي مما يلي يعتبر تغييرا في التقديرات المحاسبية:

- أ - التغيير في طريقة احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من نسبة من المبيعات الآجلة إلى نسبة من رصيد العملاء.  
ب- التغيير من طريقة القسط المتناقص إلى القسط الثابت لاحتساب الإهلاك.  
ج- اختيار طريقة نسبة الاكتمال للمحاسبة عن العقود طويلة الأجل.

د- التغيير من طريقة رسملة تكلفة الاقتراض إلى اعتبارها مصروفا إيراديا.

ه- لا شيء مما سبق.

(١٠) في ٢٠١٦/١/١ اشترت شركة آلة بتكلفة إجمالية ٦٠٠٠٠ جنيته وقد قدر عمرها الإنتاجي في هذا التاريخ بخمس سنوات دون أن يكون لها قيمة تخريدية وقد استخدمت الشركة طريقة مجموع أرقام السنوات لإهلاك الآلة خلال عام ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، وفي عام ٢٠١٩ تم التحول إلى طريقة القسط الثابت.

ما هو مقدار الأثر المتراكم لهذا التغيير في ظل تجاهل أثر الضريبة:

أ - صفر. ب- ١٢٠٠٠ ج- ١٠٢٠٠ د- ١٨٠٠٠

ه- لا شيء مما سبق.

(١١) في الحالة السابقة، ما هو الأثر المتراكم إذا كانت الضريبة على الدخل ٣٠٪:

أ - ٨٤٠٠ ب- ٩٦٠٠ ج- ٧٢٠٠ د- ١٠٠٠٠

ه- لا شيء مما سبق.

### حالات عملية محلولة

#### حالة رقم (١):

قامت شركة الهدى خلال عام ٢٠١٦ بتغيير سياستها المحاسبية الخاصة بكيفية معالجة تكاليف الاقتراض المباشرة المتعلقة بإنشاء أصل ثابت طويل الأجل ما زال تحت الإنشاء، وكانت الشركة تقوم برسملة تكاليف الاقتراض بعد خصم ضريبة الدخل وقررت اعتبارها مصروف في نفس سنة حدوثها، فإذا علمت ما يلي:

١- قامت الشركة برسملة تكلفة الاقتراض البالغة ٥٠٠٠٠ جنيته في عام ٢٠١٥، وكذلك رسملة ٨٠٠٠٠ جنيته من الفوائد في السنوات التي تسبق عام ٢٠١٥.

٢- أظهرت السجلات المحاسبية للشركة في عام ٢٠١٦ أرباح من نشاطها العادي قبل الفوائد والضرائب بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيته وفوائد مدفوعة بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيته (تخص عام ٢٠١٦ فقط) وضريبة دخل بمبلغ ٦٨٠٠٠ جنيته.

٣- سعر الضريبة ٢٠٪ ولم يتم حساب إهلاك لأن الأصل الثابت لم يعمل بعد.

٤- بيانات عن سنة ٢٠١٥:

٢٥٠٠٠٠	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب
--	(-) فوائد مدفوعة (يتم رسملتها)
٢٥٠٠٠٠	صافي الربح بعد الفوائد
(٥٠٠٠٠)	(-) ضريبة الدخل ٢٠٪
٢٠٠٠٠٠	صافي الربح بعد الضرائب

٥- بلغ رصيد أول المدة للأرباح المرحلة لعام ٢٠١٥ مبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ جنييه ورصيد آخر المدة ٨٠٠٠٠٠٠ جنييه.

المطلوب: اظهر أثر التغيير في السياسات المحاسبية على قائمة الدخل والأرباح المحتجزة.

الحل:

بيانات قائمة الدخل

٢٠١٦	٢٠١٥	
٤٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	الربح قبل الفوائد والضرائب
(٦٠٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠٠)	(-) فوائد مدفوعة
٣٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	صافي الربح بعد الفوائد
(٦٨٠٠٠٠)	(٤٠٠٠٠٠)	(-) ضريبة الدخل ٢٠%
٢٧٢٠٠٠	١٦٠٠٠٠	صافي الربح بعد الضرائب

قائمة الأرباح المرحلة

٢٠١٦	٢٠١٥	
٨٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	(١) رصيد أول المدة للأرباح المرحلة قبل التعديل (±)
	٦٤٠٠٠	(٢) صافي الأثر بعد خصم ضريبة الدخل: في عام ٢٠٠٥ $(٨٠ \times ٨٠٠٠٠) \%$ في عام ٢٠٠٦ عبارة عن $(٥٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠) \times ٨٠ \%$
١٠٤٠٠٠	٥٣٦٠٠٠	رصيد أول المدة للأرباح المرحلة بعد التعديل +
٦٩٦٠٠٠	١٦٠٠٠٠	صافي الربح (من قائمة الدخل)
٢٧٢٠٠٠	٦٩٦٠٠٠	رصيد أرباح مرحلة آخر المدة

حالة رقم (٢): التطبيق المستقبلي لتغيير في السياسة المحاسبية عندما لا يكون التطبيق بأثر رجعي ممكنا من الناحية العملية:

غيرت شركة روزانا أثناء عام ٢٠١٧ سياستها المحاسبية الخاصة بإهلاك أصل ثابت لتطبيق منهج مكونات يتصف بدرجة أعم وأشمل مع تبني نموذج إعادة التقييم في الوقت ذاته. وفي السنوات السابقة لعام ٢٠١٧، لم تكن سجلات أصول الشركة مفصلة بدرجة كافية لتطبيق المنهج بشكل كامل، وفي نهاية ٢٠١٦، كلفت الإدارة إحدى الجهات بإجراء مسح هندسي وفر معلومات حول المكونات المحتفظ بها وقيمتها العادلة، والقيم المختلفة التقديرية والمبالغ القابلة للإهلاك في بداية

٢٠١٧، ومع ذلك لم يوفر المسح أساساً كافياً يمكن من تقدير تكلفة تلك المكونات التي لم تتم محاسبتها بشكل منفصل سابقاً، ولم تسمح السجلات الموجودة قبل المسح بإعادة إنشاء هذه المعلومات. وبحث إدارة الشركة كيفية محاسبة كل من جانبي التغيير المحاسبي وقررت أنه لم يكن من الممكن عملياً محاسبة التغيير إلى منهج مكونات أكثر اكتمالاً بأثر رجعي أو محاسبة ذلك التغيير مستقبلياً من أي تاريخ سابق لبداية عام ٢٠١٧، أيضاً فإن التغيير من نموذج تكاليف إلى نموذج إعادة تقييم مطلوب محاسبته مستقبلياً، ولذلك فقد انتهت الإدارة إلى أنه ينبغي عليها تطبيق السياسة الجديدة مستقبلياً منذ بداية عام ٢٠١٧.

نسبة ضريبة الدخل هي ٣٠٪ فرضاً

المطلوب: إظهار أثر التغيير المحاسبي السابق

الحل:

الأصول الثابتة:	
٢٥٠٠٠	التكلفة
(١٤٠٠٠)	الإهلاك
١١٠٠٠	صافي القيمة الدفترية
١٥٠٠	صافي الإهلاك المستقبلية عن عام ٢٠١٧ (أساس قديم)
	<u>بعض نتائج المسح الهندسي:</u>
١٧٠٠٠	التقييم
٣٠٠٠	القيمة المتبقية التقديرية
٧	متوسط العمر المتبقي للأصل (بالسنوات)
	نفقة الإهلاك على الأصول الثابتة الموجودة عن عام ٢٠١٧:
٢٠٠٠	(أساس جديد) أي $(٣٠٠٠ - ١٧٠٠٠) \div ٧$ سنوات

الإيضاحات:

منذ بداية عام ٢٠١٧، غيرت الشركة سياستها المحاسبية لإهلاك الأصول الثابتة لتطبيق منهج مكونات أكثر اكتمالاً مع تطبيق نموذج إعادة التقييم في الوقت ذاته. وتتبنى الإدارة وجهة النظر التي تقول إن هذه السياسة توفر معلومات موثوقة وملائمة لأنها تتعامل بشكل أدق مع مكونات الأصول الثابتة ومبنية على قيم محدثة. وقد تم تطبيق السياسة مستقبلياً منذ بدء عام ٢٠١٧ لأنه لم يكن من الممكن عملياً تقدير تأثيرات تطبيق السياسة سواء بأثر رجعي أو مستقبلياً من أي تاريخ أسبق. وبناءً عليه فإن تبني السياسة الجديدة ليس له تأثير على السنوات السابقة. ويتمثل التأثير على السنة الجارية في زيادة المبلغ المرسل للأصول الثابتة في بداية العام بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه، وزيادة مخصص الضرائب المؤجلة في بداية المدة بمبلغ ١٨٠٠ جنيه وتكوين فروق إعادة تقييم في بداية السنة بمبلغ ٤٢٠٠ جنيه وزيادة نفقة الإهلاك بمبلغ ٥٠٠ جنيه وخفض نفقة الضريبة بمبلغ ١٥٠ جنيه.

## حالة رقم (٣):

اكتشفت الشركة (ب) خلال عام ٢٠١٢ أن بعض المنتجات التي تم بيعها خلال عام ٢٠١١ قد تم إدراجها بالخطأ ضمن مخزون ٣١ ديسمبر بمبلغ ٦٥٠٠. وقد أظهرت دفاتر حسابات الشركة (ب) عن عام ٢٠١٢ مبيعات بمبلغ ١٠٤٠٠٠ وتكلفة بضاعة مباعة بمبلغ ٨٦٥٠٠ (تتضمن خطأ في رصيد مخزون أول المدة بمبلغ ٦٥٠٠) وبلغت ضريبة الدخل ٥٢٥٠.

كما أظهرت شركة (ب) الآتي في عام ٢٠١١:

٧٣٥٠٠	مبيعات
(٥٣٥٠٠)	تكلفة بضاعة مباعة
٢٠٠٠٠	الربح قبل الضرائب
(٦٠٠٠)	ضرائب الدخل ٣٠٥
١٤٠٠٠	صافي الربح

١- بلغ رصيد أول المدة في عام ٢٠١١ للأرباح المرحلة مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيهه ورصيد آخر المدة للأرباح المرحلة مبلغ ٣٤٠٠٠ جنيهه.

٢- سعر الضريبة ٣٠٪.

المطلوب: تحديد وقياس أثر تصحيح الأخطاء السابقة. الحل:

بيانات قائمة الدخل

٢٠١٢	٢٠١١ معدلة	
١٠٤٠٠٠	٧٣٥٠٠	مبيعات
(٨٠٠٠٠)	(٦٠٠٠٠)	تكلفة بضاعة مباعة
٢٤٠٠٠	١٣٥٠٠	الربح قبل ضرائب الدخل
(٧٢٠٠)	(٤٠٥٠)	(-) ضريبة الدخل ٣٠٪
١٦٨٠٠	٩٤٥٠	صافي الربح

بيانات من قائمة الأرباح المحتجزة

٢٠١٢	٢٠١١ معدلة	
٣٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	رصيد أرباح مرحلة أول المدة قبل التعديل تصحيح خطأ: (الصافي بعد خصم ضريبة الدخل بمبلغ ١٩٥٠ جنيهه)

(٤٥٥٠)	--
٢٩٤٥٠	٢٠٠٠٠
١٦٨٠٠	٩٤٥٠
٤٦٢٥٠	٢٩٤٥٠

$$\text{الصافي} = ٦٥٠٠ - ١٩٥٠ =$$

رصيد أول المدة للأرباح المرحلة بعد التعديل

صافي الربح (من قائمة الدخل)

رصيد آخر المدة للأرباح المرحلة

# الفصل السابع

## المحاسبة عن التغير في مستويات الأسعار<sup>(١)</sup>

(١) يراجع:

د. صفا محمود السيد حامد، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة "الجذور والحلول"، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.



**مقدمة:**

هناك مشكلات عديدة تواجه الفكر المحاسبي شأنه في ذلك شأن كل العلوم الاجتماعية التي تتأثر دائما وتتفاعل مع البيئة المحيطة في تطورها المستمر، وما يحدث فيها من تغيرات ولقد كانت ولا تزال هذه المشكلات موضع دراسة وبحث مستمر من قبل الهيئات العلمية والمهنية والمتخصصة في هذا المجال، ومن أهم تلك المشكلات والتي ألفت بظلال كثيفة على مجال البحث في المحاسبة مشكلة الارتفاع المستمر في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود والنتائج عن التضخم وما أحدثه من آثار سلبية على البيانات المحاسبية.

فالقوائم المالية ما زالت تعد وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي من أهمها مبدأ التكلفة التاريخية الذي يقضي بأن الأصول تظهر في القوائم المالية بالتكلفة التي دفعت في سبيل الحصول عليها بغض النظر عن الآثار الناتجة عن التقلبات في الأسعار، أيضاً تعد القوائم المالية في ظل فرضية "ثبات وحدة النقد" بمعنى افتراض أن وحدة النقد لها نفس القوة الشرائية في السنوات المختلفة وهو الفرض الذي لا يتحقق في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار.

وكنتيجة مباشرة لتأثير ذلك على نفعية القوائم المالية بدأ الفكر المحاسبي النظري والتجريبي في تحليل تلك المشكلة لاقتراح الحلول المناسبة لها، وبالرغم من الحلول العديدة المقترحة إلا أن التطبيق العملي ما زال فقيراً في هذا الشأن.

ولأجل ذلك يهدف هذا الفصل إلى التعرف على الأبعاد الأساسية لتلك المشكلة هذا بالإضافة إلى التعرف على المعالجات المحاسبية لها.

ولتحقيق هذا الهدف قسم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الإطار النظري للتغير في مستويات الأسعار.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للتغير في مستويات الأسعار.

## المبحث الأول

### الإطار النظري للتغير في مستويات الأسعار

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على:

- البعد الاقتصادي لمشكلة التغيرات في مستويات الأسعار.
- البعد المحاسبي لمشكلة التغيرات في مستويات الأسعار.

### أولاً: البعد الاقتصادي لمشكلة التغيرات في مستويات الأسعار:

حاول الاقتصاديون تحديد أسباب معينة للتضخم من خلال عرض نظريات اقتصادية مختلفة

لتبرير ذلك من أهمها:

١/١: الطلب المتزايد:

في كتاب النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود والمنشور عام ١٩٣٦ وضع كينز اللبنة الأولى لأسباب التضخم حيث أشار إلى أن كمية الطلب كفيلة بتحديد كمية الإنتاج والتي بدورها تؤثر على مستوى العمالة ومن ثم على الأسعار، وقد دعم ذلك هيكس حيث أشار إلى أنه عند مستوى الاستخدام التام للأفراد ورؤوس الأموال؛ فإن زيادة الطلب على البضائع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

٢/١: زيادة التكاليف:

تسبب زيادة التكاليف ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الأجور بسبب وجود نقابات عمال قوية وبسبب استجابة الحكومة للمطالبات المستمرة برفع الأجور، يؤدي ذلك إلى ارتفاع في أسعار السلع حيث إن الأجور تعتبر نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج.

٣/١: زيادة كمية النقود:

يرى أصحاب المذهب النقدي أن التضخم لا يمكن أن يستمر طويلاً بدون النقود التي تغذيه ولذلك يرى أصحاب هذا المذهب بأن التضخم ينتج من توافر كمية كبيرة من النقود تسبب ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات دون أن يصاحب ذلك تغيير في حجم الإنتاج.

٢- الأرقام القياسية:

تعكس الأرقام القياسية لأسعار التغيرات في مستويات الأسعار (إلى التغيرات في القوة الشرائية لوحدته النقد) بين سنتين متتاليتين على الأقل ويطلق على السنة الأولى سنة الأساس والسنة الثانية تسمى سنة المقارنة، ويتم قياس الأرقام القياسية للأسعار باستخدام أسعار مجموعة من السلع الأساسية في سنتي الأساس والمقارنة، وترجيحهم بكميات سنة الأساس، أو بكميات سنة المقارنة، أو بكميات سنة الأساس والمقارنة معاً، ويعتمد ذلك على الطريقة المستخدمة في القياس.

أ - الأرقام القياسية الخاصة للأسعار:

وتعكس هذه الأرقام التغيرات في مستويات الأسعار لنوع واحد من السلع أو لمجموعة معينة من السلع ذات مواصفات مشتركة مثال ذلك الأرقام القياسية لأسعار السيارات، الأرقام القياسية لأسعار

التجزئة، الأرقام القياسية لأسعار الجملة.

ونظرا لأن هذه الأرقام تعكس التغيرات في أسعار نوع واحد من السلع أو عدد محدود منها، لذلك يمكن القول بأن هذا النوع من الأرقام القياسية يعكس التغيرات في مستويات الأسعار الناتجة عن التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد (التضخم) بالإضافة إلى التغيرات في الأسعار الناتجة عن التطورات الفنية والتكنولوجية في هذه السلع.

ب- الأرقام القياسية العامة للأسعار:

وتعكس هذه الأرقام التغيرات في المستوى العام لأسعار مجموعة من السلع والخدمات الأساسية المتوفرة في الدولة وحيث أن هذه الأرقام تعكس التغيرات في مستويات أسعار السلع الأساسية المتوفرة في الدولة لذلك فإنه يمكن القول بأنها تعكس فقط التغيرات في مستويات الأسعار الناتجة عن التضخم ولا تعكس التغيرات الناتجة عن التطورات الفنية والتكنولوجية لبعض من هذه السلع والخدمات.

وفى ضوء ما سبق يمكن القول إنه لإزالة آثار التضخم يجب الاعتماد على الأرقام القياسية العامة للأسعار وليس على الأرقام القياسية الخاصة للأسعار لأن الأرقام القياسية العامة تعكس فقط التغيرات في الأسعار الناتجة عن التضخم بينما الأرقام القياسية الخاصة للأسعار تعكس التغيرات في الأسعار الناتجة عن التضخم بالإضافة إلى التغيرات في الأسعار الناتجة عن تطور السلع أو تغير أذواق المستهلكين.

### ثانياً: البعد المحاسبي لمشكلة التغيرات في مستويات الأسعار:

١- أسباب تأثير تلك المشكلة على المحاسبة:

التضخم ظاهرة اقتصادية أثرت على المحاسبة للعلاقة التي تربط الاثنين معا من ناحية، ولامتداد المحاسبة على بعض المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي تدعم تجاهل تلك الظاهرة في التطبيق المحاسبي.

وتعتبر الفروض أو المبادئ التالية من أكثر المفاهيم المحاسبية اصطداماً بالتغيرات في مستويات الأسعار:

- فرض ثبات وحدة النقد. - مبدأ التكلفة التاريخية.

فرض ثبات وحدة النقد:

تتخذ المحاسبة من النقود وحدة للقياس وأساس لتسجيل الأحداث الاقتصادية وذلك باعتبارها وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيم ويفترض المحاسبون أن قيمة وحدة النقد المتخذة كأساس للقياس ثابتة ولا تتغير من فترة إلى أخرى.

وبالرغم من افتراض المحاسبون ذلك إلا أن الواقع يمثل العكس فوحدة النقد ليست مقياساً ثابتاً وإنما مقياس متغير لأن قيمتها تتمثل في قوتها الشرائية والتي تتغير من فترة إلى أخرى تبعا للتغير في مستويات الأسعار واتجاهه نقصاً أو زيادة.

وقد جعل ما سبق عملية المقابلة بين المصروفات والإيرادات عملية غير مجدية، فمثلا لا يصح

أن نقابل ١٠ حبات تفاح بثمانية حبات برتقال ونقول النتيجة حبتان وبالمثل مقارنة جنيه سنة ١٩٨٠ بجنيه سنة ٢٠٠٠ وهذا يعني أن إجراءات المحاسبة التقليدية فى ظل تغيرات الأسعار تجمع أرقام غير معبر عنها بنفس النوع من وحدة القياس.

وقد أشار إلى ذلك معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي حيث ذكر أن الدولار كأسلوب من أساليب القياس مرن وغير مستقر، فإذا نظرنا إلى الدولار على أساس مقدرته على شراء السلع والخدمات، فإنه يعبر عن أشياء مختلفة فى التواريخ المختلفة، وعليه يكون من المناسب أن نميز بين دولار عام ١٩٤٠ ودولار عام ١٩٦٠ وهكذا حيث أن كلا منهما يمثل كمية مختلفة من القوة الشرائية العامة أى يمثل كمية مختلفة من السلع والخدمات وهذه الدولارات فى تواريخ مختلفة يمكن مقارنتها بنفس الطريقة التي تقارن بها عملات دول مختلفة فى تاريخ واحد وإذا كان التغير جوهري فالدولار عند نقطتين مختلفتين من الزمن لا يمكن جمعه أو طرحه أو مقارنته بأية طريقة أخرى نتوقع بواسطتها أن نحصل على نتائج ذات دلالة أو معنى.

مما سبق يتضح لنا أن التزام المحاسبون بفرض ثبات وحدة النقد جعل من التغيرات فى مستويات الأسعار مشكلة لها تأثير واضح على مخرجات المحاسبة ومدى ملازمتها للاستخدامات المتعددة.  
مبدأ التكلفة التاريخية:

يشير مبدأ التكلفة التاريخية إلى سعر الاقتناء فى الماضي والمؤيد بالمستندات أى أن البيانات المثبتة فى الدفاتر تكون بدلالة القيم النقدية التي تتولد عن العمليات المتبادلة مع تجاهل إثر تقلبات الأسعار على هذه البيانات لاعتقاد المحاسبين أن جميع طرق قياس تقلبات الأسعار طرق جزافية ومقاييس سلبية تخضع للتقدير الشخصي وتؤدي إلى نتائج غير مرضية.

وعلى الرغم من أن أنصار هذا المفهوم يرون أن التكلفة التاريخية الناتجة من عملية المبادلة الحقيقية هى أكثر القيم ملائمة وفائدة سواء فى مجال القياس أو التقرير لأنها أكثر موضوعية وتحديداً، بالإضافة إلى أنها لا تكون محلاً للتقدير الشخصي نجد أن هناك العديد من الانتقادات ترجع إلى ما يلي:  
أ - تجاهل التغيرات فى مستويات الأسعار:

فى ظل ظروف التضخم تتناقص القوة الشرائية للنقود وتختلف الأسعار السوقية لبعض الأصول بدرجة كبيرة عن تكلفتها التاريخية، ويؤثر ما سبق على قياس الربح والمركز المالي حيث سينتج عن ذلك أرقاماً لا معنى ولا دلالة لها وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية وتجاهل التغيرات فى مستويات الأسعار يؤدي إلى ما يلي:

- عدم تحقيق مقابلة سليمة بين الإيرادات والمصروفات فالإيرادات خلال الفترة محل القياس وتكاليف الحصول عليها يتم قياسها بوحدات نقدية غير متماثلة من حيث قوتها الشرائية وإن كانت تحمل نفس الاسم ويؤدي هذا إلى التوصل إلى رقم لا معنى ودلالة له يسمى صافي الربح.

فعلى سبيل المثال القوة الشرائية للجنيه فى سنة ١٩٩٨ تختلف عن القوة الشرائية له فى عام ٢٠٠٨ وبالرغم من هذه الحقيقة إلا أنه يتم جمع وطرح تلك الوحدات النقدية غير المتماثلة وهو ما

يتعارض مع مبادئ الحساب الأولية.

- المغالاة في تحديد أرباح الفترة محل القياس وعدم المحافظة على رأس المال الحقيقي أو المادي (ممثلاً في الطاقة الإنتاجية):

ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي بفرض أن شركة قامت باقتناء أصولها الثابتة من عدة سنوات وتمثل في الآتي:

- مباني تكلفتها ٥٠.٠٠٠ جنيه وعمرها الإنتاجي ٥٠ سنة.

- آلات تكلفتها ١٠.٠٠٠ جنيه وعمرها الإنتاجي ٢٠ سنة.

- أثاث تكلفتها ٢.٠٠٠ جنيه وعمرها الإنتاجي ١٠ سنوات.

فإذا افترضنا أن مجمل الربح خلال العام ٦٥.٠٠٠ جنيه وأن عناصر التكلفة ٢٥.٠٠٠ جنيه بخلاف الإهلاك، وأن الأسعار السوقية للأصول الثابتة ٣٠.٠٠٠ جنيه للمباني، ١٥.٠٠٠ جنيه للآلات، ٢.٥٠٠ جنيه للأثاث.

هنا يتم إعداد قائمة الدخل في حالتين هما:

• تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار.

• اخذ التغيرات في الحسابان. **الحل:**

شركة .....

قائمة الدخل

	التكلفة التاريخية	القيمة السوقية
مجمل الربح	٦٥.٠٠٠	٦٥.٠٠٠
عناصر التكلفة بخلاف الإهلاك	٢٥.٠٠٠	٢٥.٠٠٠
	٤٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠
<b>إهلاك:</b>		
إهلاك مباني	٣.٠٠٠	٦.٠٠٠
إهلاك الآلات	٥.٠٠٠	٧.٥٠٠
إهلاك أثاث	٢.٠٠٠	٢.٥٠٠
صافي الربح	٣٠.٠٠٠	٢٤.٠٠٠

ومن قائمة الدخل يتضح لنا أن صافي الربح طبقاً للتكلفة التاريخية بلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه بينما

صافي الربح طبقاً للقيمة السوقية ٢٤.٠٠٠ جنيه ولا شك أن ذلك يعني:

▪ أنه في حالة توزيع صافي الربح المحقق طبقاً للتكلفة التاريخية فإن جزء من الأرباح الموزعة هو في حقيقة الأمر توزيع لجزء من رأس المال وهذا أمر خطير لأنه يعني تعريض رأس المال للنقص وتعريض الشركة في نهاية الأمر للخطر.

▪ إن إخضاع الأرباح المحققة طبقاً للتكلفة التاريخية للضرائب يعني أن جزء من ضريبة الدخل فرض

على رأس المال وليس على الدخل.

▪ أن تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار يؤدي إلى المغالاة في العائد على رأس المال المستثمر بدرجة أكبر من المغالاة في صافي الربح، حيث يتم تضخيم بسط النسبة ممثلاً في صافي الربح وتقليل مقام النسبة عن طريق تقييم الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية (السوقية).

ويؤدي هذا التأثير على العائد على رأس المال المستثمر إلى إظهار أداء المشروعات القديمة بصورة أفضل من أداء المشروعات الأكثر حداثة، حتى ولو كانت تلك المشروعات جميعها متماثلة إلا من حيث تاريخ بدئها النشاط، ولا شك أن المغالاة في العائد على رأس المال المستثمر قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من جانب الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية.

▪ إن تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار يؤدي إلى عدم إظهار الأرباح والخسائر الناتجة من الاحتفاظ بأصول أو بالتزامات تحدد قيمتها بعدد ثابت من وحدات النقد (مثل المدينون والدائنون) وتنتج هذه الأرباح والخسائر من التزام الوحدة الاقتصادية قبل الغير أو التزام الغير قبل الوحدة بسداد مبلغ معين دون النظر لما يمثله من قوة شرائية مع تأجيل السداد لفترة معينة تتناقض خلالها القوة الشرائية لهذا المبلغ. ورغم عدم الاعتراف بتلك الأرباح والخسائر فإن لها آثار بالغة على بعض الوحدات الاقتصادية وخاصة تلك التي تحتفظ بأصول أو التزامات نقدية كبيرة.

ب- عدم توافر البيانات المفيدة لاتخاذ القرار:

إن البيانات المحاسبية ليست هدفًا في حد ذاتها وإنما هي وسيلة يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، فإدارة الوحدة تعتمد بشكل أساسي على البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات المختلفة، كما تعتمد عليها جهات أخرى متعددة مثل المستثمرين والموردين والعملاء والحكومة والمجتمع، وكلما كانت البيانات المحاسبية ملائمة وموثوق فيها كلما كان موقف هذه الجهات أفضل في اتخاذ القرارات السليمة.

ج- عدم وجود أدلة إثبات خارجية لنتائج القياس المحاسبي:

كثيراً ما يدعي مؤيدو التكلفة التاريخية بأنها تتميز بالموضوعية مقارنة بالبدائل الأخرى، ولكن يرى البعض أن الموضوعية يمكن تحقيقها في مدخلات هذا النظام، ولكن لا يمكن تحقيقها في مخرجات هذا النظام؛ نظراً لتعدد البدائل المصاحبة له، بمعنى أدق لا يمكن تبرير الموضوعية في مخرجات هذا النظام.

## المبحث الثاني

### المعالجة المحاسبية للتغير في مستويات الأسعار

يهدف هذا المبحث إلى تحليل المعالجات المحاسبية التي اقترحت في الفكر المحاسبي للتغيرات في مستويات الأسعار من خلال التركيز على نوعين من المعالجات: النوع الأول المعالجة الجزئية، والنوع الثاني المعالجة الشاملة.

#### أولاً: المعالجة الجزئية:

ومن خلال هذه المعالجة يمكن استخدام عدة أساليب من أهمها:

##### ١- تكوين مخصص بشأن الزيادة في تكلفة الأصل:

في ظل هذه الطريقة يتم تجنب مخصص للزيادة في تكلفة الأصل من خلال تحويل نسبة من الفائض المحدد للمخصص، وقد كانت هذه الطريقة مفضلة في المملكة المتحدة في سنة ١٩٥٠م، ومن الانتقادات التي توجه إلى هذه الطريقة أنها لا توضح تأثير التضخم على أرقام الميزانية إلا فيما يتعلق بتكوين هذا المخصص.

##### ٢- إعادة تقييم الأصول:

طبقاً لهذه الطريقة يتم إعادة تقييم دوري للأصول لتصبح معبراً عنها بالقيمة الحالية والتي تقترب من القيمة السوقية لها، هذا ويتفاوت التطبيق لهذه الطريقة من دولة إلى أخرى ومن بند إلى بند آخر للأصول.

##### ٣- قياس عبء الإهلاك على أساس التكلفة الاستبدالية:

طبقاً لهذه الطريقة يتم علاج مشكلة التضخم عن طريق احتساب عبء الإهلاك السنوي على أساس التكلفة الاستبدالية للأصول القابلة للإهلاك، وتواجه تطبيق هذه الطريقة عدة صعوبات من أهمها: أ - عدم الاتفاق بين المحاسبين حول المقصود بالتكلفة الاستبدالية، فهل التكلفة الاستبدالية المستقبلية أم التكلفة الاستبدالية الجارية، وأيضاً الصعوبات المرتبطة بها، فالتكلفة الاستبدالية المستقبلية عند تخريد الأصل يصعب التنبؤ بها، أيضاً صعوبة متعلقة بقياس هذه التكلفة ولاسيما في ظل التقدم الفني والتكنولوجي.

ب- احتساب الإهلاك على أساس التكلفة الاستبدالية لن يوفر الأموال اللازمة لاستبدال الأصل عند التخلص منه، ومع ذلك يمكن الرد على ذلك حيث لا توجد علاقة بين الهدف من احتساب الإهلاك وعملية تمويل الأصل عند الاستبدال.

##### ٤- تقويم المخزون على أساس ما يرد أخيراً بصرف أولاً:

يرى أنصار هذه الطريقة أن المخزون يعتبر من أهم العناصر التي تتأثر بالتغير في مستويات الأسعار، ولما كانت طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً تقضي بأن يتم تسعير ما يصرف من المخزون للبيع أو الاستخدام في الإنتاج بأقدم الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى مقابلة الإيرادات الجارية بتكاليف منخفضة (في حالة استمرار ارتفاع الأسعار) مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح، لذلك يرى البعض أنه يمكن علاج أثر

تقلبات الأسعار على المخزون عن طريق تسعير الوحدات المنصرفة للبيع أو الإنتاج بأسعار أحدث المشتريات وبذلك تتم مقابلة الإيرادات بالتكاليف الجارية مما يؤدي إلى تحديد رقم مجمل الربح يكون أكثر واقعية ودقة.

هذا ويأخذ على هذه الطريقة ما يلي:

أ - أن المخزون يظهر في الميزانية بقيمة بعيدة عن القيم الجارية مما يؤثر على تعبير الميزانية بصدق عن المركز المالي.

ب - أنه في حالة زيادة الكمية المباعة في سنة ما عن الكمية المشتراة خلالها فإن الفرق بين أسعار البيع والتكاليف تصبح كبيرة نتيجة شمول تكلفة المبيعات على جانب من تكاليف السنوات السابقة المنخفضة مما يؤدي إلى تضخيم رقم الربح لهذه السنة وما يترتب على ذلك من زيادة العبء الضريبي.

ج - أن هذه الطريقة تتجاهل التقلبات في المستوى العام للأسعار وهذا يؤدي إلى تضخيم رقم الربح بأكثر من طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً إذا ما حدث انخفاض مؤقت في سعر البضاعة التي تتعامل بها الشركة بينما كان المستوى العام للأسعار يتجه إلى الارتفاع.

د - أنها تتيح الفرصة للإدارة لإدارة الربح المحاسبي من خلال التحكم في قرارات الشراء الخاصة بها. وعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن المعالجات الجزئية تفشل في معالجة مشكلة تقلبات الأسعار بطريقة مرضية، ومن هنا كانت ضرورة التعرف على المعالجات الشاملة.

### ثانياً: المعالجة الشاملة:

من خلال ذلك يمكن استخدام عدة أساليب من أهمها:

أولاً: التكلفة التاريخية المعدلة بالتغيرات العامة في الأسعار:

يستخدم في الفكر المحاسبي عدة مسميات لهذه الطريقة منها: محاسبة المستوى العام للأسعار، ونظام المحاسبة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار وغيرها، وقد ظهرت هذه الطريقة نتيجة لتمسك المحاسبين بالتكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي حيث ظهرت فكرة تعديل التكلفة التاريخية بالمستوى العام للأسعار بتغيير وحدة القياس النقدية الاسمية واستبدالها بوحدة قياس نقدية ذات قوة شرائية عامة تكفل المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال.

ومن هذا المنطق يمكن استقراء الأسس التي تحكم محاسبة المستوى العام للأسعار على النحو التالي:

- أنها ليست بديلاً عن المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية: حيث تعد القوائم المالية المحاسبية على أساس التكلفة التاريخية وباستخدام وحدة النقد الاسمية في ضوء فرض ثبات قوتها الشرائية.
- أنها تبدأ من حيث تنتهي المحاسبة بالتكلفة التاريخية وعلى أساس مجموعة القوائم المالية المعدلة وفقاً لهذا الأساس، فتعدل هذه القوائم بالتغير في المستوى العام للأسعار، وتدرج نتائج التعديل في قوائم المحاسبة التاريخية في أعمدة خاصة أو في قوائم مالية مستقلة تلحق بالقوائم الأصلية.
- أنها تعترف بأثر التضخم على القوائم المالية بالمفهوم الاقتصادي وهو التغير في المستوى العام



للأسعار وبالتالي تغير القوة الشرائية لوحدة النقد، ومن ثم لا تأخذ التغيرات الخاصة في الأسعار في الاعتبار.

- تفترض أن الرقم القياسي العام للأسعار مقياس مقبول ومعبر عن المستوى العام للأسعار السائد في نهاية الفترة مقارنة بذلك المستوى الذي كان سائدًا في بداية الفترة.
- هذا ويمكن التمييز بين نوعين من التعديل في ظل هذه الطريقة:
- أ - التعديل الجزئي.
- ب - التعديل الشامل.

تميل معظم الوحدات الاقتصادية إلى محاولة تجنب الدخول في مشكلات تعديل دفاترها المحاسبية وعرض عملياتها بصورة تعكس التغير في المستوى العام للأسعار، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى التخوف من دخول العوامل الشخصية في القياس المحاسبي بدرجة كبيرة مما يترك تأثيرًا سلبيًا على مخرجات القياس.

لأجل ذلك تفضل الوحدات الاقتصادية الاكتفاء بتعديل قوائمها المالية من فترة إلى أخرى وفقًا للتغير في المستوى العام للأسعار، ويتطلب تطبيق هذه الطريقة توافر مجموعة من القوائم المالية المعدة وفقًا لأساس التكلفة التاريخية وتوافر البيانات عن تواريخ اقتناء الأصول الثابتة ووقت نشأة تكلفة المخزون، هذا بالإضافة إلى ما يلي:

أ - تبويب مفردات الأصول والالتزامات إلى مفردات نقدية وغير نقدية، ويرجع ذلك إلى افتراض اختلاف سلوك فهم كل مجموعة تجاه التغير في المستوى العام للأسعار، فالمفردات النقدية تعبر عن مفردات الأصول والالتزامات المسجلة بقيم نقدية ذات قوة شرائية تتغير عكسياً وبمرونة تامة تجاه تغير المستوى العام للأسعار، ففي حالة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار تنخفض القوة الشرائية للأصول النقدية محدثة خسائر القوة الشرائية كما تنخفض القوة الشرائية للالتزامات النقدية محدثة أرباح القوة الشرائية.

ومن أمثلة الأصول النقدية: النقدية بالخزينة والبنوك والحقوق التعاقدية بمبلغ نقدي ثابت القيمة في المستقبل كحساب العملاء وأوراق القبض والاستثمارات في سندات أو أسهم ممتازة ينتظر تحصيل قيمتها المحددة مستقبلاً، ومن أمثلة الالتزامات النقدية حسابات الموردين وأوراق الدفع والقروض والمصروفات المستحقة وتوزيعات الأرباح النقدية المستحقة والضمانات والرهنات النقدية المحصلة من غير القابلة للرد وقروض السندات.

وجدير بالذكر أن البنود النقدية لا يتم تعديلها طبقاً للتغيرات في المستويات العامة للأسعار لأن قيمتها في تاريخ إعداد القوائم المالية لا تتغير.

أما المفردات غير النقدية فتعبر عن مفردات الأصول والالتزامات المسجلة بقيم نقدية ذات قيمة شرائية تتغير طردياً وبمرونة تامة (مفترضة) تجاه تغير المستوى العام للأسعار، ففي حالة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار يفترض استجابة قيم المفردات غير النقدية لهذا الارتفاع فتزيد قيمتها

وبنفس المعدل، ومن أمثلتها المخزون والأصول الثابتة والاستثمارات فى أسهم عادية والمتحصلات عن عقود المقاولات وحقوق الملكية الممثلة فى أسهم عادية واحتياطات وأرباح محتجزة.

ب- اختيار الرقم القياسي المناسب، هناك العديد من الأرقام القياسية منها:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك: ويسمى أحياناً الرقم القياسي لنفقات المعيشة ويعد على أساس سعر السوق لسلة السلع والخدمات التي تباع للقطاع العائلي (السلع والخدمات الاستهلاكية).
  - الرقم القياسي لأسعار المنتج: وقد يسمى الرقم القياسي لأسعار الجملة.
  - الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغيرات فى الأسعار من الناتج القومي الإجمالي.
- هذا ويلزم توافر ثلاثة شروط فى الرقم القياسي حتى يمكن استخدامه وهي:

- أن يعبر عن سلعة من السلع والخدمات واسعة الانتشار.

- أن تتوافر بيانات الرقم القياسي دورياً وعلى فترات قصيرة.

- أن يتسم بالاستقرار فلا يخضع للتعديل بعد نشره.

ج- حساب القيمة المعدلة للبنود غير النقدية:

ويتم حساب ذلك بالمعادلة التالية:

القيمة المعدلة للبنود غير النقدية = التكلفة التاريخية × (الرقم القياسي العام للأسعار فى تاريخ إعداد القوائم المالية / الرقم القياسي العام للأسعار فى تاريخ حيازة البند)

مثال:

بفرض أن الوحدة الاقتصادية قامت بشراء أراضي فى ٢٠١٨/١/١ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وترغب

فى إعداد ميزانية فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ بالاعتماد على التكلفة التاريخية المعدلة.

والمطلوب: حساب القيمة المعدلة لبند الأراضي بافتراض أن:

- الرقم القياسي العام للأسعار فى ٢٠١٨/١/١ هو ٢٠٠.

- الرقم القياسي العام للأسعار فى ٢٠١٨/١٢/٣١ هو ٢٣٨.

الحل:

القيمة المعدلة للأراضي = ٤٠٠٠٠٠٠ × ٢٠٠ / ٢٣٨ = ٤٧٦٠٠٠٠ جنيه

وهذه القيمة هى التي تظهر فى الميزانية المعدلة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ علماً بأن ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه

تمثل التكلفة التاريخية (تكلفة الأرض فى تاريخ الشراء وهو ٢٠١٨/١/١).

مثال:

اشترت إحدى الشركات سيارة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه.

والمطلوب:

تعديل هذا الرقم فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ علماً بأن الرقم القياسي العام عن عام ٢٠٢٢ هو ٢٠٠

والرقم القياسي العام للأسعار عن عام ٢٠٢٤ هو ٢٥٠.

الحل:

$$\text{القيمة المعدلة للسيارة} = 300.000 \times 200/250 = 240.000 \text{ جنيه}$$

ويلاحظ على المثال السابق أنه كان من الضروري استخدام الرقم القياسي فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ إلا أنه جرت العادة على استخدام الرقم القياسي المتوسط العام نظرًا لعدم وجود أرقام قياسية يومية.  
مثال:

افتراض وجود قطعتي أرض لدى إحدى الشركات فى ٢٠١٠/١٢/٣١ حيث كان الرقم القياسي ٢٢٠ وان الشركة قد امتلكت قطعة (أ) خلال عام ١٩٩٩ مقابل ٢٠٠.٠٠٠ جنيه عندما كان الرقم القياسي ١٠٠ بينما امتلكت قطعة الأرض (ب) خلال عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه عندما كان الرقم القياسي العام للأسعار ١٢٠.

والمطلوب: حساب القيمة المعدلة لبند الأراضي فى ٢٠١٠/١٢/٣١.

الحل:

$$\text{القطعة (أ)} = 200.000 \times 100 / 220 = 90.909 \text{ جنيه}$$

$$\text{القطعة (ب)} = 300.000 \times 100 / 220 = 136.364 \text{ جنيه}$$

هذا ويمكن القول هنا أن التضحيات فى القوة الشرائية التى حدثت عام ١٩٩٩ عندما اشترت قطعة الأرض (أ) بثمن قدره ٢٠٠.٠٠٠ جنيه تعادل التضحيات بمبلغ ٩٠.٩٠٩ جنيه فى القوة الشرائية العامة فى ٢٠١٠/١٢/٣١، أيضا التضحيات فى القوة الشرائية التى تمت فى عام ٢٠٠٥ عند شراء قطعة الأرض (ب) بثمن قدره ٣٠٠.٠٠٠ جنيه تعادل التضحيات بمبلغ ١٣٦.٣٦٤ جنيه فى القوة الشرائية العامة فى ٢٠١٠/١٢/٣١.

ويلاحظ على الأمثلة السابقة ما يلي:

- إن الإجراء لا يمثل خروجًا عن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للتقييم عند إعداد القوائم المالية، فكما أشرنا سابقًا فإن التكلفة التاريخية هى أساس التعديلات فى صورة أساس موحد بالجنيه.
- أن القيم الناتجة عن تعديل التكلفة التاريخية لا تقارب أو تمثل أسعار السوق الجارية فقد يختلف سعر السوق تمامًا عن التكلفة التاريخية المعدلة.

ولإعطاء المزيد من التوضيح لكيفية التعديل نسوق المثال التالي:

فى ٢٠١٠/١٢/٣١ كان رصيد حساب الآلات الظاهر فى دفاتر إحدى الشركات مبلغ ٩٠.٠٠٠ جنيه وبفحص سجل الآلات اتضح أن هذا البند يتكون من خمس آلات كالتالي:

رقم الآلة	تكلفته التاريخية	الرقم القياسي	تاريخ الشراء
٢١٦	٢٠.٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠٦
٢١٧	١٠.٠٠٠	٢١٠	٢٠٠٧
٢١٨	٢٠.٠٠٠	٢٤٠	٢٠٠٨
٢١٩	٢٠.٠٠٠	٢٥٠	٢٠٠٩
٢٢٠	٢٠.٠٠٠	٢٦٠	٢٠١٠

والمطلوب: حساب القيمة المعدلة لبند الآلات في ٣١/١٢/٢٠١٠.

الحل:

$$آلة رقم ٢١٦ = \frac{٢٦٠}{٢٠٠} \times ٢٠٠٠٠ = ٢٦٠٠٠$$

$$آلة رقم ٢١٧ = \frac{٢٦٠}{٢١٠} \times ١٠٠٠٠ = ١٢٣٨١$$

$$آلة رقم ٢١٨ = \frac{٢٦٠}{٢٤٠} \times ٢٠٠٠٠ = ٢١٦٦٧$$

$$آلة رقم ٢١٩ = \frac{٢٦٠}{٢٥٠} \times ٢٠٠٠٠ = ٢٠٨٠٠$$

$$آلة رقم ٢٢٠ = \frac{٢٦٠}{٢٦٠} \times ٢٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠$$

جنيه ١٠٠٨٤٨

وفى ضوء ما سبق يمكن القول إن التكلفة الكلية لبند الآلات وقيمتها ٩٠٠٠٠ جنيه قد عدلت باستخدام وحدات نقدية متماثلة القوة الشرائية إلى ١٠٠٨٤٨ جنيه بأسعار سنة ٢٠١٠.

خطوات تطبيق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة:

(١) تعديل البنود النقدية وغير النقدية بقائمة المركز المالي:

يتطلب تطبيق هذه الطريقة تقسيم البنود الواردة فى القوائم المالية إلى ما يلي:

١ - البنود النقدية:

وهي تتمثل كما سبق أن أشرنا فى حقوق واجبة التحصيل أو السداد فى صورة عدد محدد ومعين من الجنيهات، بغض النظر عن التغيرات فى القوة الشرائية للنقود فهى بنود لا تحتاج إلى أى تعديل باستخدام الأرقام القياسية ومن أمثلتها:

أصول نقدية:

وتشمل النقدية، المدينون، أوراق القبض، استثمارات فى أسهم ممتازة، إيرادات مستحقة، قروض للغير، سلف للعاملين، استثمارات فى سندات سيتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

التزامات نقدية:

وتشمل الدائون، أوراق الدفع، التزامات واجبة السداد مستقبلا مثل قروض السندات، مصروفات مستحقة.

هذا ويتم استخدام نفس الرقم لكل من البنود النقدية بالميزانية على أساس التكلفة التاريخية وعلى أساس التكلفة التاريخية المعدلة بتغيرات أسعار وعلى ذلك إذا كان رقم المدينين فى إحدى الشركات ٩٠٠٠٠ جنيه فى أى تاريخ فإن المبلغ الذى سيتم تحصيله من المدينين فى تاريخ الاستحقاق هو

٩٠٠٠٠ جنيهه وان هذا المبلغ لن يتغير مهما تغيرت القوة الشرائية لوحدته النقد.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن البنود النقدية تظهر كما هي ولا يتم تعديلها عند إعداد القوائم المالية المعدلة باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار، ولكن يحسب لها خسائر أو انخفاض القوة الشرائية لوحدته النقد؛ وهذا سيرد فيما بعد.

## ٢ - البنود غير النقدية:

وهي تتمثل في مفردات الأصول والالتزامات المسجلة بقيم نقدية ذات قوة شرائية تتغير طرديا وبمرونة تامة تجاه تغير المستوى العام للأسعار ومن أمثلة هذه البنود: البضاعة، الأرض، المباني، المعدات، رأس المال، الإيرادات المحصلة مقدما، المصروفات المدفوعة مقدما، التعهدات بتوريد كميات معينة من الخامات والبضائع، الاستثمارات في الأسهم العادية، الاستثمارات في السندات إذا لم يكن سيتم الاحتفاظ بها، قروض بعملات أجنبية، ونتيجة التغير في القوة الشرائية للقيم النقدية المسجلة بها هذه البنود كان من الواجب تعديل القيم التاريخية لهذه البنود للعدد المعادل من الجنيهات في تاريخ إعداد الميزانية.

وفي ضوء ما سبق نخلص إلى أن التغير في المستوى العام للأسعار من شأنه ألا يؤثر على رقم البنود النقدية ولا يعدل من قيمتها، ولكن يؤثر على البنود غير النقدية بالتغيير.

وقد ركز تشامبرز على أهمية وضرة التفرقة بين البنود النقدية وغير النقدية عند أخذ التغيرات في الأسعار في الحسبان حيث أشار إلى "تضح أهمية التفرقة بين الأصول النقدية وغير النقدية في أن كلا منها يتعرض لدرجات متفاوتة من الخطر، فحيازة الوحدة الاقتصادية للأصول النقدية يعرضها لخطر التغيرات في القوة الشرائية للنقود، فإذا ما ارتفع الرقم القياسي العام للأسعار لأي سبب فإن القوة الشرائية لوحدته النقود سوف تتخفف، وهنا سوف تكون الوحدة في حاجة إلى عدد أكبر من وحدات النقود لشراء أي أصل ترغبه مثلا، ومن الواضح أن الأصول غير النقدية تتعرض لنفس المؤثرات ولكن في الاتجاه المعاكس: فإذا ما توقعنا ارتفاعا في المستوى العام للأسعار مستقبلا فمن الأفضل للوحدة - كقاعدة عامة - امتلاك بضائع والتعهد بالتزامات ثابتة أكثر من حيازة النقدية في ميزانيتها.

## البنود النقدية:

لاشك أن احتفاظ الوحدة الاقتصادية بالأصول النقدية في فترات التضخم يؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة لانخفاض القوة الشرائية لوحدته النقد، ولتوضيح ذلك نفترض أن إحدى الوحدات الاقتصادية لديها نقدية في ٢٠٠٢/١/١ مقدارها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه، وأنه طبقا للأسعار السائدة في ذلك التاريخ يمكن للوحدة الاقتصادية شراء ٣ قطع أراضي، وبالرغم من ذلك قررت الوحدة الاحتفاظ بهذا المبلغ النقدي إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١ ولظروف التضخم وانخفاض القوة الشرائية لوحدته النقد، فإن هذا المبلغ النقدي في ٢٠٠٢/١٢/٣١ أصبح قادرا على شراء فقط ٢,٥ قطعة من هذه الأراضي، أي أن الاحتفاظ بالأصول النقدية وقدرها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٢/١/١ ترتب عليه أن الوحدة الاقتصادية خسرت نصف قطعة من الأراضي.

مثال:

فيما يلي الأصول لإحدى الوحدات الاقتصادية كما تظهر في ميزانية ٢٠٢٣/١٢/٣١:

نقدية	١٠٠٠٠٠٠	جنيه
مدينون	٦٠٠٠٠٠	جنيه
أوراق قبض	٥٠٠٠٠٠	جنيه

فإذا علمت أن:

- الرقم القياسي العام للأسعار في ٢٠٢٣/١٢/٣١ هو ٢١٠.
  - الرقم القياسي العام للأسعار في ٢٠٢٤/١٢/٣١ هو ٢٥٠.
  - الوحدة قررت الاحتفاظ بالأصول النقدية حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١.
- والمطلوب: حساب خسائر انخفاض القوة الشرائية لوحددة النقد.

الحل:

- حساب إجمالي الأصول النقدية في ٢٠٢٣/١٢/٣١:

نقدية	١٠٠٠٠٠٠
مدينون	٦٠٠٠٠٠
أوراق قبض	٥٠٠٠٠٠
إجمالي الأصول	<u>٢١٠٠٠٠٠</u>

- حساب القيمة المعدلة للأصول النقدية في ٢٠٢٤/١٢/٣١:

نظرًا لأن الأصول النقدية تظهر في الميزانية بنفس قيمتها دون تعديل فإن ما يتم حسابه هنا هو الخسارة الناتجة عن الاحتفاظ بالأصول النقدية من خلال المعادلة التالية:

خسائر الاحتفاظ بالأصول النقدية = القيمة المعدلة للأصول النقدية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ - قيمة الأصول النقدية في ٢٠٢٣/١٢/٣١

$$\text{القيمة المعدلة للأصول النقدية} = \frac{٣٥٠}{٢١٠} \times ٢١٠٠٠٠٠ = ٢٥٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

خسارة الاحتفاظ بالأصول النقدية =

$$= ٢٥٠٠٠٠٠ - ٢١٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

ويلاحظ على ما سبق أن القيمة المعدلة للأصول النقدية لا تظهر في القوائم المالية المعدلة وإنما تستخدم فقط في حساب خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحددة النقد وتظهر الأصول النقدية في القوائم المعدلة بقيمتها الأصلية بدون تعديل.

وإذا كان الاحتفاظ بالأصول النقدية يقود إلى خسائر التغيرات في القوة الشرائية فإن الاحتفاظ بالالتزامات يقود إلى أرباح التغيرات في القوة الشرائية ولتوضيح ذلك نفترض أن إحدى الوحدات الاقتصادية قامت بالحصول على قرض من أحد البنوك بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٢٣/١/١ وأنه

بهذا المبلغ أمكن لهذه الوحدة شراء ٥ آلات تحتاج إليها في نشاطها الإنتاجي على أن تقوم بسداد هذا المبلغ في ٢٠٢٣/١٢/٣١، ونظرًا لظروف التضخم وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد فإن مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ يمكن فقط من شراء ٤ آلات من نفس النوعية ومن نفس مستوى الجودة التي تم بها شراء الآلات في ٢٠٢٣/١/١ أي أن الحصول على القرض يمكن الوحدة من شراء آلة إضافية (الأرباح هنا تمثل قيمة الآلة الخامسة).

مثال:

فيما يلي الالتزامات الخاصة بإحدى الوحدات الاقتصادية في ٢٠٢١/١٢/٣١:

دائنون ٨٠٠٠٠٠٠ أوراق دفع ٦٠٠٠٠٠٠ قروض ١٢٠٠٠٠٠٠

فإذا علمت أن:

- الوحدة الاقتصادية قررت الاحتفاظ بها كما هي حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١.
- الرقم القياسي العام للأسعار في ٢٠٢١/١٢/٣١ هو ٢٣٤ بينما الرقم القياسي العام للأسعار في ٢٠٢٢/١٢/٣١ هو ٢٥٠.
- والمطلوب: حساب الأرباح الناتجة عن انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

الحل:

- حساب إجمالي الالتزامات في ٢٠٢١/١٢/٣١:

دائنون	٨٠٠٠٠٠٠
أوراق دفع	٦٠٠٠٠٠٠
قروض	١٢٠٠٠٠٠٠
إجمالي الالتزامات النقدية	٢٦٠٠٠٠٠٠

- حساب القيمة المعدلة للالتزامات في ٢٠٢٢/١٢/٣١:

يتم حسابها هنا لهدف واحد وهو حساب الأرباح الناتجة عن انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد لأن الالتزامات تظهر في الميزانية بنفس قيمتها الأصلية.

$$\text{القيمة المعدلة} = \frac{٢٥٠}{٢٣٤} \times ٢٦٠٠٠٠٠٠ = ٢٧٧٧٧٨٠$$

- حساب الأرباح الناتجة عن انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد:

$$\text{أرباح الاحتفاظ بالالتزامات} = ٢٦٠٠٠٠٠٠ - ٢٧٧٧٧٨٠ = ١٧٧٧٨٠ \text{ جنية}$$

البنود غير النقدية:

كما سبق أن أشرنا تتغير أسعار هذه البنود نتيجة للتغيرات في المستويات العامة للأسعار لذلك يجب تعديل قيم هذه الأصول عند إعداد الميزانية وباستخدام المعادلة التالية:

القيمة المعدلة = التكلفة التاريخية × (الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ إعداد الميزانية / الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ الحياة)

مثال:

قامت إحدى الشركات الاقتصادية بشراء بضاعة في ١/٤/٢٠٢٣ بلغت تكلفتها في ذلك التاريخ مبلغاً وقدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيته استخدم منها جزء والباقي في ٣١/١٢/٢٠٢٣ بلغت تكلفته التاريخية ١٠٠٠٠٠٠ جنيته.

والمطلوب:

تحديد القيمة المعدلة للمخزون السلعي والتي تظهر في الميزانية في ٣١/١٢/٢٠٢٣ علماً بأن الرقم القياسي العام في ٣١/١٢/٢٠٢٣ هو ٢٤٠ بينما الرقم القياسي العام للأسعار في ١/٤/٢٠٢٣ هو ٢٢٥. الحل:

$$\text{القيمة المعدلة للمخزون السلعي} = \frac{٢٤٠}{٢٢٥} \times ١٠٠٠٠٠٠ = ١٠٦٦٦٦,٦٧ \text{ ج}$$

وهذه القيمة هي التي تظهر في الميزانية المعدلة في ٣١/١٢/٢٠٢٣. أما بالنسبة لحقوق الملكية فيتم تعديلها في القوائم المالية المعدلة بنفس الأسلوب السابق لأن حقوق الملكية تمثل بنود غير نقدية هذا ويتم تعديل حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية:

القيمة المعدلة لأسهم رأس المال = التكلفة التاريخية × (الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ إعداد الميزانية / الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ إصدار الأسهم)

مع ملاحظة أنه يقصد هنا بالتكلفة التاريخية أسعار الأسهم في تاريخ إصدارها.

مثال:

بالاطلاع على ميزانية إحدى الشركات في ٣١/١٢/٢٠٢٣ والمعدة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وجد أن التكلفة التاريخية لأسهم رأس المال مبلغ وقدره ٢٨٠٠٠٠٠٠ جنيته وقد ذكر أن تاريخ إصدار هذه الأسهم هو ١/٧/٢٠١٣.

فإذا علمت أن:

- الرقم القياسي للأسعار في ٣١/١٢/٢٠٢٣ هو ٢٣٨

- الرقم القياسي للأسعار في ١/٧/٢٠١٣ هو ١٤٠

والمطلوب:

حساب القيمة المعدلة لأسهم رأس المال والتي تظهر في الميزانية المعدلة في ٣١/١٢/٢٠٢٣.

الحل:

$$\text{القيمة المعدلة لأسهم رأس المال} = \frac{٢٣٨}{١٤٠} \times ٢٨٠٠٠٠٠ = ٤٧٦٠٠٠٠ \text{ ج}$$

وفى ضوء ما سبق يمكن القول إن طريقة التكلفة التاريخية المعدلة طبقاً للتغيرات في المستويات العامة للأسعار تقوم على الأسس التالية (وذلك بالنسبة لإعداد قائمة المركز المالي المعدلة):

- أن الأصول النقدية لا يتم تعديلها وإنما يتم حساب خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدتها النقد.



- أن الأصول غير النقدية يتم تعديلها.
- أن الالتزامات معظمها التزامات نقدية لذلك لا يتم تعديلها وإنما يتم حساب أرباح التغيرات فى القوة الشرائية لوحدة النقد.
- أن حقوق الملكية تمثل بنود غير نقدية ولذلك يتم تعديلها.
- ٢- تعديل بنود قائمة الدخل:

إذا كان ما سبق بالنسبة للأصول والالتزامات وحقوق الملكية فإن تساؤلاً يطرح نفسه؛ ماذا بالنسبة لبنود حسابات النتيجة مثل المبيعات، والمشتريات، والمصروفات، والإيرادات؟ فى ظل طريقة التكلفة التاريخية المعدلة طبقاً للتغيرات فى المستويات العامة للأسعار يتم تعديل حسابات النتيجة كالتالى:

#### المبيعات:

يتم تعديل المبيعات عن طريق تعديل إجمالي المبيعات خلال السنة على أساس متوسط التغيرات فى المستوى العام للأسعار خلال تلك السنة وذلك على النحو التالى:

القيمة المعدلة للمبيعات = إجمالي مبيعات السنة × (الرقم القياسي العام فى نهاية السنة / متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة)

ومن الملاحظ أن تعديل مبيعات السنة على أساس متوسط التغير فى المستوى العام للأسعار خلال السنة يستند إلى افتراض ضمني هو أن المبيعات تتم بطريقة منتظمة وبمعدلات متساوية خلال السنة، وما لم تكن المبيعات عرضة لتقلبات كبيرة خلال السنة فإن هذا الأسلوب غالباً ما يكون كافياً لتعديل قيمة المبيعات أما إذا كانت المبيعات تتقلب بدرجة كبيرة من شهر لآخر أو إذا كانت المبيعات تتركز خلال فترة معينة من السنة فإن الأمر يقتضى تحليل المبيعات على أساس شهري أو ربع سنوي وتعديل مبيعات كل شهر وربع سنة على حدة باستخدام الرقم القياسي العام للشهر أو لربع السنة وذلك على النحو التالى:

$$\text{القيمة المعدلة لمبيعات شهر (أو ربع) =}$$

مبيعات الشهر (أو ربع) × (الرقم القياسي العام فى نهاية السنة / الرقم القياسي العام لشهر أو لربع سنة)

#### مثال:

ظهر بند المبيعات فى قائمة دخل إحدى الشركات فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بمبلغ ٨٤٠٠٠٠٠ جنيه فإذا علمت أن:

- الرقم القياسي العام فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ٢٢٠
- الرقم القياسي العام فى الربع الأول من عام ٢٠٢٠ ٢٠٥
- الرقم القياسي العام فى الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ ٢١٠
- الرقم القياسي العام فى الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ ٢١٢

- الرقم القياسي العام فى الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ ٢١٣

**والمطلوب:**

- أن المبيعات تتم خلال السنة بصفة منتظمة.
- أن المبيعات موزعة على السنة كالتالي: الربع الأول ٢٠٠٠٠٠ ج، الربع الثاني ٣٠٠٠٠٠ ج، الربع الثالث ٢٤٠٠٠٠ ج، الربع الرابع ١٠٠٠٠٠ اجنيه.

**الحل:**

يفرض أن المبيعات تتم بطريقة منتظمة:

$$\text{القيمة المعدلة للمبيعات} = \frac{٢٢٠}{٢١٠} \times ٨٤٠٠٠٠ = ٨٨٠٠٠٠ \text{ اجنيه}$$

هذا وقد تم التوصل إلى متوسط الرقم القياسي العام كالتالي:

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{٢١٣ + ٢١٢ + ٢١٠ + ٢٠٥}{٤} = ٢١٠$$

يفرض أن المبيعات كانت موزعة على فترات السنة:

القيمة المعدلة للمبيعات:

$$\text{الربع الأول} = \frac{٢٢٠}{٢٠٥} \times ٢٠٠٠٠٠ = ٢١٤٦٣٤$$

$$\text{الربع الثاني} = \frac{٢٢٠}{٢١٠} \times ٣٠٠٠٠٠ = ٣١٤٢٨٦$$

$$\text{الربع الثالث} = \frac{٢٢٠}{٢١٢} \times ٢٤٠٠٠٠ = ٢٤٩٠٥٧$$

$$\text{الربع الرابع} = \frac{٢٢٠}{٢١٣} \times ١٠٠٠٠٠ = ١٠٣٢٨٦$$

$$\underline{\underline{٨٨١٢٦٣}}$$

**الإيرادات:**

يمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات من ناحية طريقة تعديلها للتغيرات فى المستوى العام

للأسعار.

- عناصر الإيرادات يتم تحصيلها بصورة متكررة:

وهنا يتم تعديلها كالتالي:

$$\text{بند الإيراد} \times \frac{\text{الرقم القياسي العام فى نهاية السنة}}{\text{متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة}}$$

- عناصر الإيرادات يتم تحصيلها بصورة غير متكررة:

وهنا يتم تعديلها كالتالي:

$$\frac{\text{الرقم القياسي العام فى نهاية السنة}}{\text{الرقم القياسي العام فى تاريخ تحقيق بند الإيراد}} \times \text{بند الإيراد}$$

تكلفة المبيعات:

تختلف طريقة تعديل تكلفة البضاعة المباعة تبعاً لطريقة تسعير المواد المنصرفة من المخازن، ففي حالة استخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً تتضمن تكلفة المبيعات خليطاً من مخزون أول المدة والمشتريات، أما مخزون آخر المدة فيكون مقوماً على أساس أسعار أحدث المشتريات.

أما فى حالة استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً فإن تكلفة البضاعة المباعة تكون مساوية لتكلفة المشتريات أو تكون خليطاً من تكلفة المشتريات ومخزون أول المدة أو تكون مقومة على أساس أسعار أحدث المشتريات تبعاً لما إذا كان مخزون آخر المدة مساوياً لمخزون أول المدة أو يقل أو يزيد عنه كما أن مخزون آخر المدة يكون مقوماً على أساس أسعار مخزون أول المدة أو على أساس خليط من مخزون أول المدة والمشتريات وذلك تبعاً للعلاقة بين حجم المخزون فى أول وآخر المدة.

وفيما يلي نتناول ذلك بشيء من التفصيل.

طريقة الوارد أولاً صادر أولاً:

فى ظل هذه الطريقة يتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة على أساس مخزون أول المدة مقوماً بأسعار أول المدة مضافاً إليه جزء من تكلفة المشتريات خلال الفترة. أما مخزون آخر المدة فإنه يقوم على أساس أسعار أحدث المشتريات.

ولتعديل تكلفة البضاعة المباعة يتم الآتى:

تعديل مخزون أول المدة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{مخزون أول المدة} \times \frac{\text{الرقم القياسي العام فى نهاية السنة}}{\text{الرقم القياسي العام فى أول السنة}}$$

وذلك فى حالة ما إذا كانت الشركة تتبع طريقة التكلفة التاريخية المعدلة منذ فترة.

- تعديل تكلفة الجزء المباع من المشتريات:

$$\text{المشتريات} \times \frac{\text{الرقم القياسي العام فى نهاية السنة}}{\text{متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة}}$$

(هذا يفرض أن المشتريات تمت بطريقة منتظمة وبمعدلات متساوية على مدار شهور السنة).

مثال:

يفرض أن تكلفة المبيعات الظاهرة فى قائمة الدخل لإحدى الشركات ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وذلك فى

٢٠٢٢/١٢/٣١.

فإذا علمت أن:

- مخزون ٢٠٢٢/١/١ يبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه.

- مخزون ٢٠٢٢/١٢/٣١ يبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه.
- الشركة تتبع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.
- الرقم القياسي العام في أول السنة ٢٠٠، الرقم القياسي العام للأسعار في آخر السنة ٢٣٦، الرقم القياسي لمتوسط التغيرات خلال العام ٢٢٤.
- المطلوب: تكلفة البضاعة المباعة المعدلة. الحل:  
تكلفة البضاعة المباعة المعدلة:

التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة التاريخية	
٢٣٦٠٠٠	٢٠٠/٢٣٦	٢٠٠٠٠٠	مخزون أول المدة
٢٩٥٠٠٠٠	٢٢٤/٢٣٦	٢٨٠٠٠٠٠	+ الجزء المباع من المشتريات
٣١٨٦٠٠٠		٣٠٠٠٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة

أما بالنسبة لمخزون آخر المدة فإن تعديله أو عدم تعديله يتوقف على عاملين هما:

- مدة الاحتفاظ بمخزون آخر المدة.
- التغير في مستوى الأسعار.

ففي حالة ما إذا كانت مدة الاحتفاظ بمخزون آخر المدة قصيرة هذا بالإضافة إلى كون التغير في مستوى الأسعار صغير، هنا لا يتم تعديل مخزون آخر المدة حيث إن ذلك لن يؤثر على الدقة تأثير ذي مغزى.

أما إذا كانت مدة الاحتفاظ بالمخزون طويلة وكان الارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال مدة الاحتفاظ بالمخزون كبيراً فإن الدقة تقتضي تعديل تكلفة مخزون آخر المدة.

ونود الإشارة هنا إلى أن مدة الاحتفاظ بالمخزون يتم حسابها من خلال الخطوات التالية:

أ - تحديد تكلفة البضاعة المباعة.

ب - تحديد متوسط تكلفة المخزون (مخزون أول + مخزون آخر) / ٢

ج - قسمة أ على ب.

د - قسمة عدد أسابيع السنة على ناتج ج.

طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً:

تقوم هذه الطريقة على أساس أن الكميات التي يتم بيعها (أو صرفها للإنتاج) هي أحدث الكميات المشتراة ومن ثم تقوم على أساس أسعار أحدث المشتريات ومن ثم فإن المخزون في آخر المدة يقوم على أساس تكلفة المخزون في أول المدة (مضافاً إليه جزء من المشتريات تقوم على أساس أسعار الإضافات إلى المخزون على مدار السنة في حالة زيادة كمية مخزون آخر المدة عن مخزون أول المدة).

ولتعديل تكلفة المبيعات في ظل هذه الطريقة يجب التمييز بين الحالات التالية:

- تساوي مخزون آخر المدة وأول المدة.

- زيادة مخزون آخر المدة عن مخزون أول المدة.

- نقص مخزون آخر المدة عن أول المدة.

الحالة الأولى: تساوي مخزون آخر المدة وأول المدة:

هذا يعني أن تكلفة المبيعات تساوي تكلفة المشتريات، وفي تلك الحالة يتم تعديل مخزون آخر المدة على أساس التغير في المستوى العام للأسعار عن الفترة من تاريخ اقتناء المخزون وذلك باستخدام الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ اقتناء المخزون.

الحالة الثانية: زيادة مخزون آخر المدة عن مخزون أول المدة:

وهذا يعني أن مخزون آخر المدة يتكون من جزئين؛ مخزون أول المدة وجزء من مشتريات الفترة، ويتم تعديل الجزء الأول باستخدام الرقم القياسي العام في تاريخ اقتناء المخزون، أما الجزء المضاف من المشتريات فيتم تعديله باستخدام متوسط الرقم القياسي العام للأسعار خلال السنة وذلك بفرض أن الجزء المضاف لمخزون آخر المدة تمت إضافته على مدار السنة من الكميات المشتراة في تواريخ مختلفة.

مثال:

بفرض أن تكلفة المبيعات الظاهرة بقائمة الدخل لإحدى الشركات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بلغت ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه، وأنه بفحص الدفاتر والسجلات تبين أن مخزون أول المدة ٣٠٠٠٠٠ جنيه ومخزون آخر المدة ١٥٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

تعديل تكلفة المبيعات ومخزون آخر المدة طبقاً للتغير العام في الأسعار وبفرض أن الرقم القياسي العام في نهاية سنة ٢٠٢٢ هو ٢٤٣ وفي تاريخ اقتناء مخزون أول المدة منذ ثلاث سنوات ١٨٠ وان متوسط الرقم القياسي خلال عام ٢٠٢٢ هو ٢٤٠.

الحل:

$$\text{تكلفة المبيعات المعدلة} = \frac{٢٤٣}{٢٤٠} \times ١٢٠٠٠٠٠٠ = ١٢١٥٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

القيمة المعدلة لمخزون آخر المدة:

$$\text{مخزون أول المدة} = \frac{٢٤٣}{١٨٠} \times ٣٠٠٠٠٠ = ٤٠٥٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{الجزء المضاف من المشتريات} = \frac{٢٤٣}{٢٤٠} \times ١٢١٥٠٠٠ = ١٢١٥٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\underline{\underline{١٦٢٠٠٠ \text{ جنيه}}}$$

ومن الملاحظ أن ما سبق يتم في ظل افتراض أن تلك السنة التي يتم فيها التعديل هي أول سنة طبق فيها نظام المحاسبة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار حيث تم تعديل مخزون أول المدة

بالرقم القياسي العام فى تاريخ الاقتناء، وهذا يدعو إلى التساؤل عن الكيفية التي يتم بها تعديل مخزون أول المدة لو أن الشركة تقوم بتطبيق محاسبة التغيرات فى مستويات الأسعار منذ فترة طويلة. وفى تلك الحالة يتم تعديل مخزون أول المدة بالرقم القياسي العام فى أول السنة طبقاً للمعادلة التالية:

$$\text{مخزون أول المدة} \times \frac{\text{الرقم القياسي العام فى نهاية السنة}}{\text{الرقم القياسي العام فى أول المدة}}$$

ويرجع ذلك إلى أن مخزون أول المدة قد تم تعديله فى نهاية السنة السابقة ومن ثم أصبح مقوماً على أساس القوة الشرائية فى نهاية السنة السابقة.  
الحالة الثالثة:

وتتمثل فى نقص مخزون آخر المدة عن مخزون أول المدة، وهذا يعنى أن تكلفة المبيعات تساوي المشتريات مضافاً إليها جزء من مخزون أول المدة، وأما مخزون آخر المدة فيتكون من الجزء المتبقي من مخزون أول المدة.

مثال:

بفرض فى المثال السابق تم تعديل الأرقام التالية:

$$\text{تكلفة المبيعات} = ١٥٠٠٠٠٠ = \text{مخزون أول المدة} = ١٢٠٠٠٠٠$$

$$\text{مخزون آخر المدة} = ٨٠٠٠٠$$

والمطلوب:

تعديل تكلفة المبيعات وكذلك مخزون آخر المدة بنفس الأرقام القياسية فى المثال السابق.

الحل:

يتم تعديل تكلفة المبيعات على النحو التالي:

التكلفة المعدلة	معامل التعديل	التكلفة التاريخية	
١٤٧٨٢٥٠	٢٤٠/٢٤٣	١٤٦٠٠٠٠	المشتريات
٥٤٠٠٠	١٨٠/٢٤٣	٤٠٠٠٠	+ الكمية المباعة من مخزون أول المدة
١٥٣٢٢٥٠		١٥٠٠٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة

ويلاحظ أنه قد تم تعديل المشتريات باستخدام متوسط الرقم القياسي خلال السنة، وتعديل تكلفة المبيعات من مخزون أول المدة باستخدام الرقم القياسي فى تاريخ الاقتناء (نفترض أن السنة المالية التي تقوم بتعديل قوائمها المالية هى أول سنة يتم فيها إدخال نظام المحاسبة للتقلبات فى المستوى العام للأسعار).

هذا ويتم تعديل تكلفة المخزون آخر المدة لغرض إعداد الميزانية المعدلة على النحو التالي:

$$\text{التكلفة المعدلة لمخزون آخر المدة} = ٨٠٠٠٠ = \frac{٢٤٣}{١٨٠} \times ١٠٨٠٠٠ \text{ ج}$$

المصروفات الأخرى خلاف الإهلاك:

في هذه الحالة يتم التمييز بين نوعين من المصروفات:

- مصروفات يتم إنفاقها بصورة منتظمة على مدار السنة: وهنا يتم التعديل على النحو التالي:

$$\frac{\text{التكلفة التاريخية للبند} \times \text{الرقم القياسي في نهاية السنة}}{\text{متوسط الرقم القياسي خلال السنة}}$$

- مصروفات لا يتم إنفاقها بصورة منتظمة على مدار السنة: هنا يتم التعديل على النحو التالي:

$$\frac{\text{التكلفة التاريخية للبند} \times \text{الرقم القياسي العام في نهاية السنة}}{\text{الرقم القياسي في تاريخ استحقاق البند}}$$

الإهلاك:

تعتبر عملية تعديل التكلفة التاريخية للأصول الثابتة وأرصدة حسابات مخصصات الإهلاك لأغراض إعداد ميزانية معدلة، وتعديل بند الإهلاك لأغراض تعديل قائمة الدخل من أكثر إجراءات التعديل تكلفة وجهدًا عند استخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار لأول مرة. فعلمية التعديل في هذه الحالة يتطلب تحليل مكونات كل حساب من حسابات الأصول الثابتة وتحديد تاريخ الاقتناء، وتكلفة الاقتناء لكل مفردة من مفردات حساب الأصل وتصنيف مفردات حساب الأصل في مجموعات متجانسة طبقًا لتواريخ الاقتناء، أيضًا يتطلب تحليل رصيد حساب مخصص الإهلاك طبقًا للمجموعات التي تم تصنيف حساب الأصل إليها، وتحديد ما يخص كل مجموعة من رصيد حساب المخصص.

وبعد عملية التحليل يتم التعديل باستخدام رقم قياسي ملائم (الرقم القياسي العام في تاريخ اقتناء المجموعة) للتغيرات في المستوى العام للأسعار عن الفترة من تاريخ اقتناء المجموعة حتى نهاية السنة المالية محل القياس.

وبالرغم من الصعوبات التي تكتنف عملية التعديل في السنة الأولى، إلا أن الأمور تبدو في أبسط حالة عند التعديل في السنوات التالية، حيث يتم تحديث البيانات الخاصة بتحليل وتصنيف المجموعات وذلك باستبعاد تكلفة الأصول المخردة والمباعة وما يخصها من مخصص الإهلاك وإضافة مجموعة الأصول التي تم اقتنائها خلال السنة.

هذا ويمكن في الفكر المحاسبي التمييز بين أسلوبين لتعديل بند الإهلاك هما:

- تعديل تكلفة الأصل ورصيد حساب مخصص الإهلاك ثم احتساب قسط الإهلاك على أساس القيمة المعدلة.
- احتساب قسط الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية ثم تعديل القسط باستخدام الرقم القياسي العام الملائم.

وفيما يلي نحاول توضيح الأسلوبين في ظل استخدام طريقة القسط الثابت والقسط المتناقص.

طريقة القسط الثابت:

إذا افترضنا أن بند الآلات الظاهر بالميزانية عام ٢٠٠٠ يبلغ رصيده ٨٠٠٠٠٠٠ ج وأنها تتكون من ثلاث مجموعات كالتالي:

- المجموعة الأولى وتكلفتها ٢٠٠٠٠٠ ج ومقتناة في نهاية الربع الثاني من عام ١٩٩٢.
- المجموعة الثانية وتكلفتها ٥٠٠٠٠٠ ج ومقتناة في بداية عام ١٩٩٦.
- المجموعة الثالثة وتكلفتها ١٠٠٠٠٠ ج ومقتناة في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٨.

وبفرض أن الرقم القياسي العام في نهاية الربع الثاني من عام ١٩٩٢ هو ٢١٠، وفي بداية عام ١٩٩٦ هو ٢١٣، ونهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٨ هو ٢٧٩، وفي نهاية عام ٢٠٠٠ هو ٣٠٠، وان إهلاك الآلات يتم على أساس القسط الثابت بمعدل ١٠٪.

هذا ويتم تعديل الإهلاك في قائمة دخل ٢٠٠٠ على النحو التالي:

في البداية يتم تعديل تكلفة الآلات كالتالي:

$$\text{المجموعة الأولى} = \frac{٣٠٠}{٢١٠} \times ٢٠٠٠٠٠ = ٢٨٥٧١٤$$

$$\text{المجموعة الثانية} = \frac{٣٠٠}{٢١٣} \times ٥٠٠٠٠٠ = ٧٠٤٢٢٥$$

$$\text{المجموعة الثالثة} = \frac{٣٠٠}{٢٧٩} \times ١٠٠٠٠٠ = ١٠٧٥٢٧$$

التكلفة المعدلة للآلات

١٠٩٧٤٦٣

احتساب قسط الإهلاك المعدل على النحو التالي:

$$\text{قسط الإهلاك} = ١٠٩٧٤٦٦ \times ١٠\% = ١٠٩٧٤٧ \text{ جنيه}$$

ولأغراض إعداد الميزانية المعدلة يجب تعديل مخصص الإهلاك على النحو التالي:

المجموعة	التكلفة التاريخية	قسط سنوي	عدد السنوات	رصيد المخصص في	معامل التعديل	رصيد مخصص معدل
الأولى	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠	٨,٥	١٧٠٠٠	٢١٠/٣٠٠	٢٤٢٨٦
الثانية	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠	٥,٠	٢٥٠٠٠	٢١٣/٣٠٠	٣٥٢١١
الثالثة	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠	٢,٢٥	٢٢٥٠	٢٧٩/٣٠٠	٢٤١٩
	٨٠٠٠٠٠			٤٤٢٥٠		٦١٩١٦

ويمكن باستخدام الأسلوب الآخر تعديل بند الإهلاك عن طريق احتساب الإهلاك التاريخي لكل

مجموعة من الآلات وتعديل القسط بضربه في معامل التعديل الملائم وذلك على النحو التالي:

قسط الإهلاك المعدل للمجموعة الأولى:



$$28571 = \frac{300}{210} \times 20000 = \frac{10}{100} \times 200000$$

قسط الإهلاك المعدل للمجموعة الثانية:

$$70423 = \frac{300}{213} \times 50000 = \frac{10}{100} \times 500000$$

قسط الإهلاك المعدل للمجموعة الثالثة:

$$10753 = \frac{300}{279} \times 10000 = \frac{10}{100} \times 100000$$

$$\underline{\underline{109747}} = \text{قسط الإهلاك المعدل للأثاث}$$

واستكمالاً للحديث عن تعديل الإهلاك والأصول الثابتة نود الإشارة إلى كيفية تعديل أرباح أو خسائر بيع الأصول الرأسمالية ولاسيما وأن العرف المحاسبي يجري على عدم الاعتراف بهذه الأرباح أو الخسائر إلا عند تحققها بالبيع، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنه عند تعديل قائمة الدخل لا يتم تعديل الأرباح أو الخسائر الرأسمالية وإنما يتم إعادة احتساب تلك الأرباح أو الخسائر ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي:

في ١/١/٢٠٠٠ ظهر في ميزانية إحدى الشركات آلة بتكلفة قدرها ٥٠٠٠٠ جنية ومجمع الإهلاك الخاص بها ٣٠٠٠٠ جنية.

فإذا علمت أن:

- في ١/٧/٢٠٠٠ تم بيع هذه الآلة بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنية.
- الآلة تستهلك بمعدل ٨٪ سنويًا قسط ثابت.
- الرقم القياسي العام في ٣١/١٢/٢٠٠٠ هو ٢٥٠ وفي ١/٧/٢٠٠٠ هو ٢٤٠ وفي تاريخ اقتناء الآلة ١٨٠.

والمطلوب:

إعادة احتساب أرباح بيع الآلة المعدلة لإظهاره في قائمة الدخل في ٣١/١٢/٢٠٠٠.

الحل:

صافي القيمة الدفترية في تاريخ البيع =

$$= 50000 - (20000 + 30000) = 18000 \text{ جنية}$$

صافي القيمة الدفترية المعدلة في تاريخ البيع =

$$= 18000 \times \frac{250}{180} = 25000 \text{ جنية}$$

$$= 27000 \times \frac{250}{250} = 28125 \text{ جنية} \quad \text{ثمن البيع المعدل}$$

٢٤٠

ربح بيع الآلة المعدل = ٢٨١٢٥ - ٢٥٠٠٠ = ٣١٢٥ جنيه

وفى ضوء ما سبق يتضح عدم تعديل ربح بيع الآلة كما يظهر بقائمة الدخل التاريخية وإنما تم احتساب ربح بيع الآلة المعدل وفقا للقيم المعدلة، وجدير بالملاحظة أنه حتى ولو لم يظهر ربح أو خسارة بيع الأصل فى قائمة الدخل التاريخية فإنه لابد من احتساب الربح أو الخسارة على أساس القيم المعدلة. بمعنى آخر لا توجد علاقة بين نتيجة بيع الأصول الثابتة الظاهرة بقائمة الدخل التاريخية ونتيجة ذلك الظاهرة بالقائمة المعدلة.

ولتوضيح التعديل الجزئي بصورة أكثر إيضاحًا نسوق المثال الشامل التالي:

مثال: تقوم إحدى الشركات بإعداد قوائمها المالية بالاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية، وفيما يلي القوائم المالية لهذه الشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١:

شركة السلام

الميزانية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ (القيمة بالألف جنيه)

	التكلفة	مجمع الإهلاك	الصافي
<u>الأصول طويلة الأجل:</u>			
الآلات والمعدات	٦٠٠	٣٠٠	٣٠٠
الأراضي			٢٠٠
إجمالي			٥٠٠
<u>الأصول المتداولة:</u>			
المخزون			٢٤٠
العملاء			٢٢٨
نقدية			١٤٢
إجمالي			٦١٠
<u>الالتزامات المتداولة:</u>			
دائنون			١٥٨
أ. د.			١٢٠
إجمالي			٢٧٨
رأس المال العامل			٣٣٢
إجمالي الاستثمار			٨٣٢
تم تمويله كالتالي: (حقوق المساهمين)			
رأس مال الأسهم			٥٤٠

أرباح مرحلة	٢٩٢
	٨٣٢

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (القيمة بالألف)

بيان	جزئي	كلي
المبيعات		١١٨٢
(-) تكلفة المبيعات		
مخزون أول المدة	٢٠٠	
+ المشتريات	٧٦٢	
(-) مخزون آخر المدة	٢٤٠	٧٢٢
مجمّل الربح		٤٦٠
<b>يخصم:</b>		
الإهلاك	٦٠	
مصروفات أخرى	٢٦٠	٣٢٠
صافي الربح		١٤٠

قائمة الأرباح المرحلة

بيان	جزئي	كلي
رصيد أول المدة		٢٥٢
+ صافي ربح العام		١٤٠
		٣٩٢
(-) توزيعات الأرباح		١٠٠
أرباح آخر العام		٢٩٢

فإذا علمت أن:

- ١- يتم استخدام الأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية كرقم قياسي عام للأسعار.
- ٢- تأسست الشركة في ٢٠١٥/١٢/٣١، وفي هذا التاريخ تم إصدار أسهم رأس المال، كما تم شراء كافة الأصول الثابتة، أما إهلاك الأصول الثابتة فقد تم حسابها باستخدام طريقة القسط الثابت، وأن العمر الإنتاجي لهذه الأصول هو ١٠ أعوام بدون قيمة باقية في نهاية العمر الإنتاجي.
- ٣- الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية في ٢٠١٥/١٢/٣١ كان ٢٥٨,٤.
- ٤- مخزون آخر المدة تم الحصول عليه خلال عام ٢٠٢٢، وأن متوسط الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية لسنة ٢٠٢٢ كان ٣٢٢,٢.
- ٥- مخزون أول المدة تم الحصول عليه خلال عام ٢٠٢١ كان ٣١١,١.
- ٦- الأرباح الموزعة وقدرها ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه تم دفعها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وإن الرقم القياسي لأسعار

السلع الاستهلاكية في ذلك التاريخ هو ٣٢٧,٤.

٧- المبيعات والمشتريات والمصروفات الأخرى تمت خلال عام ٢٠٢٢.

٨- القيمة المعدلة للأرباح المرحلة أول المدة هو ٢٦٩٠٢٢ جنيه.

٩- الأصول النقدية في ٢٠٢٢/١/١ كانت ٣٢٨٠٠٠ جنيه وأن الالتزامات النقدية في ٢٠٢٢/١/١ كانت ٢٩٦٠٠٠ جنيه.

والمطلوب:

أ - إعداد قائمة المركز المالي المعدلة باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار وذلك في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

ب- إعداد قائمة الدخل المعدلة باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار وذلك عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

ج- حساب الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

الحل:

أ - إعداد قائمة المركز المالي المعدلة:

لإعداد قائمة المركز المالي يجب ملاحظة أن البنود النقدية لا يتم تعديلها أما البنود غير النقدية فيتم تعديلها وذلك على النحو التالي: شركة الشاعر

الميزانية المعدلة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

بيان	ت. تاريخية	معامل التعديل	ت. معدلة
<u>الأصول طويلة الأجل:</u>			
الآلات والمعدات	٦٠٠٠٠٠	٢٥٨,٤/٣٢٧,٤	٧٦٠٢١٦
(-) مجمع الإهلاك	٣٠٠٠٠٠	٢٥٨,٤/٣٢٧,٤	(٣٨٠١٠٨)
الأراضي	٢٠٠٠٠٠	٢٥٨,٤/٣٢٧,٤	٢٥٣٤٠٦
إجمالي	٥٠٠٠٠٠		٦٣٣٥١٤
<u>الأصول المتداولة:</u>			
مخزون	٢٤٠٠٠٠	٣٢٢,٢/٣٢٧,٤	٢٤٣٨٧٤
العملاء	٢٢٨٠٠٠	لا تعدل	٢٢٨٠٠٠
النقدية	١٤٢٠٠٠	لا تعدل	١٤٢٠٠٠
إجمالي	٦١٠٠٠٠		٦١٣٨٧٤
<u>الالتزامات المتداولة:</u>			
دائنون	١٥٨٠٠٠	لا تعدل	١٥٨٠٠٠
أ. د.	١٢٠٠٠٠	لا تعدل	١٢٠٠٠٠

إجمالي	٢٧٨.٠٠٠		٢٧٨.٠٠٠
رأس المال العامل	٣٣٢.٠٠٠		٣٣٥٨٧٤
إجمالي الاستثمار	٨٣٢.٠٠٠		٩٦٩٣٨٨
بمول عن طريق:			
رأس مال الأسهم	٥٤٠.٠٠٠	٢٥٨,٤/٣٢٧,٤	٦٨٤١٩٩
أرباح مرحلة	٢٩٢.٠٠٠	٢٥٨,٤/٣٢٧,٤	٢٨٥١٩٢
	٨٣٢.٠٠٠		٩٦٩٣٨٨

## ملاحظات:

- أن البنود النقدية وهي النقدية والمدينون والدائنون وأوراق الدفع لم يتم تعديلها وظهرت كما هي في الميزانية المعدلة.
- أن البنود غير النقدية وهي الآلات والمعدات ومجمع الإهلاك والأراضي ورأس المال ورأس مال الأسهم تم تعديلها بالاعتماد على المعادلة التالية:  
القيمة المعدلة = التكلفة التاريخية × الرقم القياسي للأسعار في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (٣٢٧,٤) / الرقم القياسي للأسعار في تاريخ الشراء (٢٥٨,٤)
- أن مخزون آخر المدة تم تعديله بالاعتماد على متوسط الرقم القياسي العام لسنة ٢٠٢٢ على أساس أن الشركة تتبع طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً.
- أن القيمة المعدلة للأرباح المرحلة تم حسابها بالفرق بين إجمالي القيمة المعدلة للأصول وإجمالي القيمة المعدلة لكل من الالتزامات ورأس مال الأسهم.

## ب- إعداد قائمة الدخل المعدلة:

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

بيان	ت. تاريخية	معامل التعديل	ت. معدلة
المبيعات	١١٨٢٠٠٠	٢٣٣,٤/٣٢٧,٤	١٢٠١١٦٦
(-) <u>تكلفة المبيعات</u>			
مخزون أول المدة	٢٠٠٠٠٠	٣١١,١/٣٢٧,٤	٢١٠٤٧٨
+ المشتريات	٧٦٢٠٠٠	٣٢٢,٢/٣٢٧,٤	٧٧٤٢٩٨
(-) مخزون آخر المدة	٢٤٠٠٠٠	٣٢٢,٢/٣٢٧,٤	٢٣٤٨٧٤
تكلفة المبيعات	٧٢٢٠٠٠		٧٤٠٩٠٢
يخصم			
الإهلاك	٦٠٠٠٠	٢٥٨,٤/٣٢٧,٤	٧٦٠٢٠
المصروفات الأخرى	٢٦٠٠٠٠	٣٢٢,٢/٣٢٧,٤	٢٦٤١٩٦
	١٤٠٠٠٠		١١٩٩٥٨

## ملاحظات:

- أنه تم تعديل كافة الأرقام الموجودة في قائمة الدخل بالاعتماد على المعادلة التالية:  
القيمة المعدلة = التكلفة التاريخية × (الرقم القياسي للأسعار في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ÷ الرقم القياسي للأسعار في تاريخ حدوث البند)  
مع مراعاة أن المشتريات والمبيعات والمصروفات الأخرى تمت خلال عام ٢٠٢٢ لذلك فإنه تم الاعتماد على متوسط الرقم القياسي للأسعار لعام ٢٠٢٢.  
أما الإهلاك فيخص أصول ثابتة مشتراة في ٢٠١٥/١٢/٣١ لذلك تم تعديله على أساس الرقم القياسي العام للأسعار في هذا التاريخ.
- إن قائمة الدخل المعدلة كان يجب أن تتضمن أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدته النقد، وللتوصل إلى ذلك يجب في البداية حساب إجمالي الأرباح المتاحة من خلال المعادلة التالية:

الأرباح المتاحة	-	إجمالي
في نهاية العام	=	الأرباح
٢٨٥١٩٢	=	الموزعة
		س
٣٨٥١٩٢	=	س

وبعد حساب إجمالي الأرباح المتاحة يمكن حساب أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدته النقد وذلك كما يلي:

$$\text{صافي الربح} + \text{أرباح مرحلة أول المدة} + \text{أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدته النقد} = \text{إجمالي الأرباح المتاحة}$$

$$385192 = 1س + 269.22 + 119958$$

$$1س = 388980 - 385192 = (-) 3788$$

وحيث أن الناتج بالسالب، إذن فالناتج يمثل خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدته النقد.  
وفي ضوء ما سبق يمكن استكمال قائمة الدخل المعدلة بالخطوة التالية:

ت. تاريخية معدلة	ت. تاريخية	
119958	140000	صافي ربح العمليات
3788		(-) خسائر التغيرات في القوة الشرائية
116170		صافي الربح

وبناء على ما سبق يتم تعديل قائمة الأرباح المرحلة:

#### قائمة الأرباح المرحلة المعدلة

ت. تاريخية	ت. تاريخية	ت. معدلة
252000		رصيد أول المدة
140000		+ صافي ربح العام
392000		
100000		(-) توزيعات الأرباح
292000		أرباح مرحلة آخر المدة

ج- قياس أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدته النقد:

يترتب على الاحتفاظ بالأصول النقدية خسائر نتيجة التغيرات في القوة الشرائية لوحدته النقد، بينما الاحتفاظ بالالتزامات النقدية يترتب عليها أرباح، وقد أشرنا في موضع سابق إلى كيفية حساب ذلك، ولكن الحالات التي أوضحناها كانت تقوم على افتراض أن الأصول النقدية في أول المدة سيتم الاحتفاظ بها كما هي حتى آخر المدة، وكذلك بالنسبة للالتزامات النقدية تم افتراض أن الالتزامات النقدية في أول المدة تساوي الالتزامات النقدية في آخر المدة.

ولكن الحالة التي نحن بصددنا يوجد فيها اختلافات ما بين أرصدة الأصول والالتزامات النقدية في أول المدة عنها في آخر المدة، لأجل ذلك يجب إتباع الخطوات التالية في حساب أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدته النقد:

أ) حساب صافي الأصول النقدية المعدلة في أول المدة:

ويتم حساب صافي الأصول النقدية أول المدة كالتالي:

×××	الأصول النقدية أول المدة
×××	(-) الالتزامات النقدية أول المدة
××	صافي الأصول النقدية أول المدة

ثم يتم حساب القيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية في أول المدة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{صافي الأصول أول المدة} \times \frac{\text{الرقم القياسي العام في نهاية المدة}}{\text{الرقم القياسي العام في أول المدة}}$$

ب- تحديد العمليات التي تتم خلال الفترة المالية والتي تؤدي إلى زيادة البنود النقدية وتعديلها:

هناك بعض العمليات التي تتم خلال الفترة المالية وتؤدي إلى زيادة البنود النقدية، وأهم هذه العمليات هي المبيعات، ويتم الحصول على رقم المبيعات من قائمة الدخل، كما يتم حساب القيمة المعدلة كالتالي:

$$\text{للمبيعات} \times \frac{\text{التكلفة التاريخية}}{\text{الرقم القياسي العام للأسعار في نهاية المدة}}$$

مع ملاحظة أنه تم افتراض أن المبيعات تتم بصورة منتظمة على مدار العام، ومن ثم يتم استخدام متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة.

ج- تحديد العمليات التي تتم خلال الفترة المالية وتؤدي إلى نقص البنود النقدية وتعديلها:

هناك بعض العمليات التي تتم خلال الفترة المالية وتؤدي إلى نقص البنود النقدية، ومن أهم هذه العمليات المشتريات والمصروفات المختلفة والأرباح الموزعة.

وقد سبق أن أشرنا إلى كيفية تعديل المشتريات والمصروفات، أما بخصوص الأرباح الموزعة فيتم

تعديلها كالتالي:

$$\text{التكلفة التاريخية} \times \frac{\text{الرقم القياسي العام للأسعار في آخر المدة}}{\text{الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ توزيع الأرباح}}$$

ونظرًا لتوزيع الأرباح في نهاية السنة المالية وعند إعداد الميزانية فإن مقام المعادلة السابقة

غالبًا ما يكون هو الرقم القياسي العام لأسعار آخر المدة.

د- حساب صافي الأصول النقدية المعدلة في نهاية المدة:

ويتم حساب صافي الأصول النقدية في نهاية المدة كالتالي:

- الأصول النقدية في نهاية المدة ××

- الالتزامات النقدية في نهاية المدة ××

- صافي الأصول النقدية في نهاية المدة ××

ثم يتم تعديل ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{صافي الأصول النقدية} \times \frac{\text{الرقم القياسي العام في نهاية المدة}}{\text{الرقم القياسي العام في نهاية المدة}}$$

ه- حساب الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القوة الشرائية لوحد النقد كالتالي:

القيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية في أول المدة ××

+ القيمة المعدلة للمبيعات ××



- القيمة المعدلة للمشتريات والمصروفات والأرباح الموزعة ××
- القيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية في آخر المدة ××
- أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحة النقد ××

مع ملاحظة الآتي:

- إذا كان الناتج موجباً فإن الناتج يمثل خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحة النقد.
  - إذا كان الناتج سالباً فإن الناتج يمثل أرباح للتغيرات في القوة الشرائية لوحة النقد.
- وفيما يلي سنحاول تطبيق هذه الخطوات على المثال السابق كما يلي:

أ - صافي الأصول النقدية في أول المدة:

الأصول النقدية في ٢٠٢٢/١/١	٣٢٨٠٠٠	جنيه
الالتزامات النقدية في ٢٠٢٢/١/١	٢٩٦٠٠٠	جنيه
صافي الأصول النقدية	٣٢٠٠٠	جنيه

$$\frac{327,4}{315,5} \times 32000 = 1/1 \text{ القيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية في } 1/1$$

$$= 33206 \text{ جنيه}$$

ب- العمليات التي تؤدي إلى زيادة البنود النقدية:

$$\text{قيمة المبيعات} = 1182000 \text{ جنيه}$$

$$\frac{327,4}{322,2} \times 1182000 = \text{القيمة المعدلة للمبيعات}$$

$$= 1201076 \text{ جنيه}$$

ج- العمليات التي تؤدي إلى نقص البنود النقدية:

$$\text{القيمة المعدلة للمشتريات} = \frac{327,4}{322,2} \times 762000 = 774298 \text{ ج}$$

$$\text{القيمة المعدلة للمصروفات المختلفة} = \frac{327,4}{322,2} \times 260000 = 264196 \text{ ج}$$

$$\text{القيمة المعدلة للأرباح الموزعة} = \frac{327,4}{327,4} \times 100000 = 100000 \text{ ج}$$

د- صافي الأصول النقدية في آخر المدة:

الأصول النقدية في ٢٠٢٢/١٢/٣١:

نقدية ١٤٢٠٠٠

عملاء ٢٢٨٠٠٠

ج ٣٧٠٠٠٠

الالتزامات النقدية في ٢٠٢٢/١٢/٣١:

دائنون ١٥٨٠٠٠

أوراق دفع ١٢٠٠٠٠

ج ٢٧٨٠٠٠

ج ٩٢٠٠٠

صافي الأصول النقدية في ١٢/٣١

القيمة المعدلة لـ صافي الأصول النقدية في آخر المدة =

$$= \frac{٣٢٧,٤}{٣٢٧,٤} \times ٩٢٠٠٠ = ٩٢٠٠٠ \text{ جنيه}$$

هـ - حساب الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القوة الشرائية لوحة النقد:

ج	٢٣٢٠٦	القيمة المعدلة لـ صافي الأصول النقدية في ١/١
ج	١٢٠١٠٧٦	+ القيمة المعدلة للمبيعات
		- القيمة المعدلة للمشتريات والمصروفات
ج	١١٣٨٤٩٤	والأرباح الموزعة
		- القيمة المعدلة لـ صافي الأصول النقدية
ج	٩٢٠٠٠	في ١٢/٣١
ج	٣٧٨٨ +	

وحيث أن الناتج بالموجب؛ فإن الناتج وقدره ٣٧٨٨ يمثل الخسارة الناتجة عن التغيرات في القوة الشرائية لوحة النقد.

تقييم طريقة التكلفة التاريخية المعدلة طبقاً للتغيرات في المستويات العامة للأسعار:

على الرغم من التأيد الذي تلقاه هذه الطريقة سواء على المستوى النظري أو المستوى التطبيقي إلا أن التقييم السليم لهذه الطريقة يستلزم التعرف على المزايا والانتقادات التي توجه إلى هذه الطريقة:

أ - مزايا هذه الطريقة:

تتمتع هذه الطريقة بالعديد من المزايا من أهمها:

- موضوعية البيانات: حيث تتولى الجهات الحكومية إعداد الأرقام القياسية العامة بأساليب علمية وأن القوائم المالية المعدلة تبنى على نفس أسس التقييم المطبقة في القوائم التقليدية وهذا يعني عدم اعتمادها على التقدير الشخصي للمحاسب والذي يعتبر أحد الأركان الهامة للموضوعية.
- القابلية للمقارنة: في ظل هذه الطريقة يمكن تحقيق المقارنات بين الوحدات المختلفة على أساس

موضوعي، وعلى ذلك يتم تطوير عملية المقارنة بين البيانات لنفس الوحدة عن طريق إزالة أسباب الفروق الناتجة عن تغيرات الأسعار وبالطبع فإن ذلك يؤدي إلى تطوير وتحسين ودراسة وتحليل الاتجاهات لنفس الوحدة أيضًا.

- انخفاض التكلفة: تتميز هذه الطريقة بإمكانية استبعاد آثار التغيرات في الأسعار بدون الحاجة إلى تصميم نظام جديد للمحاسبة ذلك لأن هذه الطريقة تعتمد على الاحتفاظ بنفس مكونات وخصائص نظام التكلفة التاريخية السائد والمعمول به في الوحدة الحسابية.

- إظهار كفاءة الوحدة في إدارة النقدية: تتميز هذه الطريقة بإظهار قيمة أرباح أو خسائر النقدية والتي لا يوفرها نظام التكلفة التاريخية، ويمثل هذا الرقم مقياساً لكفاءة الإدارة في حيازة النقدية، توفير الائتمان للعملاء، الحصول على قروض خارجية قصيرة الأجل، فالوحدات التي ليس عليها قروض خارجية طويلة الأجل، لا تتحمل عادة خسائر نقدية خلال فترة التضخم أما الوحدات التي عليها قروض خارجية كبيرة فإنها ستظهر أرباحاً نقدية خلال فترة التضخم، والعكس صحيح في حالة الانكماش.

- أنها تمثل أسلوب علاج شامل للمشكلة: تتميز هذه الطريقة بأنها علاج شامل لمشكلة التغيرات في الأسعار بدلا من العلاج الجزئي باستخدام طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً في تسعير المواد المنصرفة من المخازن، وسياسة الإهلاك المعجل للأصول الثابتة ... الخ.

بالإضافة إلى المزايا السابقة تتميز هذه الطريقة أيضا بعدم تعارضها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً التالية:

- مبدأ التكلفة التاريخية: يقصد بالتكلفة التاريخية التكلفة السائدة وقت اقتناء الأصل أو مدخلات الإنتاج وقد تمسك المحاسبون بالتكلفة التاريخية حتى يمكن توفير أكبر درجة من الموضوعية في البيانات المحاسبية، وفي الواقع أن المحاسبة عن التغير في المستوى العام للأسعار ما هي إلا محاولة لتعديل كافة بنود القوائم المالية باستخدام عملة متجانسة، ومن ثم لا تعد خروجاً عن مبدأ التكلفة التاريخية.

- مبدأ الموضوعية: يقصد بالموضوعية عدم التحيز في القياس أو خضوعه للتقدير الشخصي وفي الواقع نجد أن مفهوم الموضوعية يرتبط بأدلة الإثبات ومن ثم تتوقف درجات الموضوعية على مدى دقة أدلة الإثبات.

وبالرغم من إشارة البعض إلى أن أخذ تغيرات الأسعار في الحسبان يؤدي إلى الخروج عن الموضوعية نظراً لأنه لا يوجد أساس موضوعي لتسجيل تلك التغيرات وتحقيقها حيث إنها ستخضع القياس للتقدير الشخصي الجزافي إلا أن ذلك لن يتحقق إلا إذا تمسكنا بما يطلق عليه الموضوعية المطلقة.

وقد اتفقت بعض الكتابات على أن التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار لا

تعد خروجاً عن الموضوعية لما يلي:

• أن الموضوعية في القياس مسألة نسبية وهذا يرجع إلى طبيعة المحاسبة كعلم اجتماعي فكثيراً ما تلجأ المحاسبة إلى التقدير الشخصي كما هو الحال عند تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة وقيمة

الاحتياطات وقيمة المخصصات.

• أن الأرقام القياسية العامة المستخدمة في التعديل تكون محددة على وجه الدقة كما أن البنود المعدلة تكون مقاسة بطريقة موضوعية، فالأرقام القياسية تركز على الأسعار السائدة وليس على تقديرات أسعار مستقبلية يدخل بينها عامل التنبؤ والمخاطرة وعدم التأكد والتقدير الشخصي، فالأرقام القياسية تتلافى التقدير الشخصي بشرط كونها دقيقة وفعلية وصحيحة.

وعلى ضوء ما سبق نصل إلى نتيجة مؤداها أن التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار لا يعد خروجًا عن الموضوعية.

- مبدأ المقابلة: يتم قياس النتائج المحققة على أساس مقابلة النفقات المستنفذة مع الإيرادات المحققة، والمتأمل في تطبيق هذا المبدأ يجد أن المقابلة تتم بين نفقات لها العديد من القوة الشرائية مع إيرادات عادة ما تكون لها قوة شرائية واحدة، وعليه نجد أن صحة تطبيق هذا المبدأ تتطلب ضرورة عدم الاعتراف بحالة ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد رغم صعوبات التطبيق.

- مبدأ الإفصاح: تعتبر المحاسبة أداة إخبارية لتزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بما يطلبون تمهيدًا لاستخدامها في اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام ولا شك أن ذلك لن يتحقق إلا إذا عكست القوائم المالية كافة الحقائق الاقتصادية لأن تجاهل الإفصاح عن التغير في المستوى العام للأسعار يؤثر على تحقيق الإفصاح لأهدافه، ومن ثم يؤدي إلى عدم اتخاذ قرارات سليمة.

ب- انتقادات هذه الطريقة:

بالرغم من المزايا السابقة، إلا أن هناك انتقادات عديدة توجه إلى هذه الطريقة من أهمها:

- أنها تتطلب إعداد مجموعة من القوائم المالية باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية ثم إعداد مجموعة أخرى من القوائم المالية المعدلة باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار وأن ذلك يؤدي إلى:

- زيادة الجهد والتكاليف والوقت اللازم لإعداد القوائم المالية.
- زيادة التكلفة عن المنفعة المترتبة على ذلك.

- أن رقم الأرباح والخسائر النقدية محدود الفائدة: يرى البعض أن رقم الأرباح والخسائر النقدية مضلل وذلك لأن الرقم القياسي المستخدم في حسابه يعتمد في حسابه على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات وأنه عادة ما تعطي أصول الوحدة (البضاعة، الأراضي، الآلات ... الخ) وزنًا أقل عند حساب الرقم القياسي المستخدم في إجراء التعديل.

- الافتقاد إلى الملائمة: تفتقد هذه الطريقة إلى الملائمة للاعتبارات التالية:

- أن هذه الطريقة لا تعتبر خروجًا عن التكلفة التاريخية، بل هي امتداد طبيعي لها لأن القيم التي تحاسب عليها كل البنود قيم تاريخية، ولكن ما يضيفه هذا الأساس هو تعديلها في صورة وحدة قياس مختلفة، ولا شك أن إعادة حساب أرقام التكلفة التاريخية بوحدة قوة شرائية لا تحدد مدى وفائدة المعلومات التي يتم الحصول عليها طالما أن المبلغ المعاد حسابه تم إنفاقه ولا يمكن النظر إليه كمبلغ يمكن استخدامه في استعمال بديل.

- أن المستثمرين بوصفهم من أهم مستخدمي البيانات المحاسبية يكون اهتمامهم بالقيمة السوقية للاستثمارات أكثر من القوة الشرائية للنقود.

**حالات تطبيقية****حالة رقم (١):**

حدد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية:

- (١) يؤدي استخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار إلى أن تفقد الأرقام المحاسبية ميزة الموضوعية النسبية.
- (٢) عند استخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة ينبغي تعديل كافة عناصر الأصول والالتزامات بالميزانية.
- (٣) لا يوجد ثمة اختلاف بين التغيرات في المستوى العام للأسعار والتغيرات في الأسعار الخاصة حيث تعكس كل منهما التغير في القيمة الاقتصادية الحقيقية.
- (٤) في جميع الحالات يجب تعديل رقم المبيعات على أساس متوسط التغير في المستوى العام للأسعار خلال السنة.
- (٥) يترتب على حيازة الأصول النقدية في فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار تحقيق أرباح قوة شرائية، بينما يترتب على حيازة الالتزامات النقدية تحقيق خسائر قوة شرائية.
- (٦) لا يختلف قياس الربح في ظل طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار وطريقة التكلفة الجارية حيث يتم المقابلة بين الإيرادات الجارية والتكلفة الجارية.
- (٧) لا يستعدي الأمر في جميع الأحوال تعديل مخزون آخر المدة في ظل طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.
- (٨) في جميع الأحوال عند استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً يجب تعديل المخزون آخر المدة بالرقم القياسي العام لبداية العام.
- (٩) استخدام التكلفة التاريخية المعدلة بالرقم القياسي العام يتعارض تماماً مع مبدأ التكلفة التاريخية.
- (١٠) في جميع الأحوال عند استخدام طريقة التكلفة الجارية ربح أي سنة يجب أن يتضمن ثلاثة عناصر: أرباح حيازة محققة، أرباح التشغيل، أرباح حيازة غير محققة.
- (١١) يقتصر التعديل في ظل طريقة التكلفة الجارية على الأصول التي لها سوق حالية يمكن تداول الأصل فيه.
- (١٢) يعتبر استخدام الرقم القياسي الخاص المكون بواسطة الوحدة أكثر موضوعية من الأرقام الأخرى.
- (١٣) يجب على الوحدة استخدام الرقم القياسي الخاص المنشور بواسطة الدولة أو أحد هيئاتها.
- (١٤) يعتبر هدف الاستبدال هو الهدف الأساسي لتقييم الأصول على أساس التكلفة الجارية (الاستبدالية).
- (١٥) تقدم طريقة التكلفة الجارية قدرًا من الموضوعية في عملية التقويم التي تتم خلالها.
- (١٦) يعد تعديل القوائم المالية باستخدام الرقم القياسي العام خروجًا عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بينما لا يعد كذلك عند استخدام التكلفة الجارية.
- (١٧) يعتبر استخدام طريقة التكلفة الجارية ضروريا لتوفير خاصية الاستفادة من البيانات المحاسبية.
- (١٨) إذا كان الرقم القياسي العام للأسعار في أول السنة ١٤٦ وارتفع خلال السنة إلى ١٥٠ وبلغ في

نهاية السنة ١٥٥، وقد كان رصيد الأصول النقدية في بداية السنة ٢٩٢٠٠ جنيه وفي نهاية السنة ٤٣٠٠٠ جنيه فإن خسارة القوة الشرائية لصافي الأصول النقدية عن السنة تبلغ ٣٧٦٧. (١٩) إذا بلغت القيمة الدفترية للأراضي في ٢٠١٩/١٢/٣١ مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه وكان الرقم القياسي الخاص للأراضي ١٥٠ وكانت الأراضي مشتراة في ٢٠١٦/١/١ عندما كان الرقم القياسي للأراضي ١٢٠ فإن خسائر الحياة المحققة في ٢٠١٩/١٢/٣١ تبلغ ٨٠٠٠ جنيه.

### حالة رقم (٢):

اختر الإجابة الصحيحة من الإجابات المعطاة لكل حالة من الحالات التالية:

- (١) أساس التقييم المستخدم في إعداد القوائم المالية التقليدية هو:
- أ - القيمة السوقية. ب - التكلفة الأصلية. ج - التكلفة الاستبدالية. د - خليط من القيم والتكاليف. هـ - لا شيء مما سبق.
- (٢) في ١ يناير ٢٠٢١ اشترت إحدى الشركات آلات بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه عندما كان الرقم القياسي العام ١٠٠، وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تم بيعها بمبلغ ٨٥٠٠٠٠ جنيه، فإذا علمت أن العمر الإنتاجي المتوقع للآلات ٦ سنوات ولا توجد لها قيمة تخريدية وتستهلك طبقاً للقسط الثابت، وأن الرقم القياسي العام في نهاية ٢٠٢١ هو ١٢٥ وفي نهاية ٢٠٢٢ هو ١٥٠ وفي نهاية ٢٠٢٣ هو ١٧٥.

وفي ظل استخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة فإن:

١- القوائم المالية المعدة في نهاية ٢٠٢١ سوف تتضمن:

- أ - آلات بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاك ٢٠٠٠٠٠ جنيه ولا مكسب ولا خسارة.  
 ب - آلات بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاك ٢٥٠٠٠٠ جنيه ومكاسب ٣٠٠٠٠٠ جنيه.  
 ج - آلات بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاك ٢٠٠٠٠٠ جنيه ومكاسب ٣٠٠٠٠٠ جنيه.  
 د - آلات بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاك ٢٠٠٠٠٠ جنيه ومكاسب ٣٠٠٠٠٠ جنيه.  
 هـ - لا شيء مما سبق.

٢- القوائم المالية المعدة في نهاية ٢٠٢٢ سوف تتضمن آلات قيمتها الصافية:

- أ - ١٥٠٠٠٠٠ ج. ب - ١٢٥٠٠٠٠ ج. ج - ١٠٠٠٠٠٠ ج.  
 د - ٨٠٠٠٠٠ ج. هـ - لا شيء مما سبق.

٣- قائمة الدخل المعدة في نهاية ٢٠٢٢ سوف تتضمن مصروف إهلاك لهذه الآلات بمبلغ:

- أ - ٣٥٠٠٠٠ ج. ب - ٣٠٠٠٠٠ ج. ج - ٢٥٠٠٠٠ ج.  
 د - ٢٠٠٠٠٠ ج. هـ - لا شيء مما سبق.

٤- قائمة الدخل المعدة في نهاية ٢٠٢٣ سوف تتضمن:

- أ - مكاسب ٣٥٠٠٠٠ ج. ب - مكاسب ٢٥٠٠٠٠ ج.  
 ج - لا مكاسب ولا خسائر. د - خسارة ٥٠٠٠٠ جنيه.  
 هـ - لا شيء مما سبق.

## حالة رقم (٣):

الآتي قائمة الدخل لشركة الجهاد والمعدة على أساس التكلفة التاريخية في ٢٠١٨/١٢/٣١:

إيرادات المبيعات		٢٠٠٠٠٠٠
<u>تكلفة المبيعات:</u>		
مخزون أول المدة	٨٠٠٠٠	
المشتريات	١٠٠٠٠٠٠	
(-) مخزون آخر المدة	٢٠٠٠٠٠	٨٨٠٠٠٠
مجمّل الربح		١١٢٠٠٠٠
<u>تخصم:</u>		
الإهلاك	٨٠٠٠٠٠	
مصروفات مختلفة	٣٨٠٠٠٠	١١٨٠٠٠٠
<u>صافي الخسارة</u>		(٦٠٠٠)

## معلومات إضافية:

- ١- تم الحصول على الإيرادات وتحمل المصروفات على مدار العام بالتساوي.
- ٢- يتم استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تسعير المواد المنصرفة من المخازن.
- ٣- العمر الإنتاجي للأصول الثابتة الخاضعة للإهلاك هو ٥ سنوات، وقد تم الحصول عليها على النحو

التالي:

١ يناير ٢٠١٥ ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

١ يناير ٢٠١٧ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

٤- كان الرقم القياسي العام لتغيرات الأسعار كالتالي:

١ يناير ٢٠١٥ ٣٠٠ متوسط ٢٠٠٥ ١٨٠

١ يناير ٢٠١٧ ٣٢٠ متوسط ٢٠٠٧ ٣١٠

١ يناير ٢٠١٨ ٣٤٠ متوسط ٢٠٠٨ ٣٥٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ٣٦٠

- ٥- بلغت الخسارة الخاصة بالتغير في الأسعار والناجمة عن حيازة البنود النقدية خلال العام ٤١٠٠٠ جنيه.

والمطلوب:

إعداد قائمة الدخل المعدلة وفقاً للتغيرات في المستوى العام للأسعار عن السنة المنتهية في

٢٠١٨/١٢/٣١.



الفصل الثامن  
المحاسبة عن مزايا العاملين

## مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى تحديد المحاسبة والإفصاح بشأن مزايا العاملين، وتمثل هذه المزايا المقابل الذي تمنحه الشركة مقابل الخدمات التي يقدمها العاملون.

وتشمل مزايا العاملين العناصر الآتية:

(أ) مزايا العاملين قصيرة الأجل مثل الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية والإسكان والانتقال أو البضائع والخدمات المجانية أو المدعومة للعاملين الحاليين.

(ب) مزايا ما بعد انتهاء الخدمة مثل معاشات التقاعد ومزايا التقاعد الأخرى والرعاية الطبية لما بعد انتهاء الخدمة.

(ج) مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل بما في ذلك إجازة الخدمة الطويلة، أو إجازة التفرغ للبحث، أو الاحتقال بالمناسبات أو مزايا الخدمة الطويلة الأخرى ومزايا العجز طويلة الأجل بالإضافة إلى المكافآت والتعويضات المؤجلة إذا كانت مستحقة السداد بمرور ١٢ شهرًا أو أكثر بعد نهاية الفترة.

(د) مزايا إنهاء الخدمة. وتم تناول موضوع مزايا العاملين في المعيار المصري رقم ٣٨.

أما نظام حوافز العاملين عن طريق منحهم حقوق على أسهم الشركة فهو حديث العهد على الاقتصاد المصري، ولعل اتساع القطاع الخاص والتوجه نحو اقتصاديات السوق سوف يتيح الفرصة لانتشار نظام الحوافز عن طريق الحقوق على أسهم الشركة في ظل شدة التنافس بين الشركات ورغبتها في اجتذاب المديرين والعاملين ذوي الكفاءات والمهارات العالية.

ونظرًا لحدثة نظام المزايا الممنوحة للعاملين عن طريق الحقوق على أسهم الشركة في مصر فإنه لا توجد قواعد محاسبية مباشرة للتعامل مع هذه الخطط، ولذا سوف نعتمد في هذا الفصل على القواعد المحاسبية الصادرة في المجتمعات الاقتصادية المتقدمة وخاصة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، ومن هنا جاءت أهمية دراسة هذا الموضوع في محاولة للتعرف على طبيعة خطط الحوافز/المكافآت للعاملين وكيفية المعالجة المحاسبية لها.

ولتحقيق ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

١/٦ الإطار النظري لخطط الحوافز/المكافآت الممنوحة للعاملين في صورة أسهم.

٢/٦ المعالجة المحاسبية لخطط الحوافز/المكافآت الممنوحة للعاملين في صورة أسهم.

## ١/٦ الإطار النظري لخطط الحوافز/المكافآت الممنوحة للعاملين في صورة أسهم.

ويتناول النقاط التالية:

أولاً: مفهوم وأنواع خطط حوافز/مكافآت العاملين.

ثانياً: التحليل المحاسبي لمكافآت العاملين عن طريق الحقوق على الأسهم.

ثالثاً: القواعد المحاسبية الخاصة بحوافز/مكافآت العاملين.

### أولاً: مفهوم وأنواع خطط حوافز/مكافآت العاملين:

تتعدد وسائل مكافأة العاملين في الشركات، فقد جرى العرف على أن تدفع مكافأة العاملين في صورة نقدية على فترات مختلفة إما أسبوعية أو شهرية. إلا أنه مع تقدم الفكر الإداري وفصل ملكية المشروعات عن إدارتها، وغبةً في ربط مصلحة العاملين في المشروع بمصلحة ملاكه، فقد قامت معظم الشركات بإدخال نظام مكافأة العاملين عن طريق منحهم صكوك تمكنهم من امتلاك أسهم الشركة، وبذلك يصبح العاملون أكثر حرصاً على رفع الكفاية الإنتاجية للشركة، ليس فقط كعاملين فيها وإنما كملاك لها أيضاً.

وتتعدد صور برامج مكافأة العاملين عن طريق أسهم الشركة وكذلك تكلفة هذه المكافأة للشركة المانحة من خطة إلى أخرى، إلا أنه يمكن تقسيم هذه البرامج إلى ثلاثة أنواع:

- ١- خطط مكافأة العاملين المحددة (الثابتة).
- ٢- خط مكافأة العاملين المتغيرة.
- ٣- خطط مكافأة العاملين بمقدار التحسن في قيمة الأسهم المخصصة لهم.

فعلى سبيل المثال؛ إذا أقرت الشركة المصرية للتبريد والتكييف في أول يناير عام ٢٠١٨ (تاريخ الإقرار) برنامجاً لمكافأة العاملين والذي يقضي بمنح مديري الإدارات الوسطى والعليا حقوق على أسهم الشركة بحيث تعطي هذه الحقوق لكل مدير ٥٠٠ سهم من الأسهم العامة للشركة، وأن ثمن الشراء (عادة ما يطلق عليه سعر التنفيذ) محدد في تاريخ منح الحقوق، وأن الشركة قد قامت فعلاً في أول مارس ٢٠١٩ (تاريخ المنح) بمنح ثلاثة من مديري الإدارة العليا صكوكاً تعطي كل منهم الحق في شراء ٥٠٠ سهم من أسهم الشركة بسعر ٢٠ جنيهاً للسهم (سعر التنفيذ)، فإن هذا النظام يطلق عليه خطة مكافأة العاملين المحددة أو الثابتة، ويطلق عليها ثابتة أو محددة نظراً لتحديد كل من عدد الأسهم الممنوحة وسعر الشراء أو التنفيذ مقدماً عند تاريخ منح الحقوق.

أما إذا قامت الشركة في المثال السابق بعدم تحديد عدد الأسهم الممنوحة أو سعر التنفيذ في تاريخ المنح، بأن جعلت أي منهما متوقفاً على حدوث أو تحقق هدف معين في المستقبل، فإن هذه الخطة يطلق عليها خطة مكافأة العاملين المتغيرة فمثلاً إذا أقرت الشركة في المثال السابق بأن

يكون سعر التنفيذ ٢٠ جنيها مخصوما منها معدل النمو في أرباح الشركة خلال الأربع سنوات القادمة.

هنا نجد أن سعر التنفيذ لا يمكن تحديده إلا بعد معرفة متوسط معدل النمو في الأربع سنوات القادمة، ويطلق عليها خطط متغيرة نظرا لعدم تحديد عدد الأسهم الممنوحة أو سعر التنفيذ أو كليهما في تاريخ المنح.

أما إذا أقرت الشركة في المثال السابق مكافأة المديرين ليس بإعطائهم الأسهم وإنما بإعطائهم مقدار التحسن في أسعار الأسهم المخصصة لهم نقدا بين تاريخ المنح وتاريخ التنفيذ، أطلق على هذه الخطة نظام مكافأة المديرين عن طريق التحسن في أسعار الأسهم المخصصة لهم.

### **ثانياً: التحليل المحاسبي لمكافآت العاملين عن طريق حقوق الأسهم:**

نظرا لوجود اختلافات جوهرية في تشكيل خطط مكافآت العاملين من شركة إلى أخرى، فإن المعالجة المحاسبية لهذا النوع من المكافآت يتطلب دراسة وتحليل طبيعة تطبيق النظام موضع المحاسبة والهدف منه، ولعل الخاصية أو العامل الأساسي الذي يفرق بين هذه الأنواع المختلفة من خطط أو نظم مكافآت العاملين عن طريق الأسهم هو الهدف من اقتناء الخطة موضع المحاسبة، فإذا كان الهدف من الخطة هو مكافآت العاملين، فإنه لا بد على الشركة من احتساب تكلفة هذه المكافأة واعتبارها جزءا متما لتكاليف العمل شأنه شأن المهايا والأجور، وهنا يطلق على هذه الخطة مكافآت الحوافز.

أما إذا كان الهدف من الخطة هو مجرد إعطاء كل العاملين (دون تفرقة) الفرصة لأن يمتلكوا بعض أسهم الشركة، فإن هذا النوع لا يمثل أي مكافأة / أو خسائر للعاملين، ومن ثم لا يوجد هناك أي تكلفة على الشركة من اقتناء مثل هذه الخطط، وهنا يطلق على مثل هذه الخطط ليست خطة حوافز.

ومن هذا التحليل نجد أنه على المحاسب أن يسأل نفسه عدة أسئلة حتى يتمكن من تحديد المعالجة المحاسبية للخطة موضع التحليل.

وتشمل هذه الأسئلة الآتي:

(١) هل الهدف من الخطة التي تقتنيها الشركة توفير حوافز ومكافآت للعاملين بهدف زيادة الكفاية الإنتاجية والحفاظ على العاملين والمديرين أصحاب الكفاءات النادرة والعالية؟ أم أنها مجرد نظام يعطي العاملين الحق بأن يصبحوا ملاكا في المشروع ويهدف إلى توسيع سوق الأسهم.

(٢) إذا كانت الخطة محل الدراسة تعتبر خطة حوافز/مكافآت، فما هو مقدار التكلفة التي

يجب على الشركة إثباتها في الدفاتر نتيجة منح العاملين صكوك للحصول على أسهم الشركة.

(٣) ما هي الفترة الزمنية (السنوات المالية) التي يتم توزيع تكلفة خطة الحوافز عنها.

### **ثالثاً: القواعد المحاسبية الخاصة بحوافز/مكافآت العاملين:**

لقد ساد الفكر المحاسبي الخاص بحوافز/مكافآت العاملين عن الأسهم تحت نظام المبدأ المحاسبي الشهير APB Opinion NO 25 لفترات زمنية طويلة امتدت منذ صدوره في عام ١٩٧٢ حتى الآن، ويقضي هذا المبدأ باحتساب تكلفة الحوافز/المكافآت وفقاً للقيمة الفعلية أو التاريخية للحقوق، وسوف نستعرض هذه القواعد بالتفصيل والأمثلة في الصفحات التالية. إلا أن هذا المبدأ قد لقي الكثير من النقد والعيوب من حيث عدم المساواة في المعالجة المحاسبية بين الأنواع المختلفة للخطط التي تتفق في الهدف مع اختلاف الشكل مثل خطط الحوافز الثابتة والمتغيرة، أو عدم المساواة بين خطط الحوافز الثابتة والمتغيرة من ناحية وخطط الحوافز عن طريق النمو في أسعار الأسهم الممنوحة، هذا بالإضافة إلى الرأي الذي يطالب بضرورة احتساب تكلفة الحقوق على أساس القيمة العادلة/الجارية بدلاً من القيمة التاريخية أو الفعلية.

وأمام هذه الانتقادات والضغط، فقد استجاب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار المعيار المحاسبي الجديد SFAS No. 123 والذي يتصف بخاصيتين أساسيتين:

الأولى: أنه لا يفرق بين الخطط المختلفة وإنما يضع قواعد محاسبية موحدة لكل نظم الحوافز/المكافآت باستخدام أحد نماذج القيمة العادلة/أو السوقية.

الثانية: أنه يوجب احتساب تكلفة الحوافز/المكافآت باستخدام أحد نماذج القيمة العادلة/أو السوقية.

## ٢/٦ المعالجة المحاسبية لخطط حوافز / مكافآت العاملين الممنوحة لهم في صورة حقوق على الأسهم

### أولاً: المعالجة المحاسبية لخطط مكافآت العاملين في ظل المبدأ المحاسبي APB No. 25:

ذكرنا سابقاً أن المحاسبة عن خطط منح العاملين أسهم والتي لا تتصف بعنصر الحافز يتم المحاسبة عنها على أساس أنها عملية بيع أسهم بخصم، ومن ثم لا توجد هناك تكلفة حوافز يجب إثباتها في الدفاتر.

ولذلك فإننا سوف نركز هنا على خطط الحوافز حيث لا بد من احتساب تكلفة الحوافز معالجتها محاسبياً.

ولما كانت الشركات تصمم خطط حوافز العاملين بطرق مختلفة، فإن التبعات المحاسبية لها تختلف من خطة إلى أخرى، ولذلك فإننا سوف نركز على النوعين الأكثر انتشاراً وهما:

- خطط إعطاء العاملين حقوق تمكنهم من الحصول على أسهم الشركة بعد توافر شروط معينة Stock Options.
- خطط مكافأة العاملين عن طريق مقدار النمو / التحسن في أسعار الأسهم المخصصة لهم.

### (١) خطط الحوافز عن طرق منح العاملين حقوق على أسهم الشركة:

ذكرنا سابقاً أنه إذا كان الهدف من خطة مكافآت المديرين عن طريق الأسهم هو مكافأة العاملين عن مجهودهم غير العادي، وجذب المديرين ذوو المهارات العالية، فإنه يجب احتساب تكلفة هذه الحوافز وتحميلها إلى السنوات المالية المستفيدة من مهارات وخبرات العاملين أو المديرين محل القياس.

وتضع القادة المحاسبية APB No. 25 القواعد الحاكمة لاحتساب هذه التكلفة وطرق توزيعها على السنوات المستفيدة، وتنص هذه القاعدة على أن يكون حساب تكلفة المكافأة عبارة عن الفرق بين سعر التنفيذ (سعر الحق) وسعر السوق يوم منح العاملين هذه الحقوق، ومن ثم فإن الأمر يتطلب معرفة ثلاثة عناصر أساسية حتى يمكن احتساب التكلفة، وتشمل هذه العناصر:

(أ) عدد الحقوق (الأسهم الممنوحة).

(ب) سعر التنفيذ.

(ج) سعر السهم في السوق يوم منح الحقوق.

وبناءً على ما تقدم فإن المحاسب عندما يتعامل مع خطط مكافآت العاملين (في صورة حقوق تمكنهم من الحصول على أسهم الشركة) يقوم بدراستها والإجابة على الأسئلة التالية حتى

يتسنى له إتباع الإجراءات المحاسبية الصحيحة:

(١) هل الخطة محل القياس تعتبر خطة حوافز أم أنها مجرد وسيلة لتسويق أسهمها؟ وللإجابة على هذا التساؤل؛ فإنه على المحاسب أن يطبق تصنيف الخطط تحت المبدأ المحاسبي APB No. 25 والتي سبق أن شرحناها في الصفحات السابقة.

(٢) بفرض أن الإجابة للسؤال السابق أفادت بأن الخطة هي خطة حوافز ومكافآت، فإن السؤال التالي هو متى يتم احتساب تكلفة المكافأة الإجمالية للخطة؟

ويجب المبدأ المحاسبي APB No. 25 على هذا التساؤل كالآتي:

أ - إذا حددت خطة المكافآت كل من عدد الأسهم المقترح منحها للعاملين وكذلك سعر التنفيذ يوم منح الحقوق وجب احتساب التكلفة في تاريخ المنح.

ب- إذا لم تحدد خطة المكافآت أي من العنصرين السابقين (أي سعر التنفيذ وعدد الأسهم)، بأن جعلت أي منهما مشروطا ببعض العوامل التي يتم تحديدها في المستقبل، وجب احتساب التكلفة الإجمالية للمكافآت وقت حدوث هذا العامل ومعرفة العنصرين بالتحديد، وعادة ما يكون ذلك في فترات زمنية لاحقة لتاريخ المنح، ومن ثم فإن تاريخ القياس هنا يطلق عليه: القياس في تاريخ لاحق لتاريخ منح الحقوق.

وبناءً على ما تقدم، فإن الإجابة على التساؤل: متى يتم احتساب التكلفة الإجمالية للمكافآت، يمكن تلخيصها في: تاريخ منح حقوق الأسهم تاريخ لاحق لتاريخ منح الحقوق.

(٣) ما هي السنوات المالية (سنوات خدمة العاملين) التي يجب توزيع التكلفة الإجمالية للمكافآت عليها كمصروفات جارية؟

وعادة ما يتم تحديد سنوات الخدمة هذه في قرار (عقد) منح الأسهم، وتشمل هذه السنوات المدة من تاريخ منح الأسهم إلى تاريخ إنهاء الالتزام، أي التاريخ الذي به يستوفي فيه العامل (أو المدير) الفترة الزمنية الاشتراطية اللازمة لأن تصبح الأسهم حقا خالصا دون شرط، وقد يعرف البعض سنوات الخدمة بالفترة الزمنية من تاريخ المنح حتى أول تاريخ يستطيع فيه العامل (المدير) أن يشتري (أن ينفذ) حق شراء الأسهم.

### الإجراءات المحاسبية:

تختلف القيود المحاسبية الخاصة بخطط مكافأة العاملين (عن طريق منحهم حقوق على أسهم الشركة) باختلاف تاريخ القياس، فكما سبق أن ذكرنا في الإجابة على السؤال رقم (٢) في التحليل السابق، يمكن تقسيم تواريخ القياس إلى قسمين: الأول تاريخ القياس في تاريخ منح الحقوق، والثاني هو اعتبار تاريخ القياس لاحق لتاريخ منح الحقوق، ومن ثم فإننا سوف نستعرض المعالجة

المحاسبية بنفس التقسيم (أي حالة ما أن يكون تاريخ القياس هو تاريخ المنح بالمقارنة لحالة ما أن يكون تاريخ القياس لاحق لتاريخ المنح).

( أ ) تاريخ القياس هو تاريخ منح الحقوق: (خطت مكافآت ثابتة)

مثال (١):

لنفترض أن البيانات التالية خاصة بخطة مكافأة المديرين التي اقتنتها شركة الجهاد لمكافأة المديرين الممتازين، والتي تقضي بتخصيص ٥٠٠٠٠٠ سهم من أسهم الشركة العادية لهذا الغرض.

وكانت الجمعية العمومية للشركة قد أقرت هذه الخطة في ٢٠١٦/٨/٣١.

- في ٢٠١٧/١/١ قامت الشركة بمنح خمسة من مديريها ١٠٠٠ سهم لكل منهم من أسهم الشركة العامة ذات القيمة الاسمية ٥ جنيه.

- هذه الأسهم قابلة للتنفيذ بعد ٤ سنوات من تاريخ المنح، ولكن قبل تاريخ انتهاء فترة صلاحيتها وهو ٨ سنوات من تاريخ المنح.

- سعر التنفيذ / سعر الحق هو ٣٠ جنيه، وأن سعر السوق يوم المنح (٢٠١٧/١/١) كان ٤٠ جنيه للسهم.

التحليل:

أ - وتحليل بيانات هذه الخطة، نجد أنها تمثل خطة حوافز لأنها تعطي للمديرين الممتازين كمكافأة لمستوى أدائهم المتميز، هذا بالإضافة إلى أن نسبة الخصم من سعر السوق تصل إلى ٢٥٪ (أي  $40 - 30 \div 40$ ).

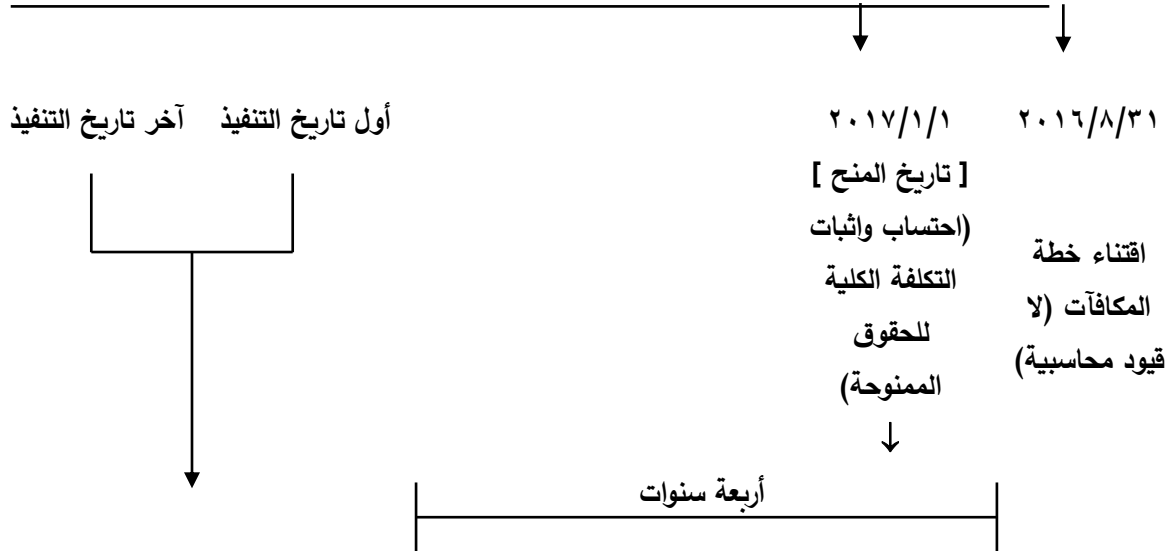
ب- أما عن التساؤل متى يتم احتساب هذه التكلفة، فإن البيانات تقضي بضرورة حسابها يوم المنح (أي من تاريخ القياس هو تاريخ منح الحقوق ٢٠١٧/١/١) نظرًا لتوافر العناصر الثلاثة اللازمة لقياس التكلفة الكلية.

(١) عدد الحقوق (٥ مديرين  $\times$  ١٠٠٠ سهم لكل منهم)، (٢) سعر التنفيذ / سعر الحق ٣٠ جنيه للسهم، (٣) السعر السوقي للسهم يوم المنح وهو ٤٠ جنيه.



وتوضيحا للإجراءات نضع في هذا الشكل التواريخ الهامة في هذه الخطة:

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	١٢/٣١	١٢/٣١	١٢/٣١
		٢٠١٩	٢٠١٨/	٢٠١٧
	٢٠٢١/١/١			



فترة الخدمة المرتقبة

(توزيع التكلفة الإجمالية على هذه الفترة كمصروفات  
ومكافآت)

عندما يقوم المستفيد بتنفيذ أو شراء  
أسهم تقوم الشركة بإثبات إصدار  
الأسهم للمديرين

إذا لم يتم المستفيد بتنفيذ الحقوق  
الممنوحة له خلال هذه الفترة تعتبر  
الصكوك لاغية.

التكلفة الكلية للمكافآت الممنوحة

$$= (\text{سعر السوق يوم المنح} - \text{سعر التنفيذ}) \times \text{عدد الصكوك الممنوحة}$$

$$= (٣٠ - ٤٠) \times (١٠٠٠ \times ٥) = ٥٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

**إثبات التكلفة الكلية للمكافآت:**

يجب التنبيه هنا إلى أن هذه المكافآت مشروطة باستمرار عمل المديرين لدى الشركة خلال فترة الخدمة المقررة في الخطة (كما سبق ذكرها في المثال وهي ٤ سنوات من تاريخ المنح). وبناءً عليه، فإن هذه الخطة تمثل حقا للعامل / والتزاما على الشركة بالحصول على عدد معين من أسهم

الشركة بسعر محدد مسبقاً، ولكن هذا الحق /الالتزام مشروط أو مؤجل لحين إتمام الخدمة خلال الأربع سنوات القادمة.

وبناءً عليه، فإن المعالجة المحاسبية للتكلفة الإجمالية للمكافآت تنظر لهذه التكلفة على أساس أنها تكلفة خدمة مشتراه في المستقبل، وتثبت بالكامل يوم المنح / القياس، ومن ناحية أخرى؛ فإن التزام الشركة بإعطاء العاملين عدد ٥٠٠٠ سهم في هذا المثال، يعتبر التزام مشروط، ويثبت على أنه تعهد بإصدار أسهم بشروط معينة في المستقبل، ونظراً لأن الجانبين يعتبران وجهين لعملية واحدة تتغير قيمتها بمرور الزمن (أي انقضاء فترة الخدمة)، فقد أوضحت القاعدة المحاسبية APB No. 25 باعتبار أن الجانبين يمثلان حسابان متقابلان ضمن رأس المال المدفوع لحساب المديرين كآلاتي:

تاريخ المنح = ٢٠١٧/١/١

٥٠٠٠٠ من د/ التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين

٥٠٠٠٠ إلى د/ حقوق المديرين على الأسهم

(إثبات التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين، والتي منحت لهم في ٢٠١٧/١/١)

وإذا قمنا بإعداد الميزانية العمومية للشركة في نفس التاريخ، أي ٢٠١٧/١/١ فإننا نجد أن الحسابين يتم إدراجهما ضمن حقوق الملكية كرأس مال مدفوع كآلاتي:

الميزانية العمومية لشركة الجهاد في ٢٠١٧/١/١

خصوم جارية	
خصوم طويلة الأجل	
<u>حقوق الملكية</u>	
رأس المال المدفوع: أسهم عادية - علاوة إصدار أسهم	
حقوق للمديرين على الأسهم	٥٠٠٠٠
التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين	(٥٠٠٠٠)
	٥٠٠٠٠

ونرى من هذا التوزيع للحسابات، أن نتيجة مقابلة الجانبين هي صفر، بمعنى أن تكلفة وحقوق المديرين للمكافآت لم يتحقق منها أي شيء حتى الآن، نظراً لأنه لم تمض أي فترة زمنية بعد، حيث أن التكلفة الإجمالية سوف توزع على سنوات الخدمة كمصروفات.  
**توزيع التكلفة الإجمالية للمكافآت على سنوات الخدمة:**

بعد احتساب وإثبات التكلفة الإجمالية للمكافآت، تقضي القاعدة المحاسبية بضرورة تحميلها (توزيعها) على سنوات الخدمة، وفي المثال الحالي، نجد أن مدة الخدمة هي أربعة سنوات، أي من

تاريخ المنح وهو ٢٠١٧/١/١ وحتى أول تاريخ للتنفيذ وهو ٢٠٢١/١/١ أي أن التكلفة الإجمالية توزع على سنوات الخدمة كمصروفات مكافآت.

قيمة التحميل السنوي = التكلفة الإجمالية ÷ مدة الخدمة

$$= ٥٠٠٠٠ \div ٤ = ١٢٥٠٠ \text{ جنيه سنوياً}$$

ويثبت ذلك في نهاية كل عام خلال مدة الخدمة المحددة كالآتي:

في ٢٠١٧/١٢/٣١

١٢٥٠٠ من د/ مصروفات مكافآت المديرين

١٢٥٠٠ إلى د/ التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين

(تحميل جزء من تكلفة المكافآت كمصروفات مكافآت للعام الحالي)

وفي نهاية كل عام من سنوات الخدمة الباقية يثبت نفس القيد.

نفس القيد السابق { ٢٠١٨/١٢/٣١  
٢٠١٩/١٢/٣١  
٢٠٢٠/١٢/٣١

على أن يتم إقفال مصروفات مكافآت العاملين كل عام في حساب الأرباح والخسائر. أما حسابات التكلفة الإجمالية وحقوق المديرين على الأسهم فإن قيمتها تتغير من عام إلى آخر، حيث تظهر بجانب حقوق أصحاب المشروع كالآتي:

الميزانية العمومية لشركة الجهاد في ١٢/٣١ من عام

	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
حقوق المديرين على الأسهم	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
التكلفة الإجمالية للمكافآت	(-)	(١٢٥٠٠)	(٢٥٠٠٠)	(٣٧٥٠٠)
القيمة المضافة	٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠	٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠

من العرض السابق يتضح أن رصد حساب التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين يتناقص كل عام بمقدار قسط تحميل مصروفات مكافآت العاملين. بينما نجد أن القيمة المحققة الصافية لحساب حقوق المديرين على الأسهم يتزايد بنفس مقدار قسط التحميل كمصروفات مكافآت. وذلك بسبب معاملة الحسابين كحسابين متقابلين يمثلان شيء واحد وهو حق العمال في الأسهم والتزام الشركة بالوفاء بهذه الأسهم متى تم تحقق الشروط الموضوعية في الخطة.

**تنفيذ المديرين لحقوقهم في شراء الأسهم:**

عند حلول تاريخ التنفيذ أو بداية فترة التنفيذ، يحق للمستفيد أن يطلب من الشركة الحصول على الأسهم الممنوحة له بعد سداد ثمن الشراء المحدد مسبقاً (سعر التنفيذ/سعر الحق). وفي المثال الحالي، نجد أن فترة (تاريخ) التنفيذ تبدأ من نهاية فترة الخدمة ٢٠٢١/١/١ وحتى تاريخ النفاذ وهو

٨ سنوات من تاريخ المنح أي ٢٠٢٥/١/١ ويعني أن للمديرين المذكورين الحق في تنفيذ الشراء اعتباراً من أول يناير ٢٠٢١ حتى أول يناير ٢٠٢٥.

#### فترة التنفيذ المسموح بها

٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢١/١/١

وتتمثل آثار التنفيذ في أن يقوم العاملين بدفع الثمن المقرر في وقت المنح واستلام الأسهم المقررة لهم. أما من ناحية الشركة المانحة، فإنها تقوم بتسليم الأسهم التي تعهدت بمنحها للعاملين مقابل استلام النقدية المقررة (الثمن المقرر)، ثم القياس بإثبات إصدار الأسهم وإقفال حسابات المكافآت التي تم فتحها في تاريخ المنح، ويتمثل إجمالي ثمن الأسهم التي تسلم للعاملين في عنصرين: النقدية المحصلة من المستفيدين بالإضافة إلى رصيد حساب حقوق المديرين على الأسهم والذي تم إثباته في تاريخ المنح والقياس. وبافتراض أن المديرين في المثال الحالي في أول تاريخ للتنفيذ وهو ٢٠٢١/١/١ فإن قيد الإثبات المحاسبي يتم كالاتي:

من مذكورين:

١٥٠٠٠٠ /د/ النقدية (البنك)

٥٠٠٠٠ /د/ حقوق المديرين على الأسهم

إلى مذكورين:

٢٥٠٠٠ /د/ رأس المال المدفوع (قيمة اسمية)

١٧٥٠٠٠ /د/ علاوة الإصدار

(إثبات قيام المديرين بتنفيذ حقهم في شراء الأسهم الممنوحة لهم)

وقد تم حساب القيمة السابقة كالاتي:

\* النقدية (أو البنك) = ٥٠٠٠٠ سهم × ٣٠ جنيه سعر التنفيذ = ١٥٠٠٠٠٠ جنيه

\* حقوق المديرين على الأسهم = حساب موجود من تاريخ المنح (القياس)

ويعادل (الفرق بين سعر التنفيذ وسعر السوق يوم المنح) مضروباً في عدد الأسهم كالتالي:

٥٠٠٠٠ × (٤٠ - ٣٠) = ٥٠٠٠٠٠ جنيه

\* رأس المال المدفوع (قيمة اسمية) = عدد الأسهم × القيمة الاسمية للسهم

٥٠٠٠٠ × ٥ جنيه = ٢٥٠٠٠٠ جنيه

علاوة الإصدار = الفرق بين إجمالي ثمن البيع

وهو (١٥٠٠٠٠٠ جنيه + ٥٠٠٠٠٠ جنيه) والقيمة الاسمية (٢٥٠٠٠٠ جنيه) = ١٧٥٠٠٠٠

**معالجة إضافية:** قد يتساءل البعض عن المعالجة المحاسبية في حالة:

- أن يكون سعر التنفيذ معادلاً لسعر السوق يوم المنح / القياس.
  - نفاذ (إلغاء) الحقوق بسبب عدم وفاء العامل بالشروط أو بسبب أن سعر السوق لم يتجاوز سعر التنفيذ خلال فترة التنفيذ أو بسبب أن العامل نسي هذه الحقوق وتجاوز فترة التنفيذ.
- فبالنسبة للتساؤل الأول وهو أن سعر التنفيذ معادلاً لسعر السوق يوم المنح أو القياس، فإنه في هذه الحالة لا تكون هناك تكلفة مكافآت للشركة، وتكون القيم الوقتية للحقوق صفراً.

ومن ثم، فإنه في تاريخ القياس لا تكون هناك حساب تكلفة إجمالية لمكافآت المديرين ولا حساب حقوق المديرين على الأسهم لأن قيمتها صفراً في ذلك الوقت كما أنه لا يتم توزيع أي تكلفة خلال فترة الخدمة، وبناءً عليه؛ فإن ثمن الأسهم (النقدية المحصلة وقت التنفيذ) يمثل قيمة القيد المحاسبي وقت إثبات إصدار الأسهم.

أما بالنسبة للتساؤل الثاني، وهو المعالجة المحاسبية في حالة انتهاء فترة التنفيذ دون قيام المستفيدين بشراء الأسهم، ففي هذه الحالة يفقد المستفيد حقوقه. ويتم تحويل القيمة العادلة من حساب حقوق المديرين على الأسهم إلى حساب مصروفات المكافآت (كحساب دائن) بقيد عكسي لقيد الإثبات الأصلي للمكافآت كما يلي:

××× من ح/ حقوق المديرين على الأسهم

××× إلى ح/ مصروفات مكافآت المديرين

أما إذا ترك العامل الشركة قبل بدء فترة التنفيذ، فإنه يجب أيضاً إقفال ذلك الجزء المماثل لحقوق هذا العامل من حساب التكلفة الإجمالية للحقوق.

### (ب) تاريخ القياس هو تاريخ لاحق لتاريخ المنح (خطط المكافأة المتغيرة):

في حالة ما أن يكون عدد الأسهم الممنوحة كمكافآت أو أن سعر التنفيذ غير معلوم في تاريخ المنح، فإنه في هذا الحالة لا يمكن حساب التكلفة الإجمالية للمكافآت في تاريخ المنح وفي هذه الحالة؛ تقتضي القاعدة المحاسبية بتقدير هذه التكلفة لأغراض تحميلها على سنوات الخدمة المحددة. ولكن نظراً لأن هذا التقدير يتم تعديله كل عام (حسب التغير في عوامل التقدير حتى يتم معرفة سعر التنفيذ الحقيقي أو عدد الأسهم الممنوحة بالتحديد) فإن التكلفة الإجمالية للمكافآت سوف تتغير من عام لآخر. ومن هنا جاءت التسمية لهذا النوع من المكافآت "بالمكافآت المتغيرة". وحيث أن التكلفة تتغير من عام إلى آخر فإن تاريخ القياس في هذه الحالة يطلق عليه القياس بعد تاريخ المنح.

ونعرض في المثال التالي كيفية المحاسبة عن المكافآت المتغيرة:

### مثال (٢):

افترض البيانات المعطاة في المثال رقم (١) سابقاً، بالإضافة إلى البيانات التالية:

أ - أن سعر التنفيذ (سعر الحق) سوف يتم تحديده في نهاية عام ٢٠٢٠ بأن يخفض سعر التنفيذ الأساسي (المعطي يوم المنح وهو ٣٠ جنيه) بمتوسط الزيادة في صافي أرباح الشركة خلال السنوات المالية ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠.

ب- أنه في ١٢/٣١ من الأعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩ قدرت الشركة نسبة الزيادة في صافي الأرباح بـ ٢٠٪.

ج- أن المتوسط الفعلي للزيادة في الأرباح الحقيقية للشركة في ١٢/٣١/٢٠٢٠ كان ١٥٪ فقط.

د- أن سعر السوق للسهم في ١٢/٣١/٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ كان ٤٠ ج، ٤٥ ج، ٤٧ ج، ٤٧ ج على التوالي.

ويوضح التحليل في الجدول التالي كيفية احتساب التكلفة الإجمالية وكذلك مصروفات مكافآت المديرين السنوية في المثال السابق.

### جدول رقم (١)

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	التاريخ في ١٢/٣١
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	١ سعر المنح الأساسي
٢٥.٥٠	٢٤	٢٤	٢٤	٢ سعر التنفيذ المتوقع = $[(٣٠) \times (١ - \text{معدل الزيادة})]$
٤٧	٤٧	٤٥	٤٠	٣ سعر السوق
٢١.٥٠	٢٣	٢١	١٦	٤ تكلفة السهم الواحد
٥.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠	٥ عدد الحقوق الممنوحة
١٠.٧٥.٠٠	١١٥.٠٠٠	١٠.٥٠٠.٠٠	٨.٠٠٠.٠٠	٦ التكلفة الإجمالية للحقوق الممنوحة
١١٥.٠٠٠	١٠.٥٠٠.٠٠	٨.٠٠٠.٠٠	٠.٠٠٠.٠٠	٧ التكلفة التي سبق أن أثبتت
(٧٥.٠٠)	١٠.٠٠٠.٠٠	٢٥.٠٠٠.٠٠	٨.٠٠٠.٠٠	٨ تكلفة إجمالية إضافية يجب تحقيقها هذا العام
١٠.٧٥.٠٠	١١٥.٠٠٠	١٠.٥٠٠.٠٠	٨.٠٠٠.٠٠	٩ التكلفة الإجمالية للحقوق الممنوحة

\* رجاء ملاحظة تقريب الأرقام إلى أقرب جنيه.

١٠	مصرفات مكافآت تم تحميلها	(٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	(٤٨٣٣٣)	(٨١٦٦٧)
١١	الصافي المطلوب توزيعه	٨٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	٦٦٦٦٧	٢٥٨٣٤
١٢	عدد سنوات الخدمة	٤	٣	٢	١
١٣	مصرفات المكافآت السنوية	٢٠٠٠٠	٢٨٣٣٣	٣٣٣٣٣	٢٥٨٣٤
١٤	إجمالي المصروفات المحملة	٢٠٠٠٠	٤٨٣٣٣	٨١٦٦٧	١٠٧٥٠٠

### إيضاحات جدول رقم (١):

١- سعر التنفيذ المتوقع في نهاية كل عام هو عبارة عن سعر المنح الأساسي أي سعر التنفيذ يوم المنح معدلا حسب توقعات الإدارة للزيادة في نسبة الأرباح على مدار الفترة المحددة. وهذا المعدل المتوقع هو تقديري لكل السنوات فيما عدا السنة الأخيرة (سنة ٢٠٢٠ في هذا المثال) حيث تم معرفة المعدل الحقيقي والذي وجد أنه ١٥٪ فقط.

٢- يلاحظ هنا أن التكلفة الإجمالية المقدرة للحقوق الممنوحة تتغير كل عام نتيجة التغير في أسعار الأسهم من عام إلى آخر، وكذلك نتيجة اختلاف معدل الزيادة الحقيقي في أرباح الشركة عن ذلك المقدر في السنوات السابقة.

٣- نظرا لأن معدل الزيادة الحقيقي في أرباح الشركة جاء أقل من التقديرات التي استخدمتها الشركة في السنوات السابقة، وكذلك انخفاض سعر السهم السوقي في نهاية العام الرابع عن العام السابق عليه، فقد وجد أن إجمالي التكلفة باستخدام البيانات الفعلية أقل منه في حالة استخدام البيانات المقدرة. وبناءً عليه فإنه سوف يتم إجراء قيد عكسي بمقدار الانخفاض وهو ٧٥٠٠ جنيه.

في المثال السابق، نجد أن سعر التنفيذ النهائي لا يمكن تحديده بالفعل في تاريخ المنح نظرا لأنه يتوقف على مستوى الأداء في المستقبل خلال الفترة المحددة (أي من عام ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠)، حيث ينص النظام على أن سعر التنفيذ النهائي هو سعر التنفيذ المبدئي يوم المنح (٣٠ جنيه في هذا المثال) على أن يخفض بمتوسط نسبة الزيادة في أرباح الشركة خلال الفترة المحددة عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠. ولما كانت نسبة الزيادة الفعلية لا يمكن تحديدها إلا بعد نهاية عام ٢٠٢٠، لذلك فإن تاريخ القياس النهائي هو نهاية عام ٢٠٢٠.

إلا أنه من الناحية المحاسبية، وحتى يتم تحميل كل سنة بنصيبها من التكلفة الكلية للمكافآت، فإنا لقاعدة المحاسبية تقضي بضرورة تقدير هذا السعر النهائي وحساب التكلفة الإجمالية المقدرة، ثم توزيعها على سنوات الخدمة، على أن يعاد تقدير التكلفة الإجمالية في نهاية كل عام لاحتواء ما قد يطرأ من تغير في سعر السوق أو تقديرات نسبة الزيادة في أرباح الشركة.

وحتى يتم فهم الجدول رقم (١) والتسويات الموجودة به، يجب أن نركز عموديا على كل عام على حدة بادئين بالعام الأول (٢٠١٧/١٢/٣١). هنا نجد أن سعر المنح الأساسي هو ٣٠ جنيه ولما كان معدل الزيادة المتوقع في أرباح الشركة هو ٢٠٪، فإن قيمة الخصم سوف تكون ٦ جنيه (٣٠ × ٢٠٪)، وبذلك يكون سعر التنفيذ المتوقع (٦ - ٣٠) = ٢٤ جنيه. وبمقارنة سعر السوق في نهاية العام الأول وهو ٤٠ جنيه، نجد أن تكلفة الحق للواحد للشركة تعادل (٤٠ - ٢٤) = ١٦ جنيه، وحيث أن عدد الحقوق الممنوحة ٥٠٠٠٠ حق/سهم، فإن التكلفة الإجمالية للحقوق الممنوحة (١٦ × ٥٠٠٠٠) = ٨٠٠٠٠٠ جنيه.

ولتلخيص هذه الخطوات يمكن إجراء الآتي:

\* سعر التنفيذ المتوقع = سعر المنح الأساسي - نسبة الزيادة المتوقعة في الأرباح

$$= ٣٠ \times (١ - ٢٠\%) = ٢٤ \text{ جنيه}$$

\* قيمة التكلفة التي تتحملها الشركة للسهم الواحد = سعر السوق في نهاية العام - سعر التنفيذ

$$\text{المتوقع} = ٤٠ - ٢٤ = ١٦ \text{ جنيه}$$

\* التكلفة الإجمالية المقدرة في نهاية العام الأول

$$= \text{عدد الحقوق الممنوحة} \times \text{تكلفة الحق الواحد}$$

$$= ١٦ \times ٥٠٠٠ = ٨٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

هذه التكلفة الإجمالية يتم توزيعها كمصروفات مكافآت على عدد سنوات الخدمة بطريقة القسط المتساوي:

$$\text{مصاريف مكافآت لعام ٢٠١٧} = ٨٠٠٠٠٠ \div ٤ \text{ سنوات} = ٢٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

قيود اليومية لإثبات التكلفة المقدرة والمصروفات المحملة في ٢٠١٧/١٢/٣١:

٨٠٠٠٠ من د/ التكاليف الإجمالية لمكافآت المديرين

٨٠٠٠٠ إلى د/ حقوق المديرين على الأسهم

(إثبات التكاليف الإجمالية المؤجلة للمكافآت)

٢٠٠٠٠ من د/ مصروفات مكافآت المديرين

٢٠٠٠٠ إلى د/ التكاليف الإجمالية لمكافآت المديرين

(تحميل العام الحالي بنصيبه من تكاليف المكافآت)

وفي نهاية العام التالي، أي ٢٠١٨/١٢/٣١، يتم إعادة تقدير التكاليف الإجمالية للمكافآت

وفقا لتقديرات الزيادة في أرباح الشركة والسعر السوقي للسهم في ٢٠١٨/١٢/٣١. ومن البيانات في



الجدول رقم (١)، نجد أن النسبة المقدرة للزيادة في أرباح الشركة في نهاية عام ٢٠١٨ لم تتغير عن العام السابق وهو ٢٤ ج، إلا أن سعر السوق في نهاية عام ٢٠١٨ قد تغير وارتفع إلى ٤٥ ج. وبناءً عليه، فإن تكلفة السهم/الحق الواحد على الشركة ارتفع (٤٥-٢٤) = ٢١ ج. وبناءً على ذلك فإن التكلفة الإجمالية المقدرة للمكافآت قد ارتفعت عن العام الماضي.

فالتكلفة الإجمالية المعاد تقديرها في نهاية عام ٢٠١٨ = ٥٠٠٠ سهم × ٢١ جنيه = ١٠٥٠٠٠ جنيه، وهذه أعلى مما سبق تقديره في العام الماضي وهو ٨٠٠٠٠ جنيه. ويتطلب التعديل في التكلفة الإجمالية المقدرة إجراء قيد تسوية لرفع قيمة التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين بمقدار الزيادة (١٠٥٠٠٠ - ٨٠٠٠٠) = ٢٥٠٠٠ جنيه وهذه تمثل تكلفة إجمالية إضافية يتم إثباتها في ٢٠١٨.

ولتحديد القسط الجديد لمصاريف مكافآت المديرين في عام ٢٠١٨، يتم تحديد التكلفة الإجمالية الباقية للتوزيع بعد التعديل.

التكلفة الإجمالية الباقية للتوزيع = ١٠٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ = ٨٥٠٠٠ جنيه.

قسط مصروفات المكافآت المعدل = ٨٥٠٠٠ ÷ ٣ = ٢٨٣٣٣ جنيه

وبناءً على هذا التحليل يتم إجراء القيود التالية في ٢٠١٨/١٢/٣١

٢٥٠٠٠ من د/ التكاليف الإجمالية لمكافآت المديرين

٢٥٠٠٠ إلى د/ حقوق المديرين على الأسهم

(إثبات الارتفاع في القيمة الإجمالية المقدرة لمكافآت المديرين)

٢٨٣٣٣ من د/ مصروفات مكافآت المديرين

٢٨٣٣٣ إلى د/ التكاليف الإجمالية لمكافآت المديرين

(تحميل عام ٢٠١٨ بمصروفات مكافآت المديرين)

وإذا ما نظرنا إلى حساب الأستاذ والقوائم المالية، فإننا نجد أن الحسابات بداية العام الحالي

(٢٠١٨) حتى نهايته تظهر كآتي:

٦٠٠٠٠	رصيد ٢٠١٨/١/١	٢٨٣٣٣	من د/ مصروفات مكافآت المديرين ٢٠١٨/١٢/٣١
٢٥٠٠٠	إلى د/ حقوق المديرين على الأسهم ٢٠١٨/١٢/٣١	٥٦٦٦٧	رصيد مرحل ٢٠١٨/١٢/٣١
٨٥٠٠٠		٨٥٠٠٠	
٥٦٦٦٧	رصيد مرحل ٢٠١٩/١/١		

د/ حقوق المديرين على الأسهم

رصيد ٢٠١٨/١/١	٨٠٠٠٠	رصيد مرحل ٢٠١٨/١٢/٣١	١٠٥٠٠٠
من ح/ التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين ٢٠١٨/١٢/٣١	٢٥٠٠٠		
	١٠٥٠٠٠		١٠٥٠٠٠
رصيد ٢٠١٩/١/١	١٠٥٠٠٠		

## قائمة نتيجة الأعمال

عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

مصرفات مكافآت المديرين	٢٨٣٣٣
------------------------	-------

قائمة المركز المالي في ٢٠١٨/١٢/٣١

الخصوم وحقوق الملكية	
حقوق الملكية	
حقوق المديرين على الأسهم	١٠٥٠٠٠
التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين	(٥٦٦٦٧)
الصافي الذي تم تحميله الآن	٤٨٣٣٣

ويتم معالجة العمليات الخاصة بمكافآت المديرين بنفس الطريقة لعام ٢٠١٩، حيث يتم إعادة تقدير التكلفة الإجمالية وإجراء التسويات اللازمة ثم يتم احتساب القيمة المعدلة لمصرفات المكافآت. أما في نهاية العام الأخير (أي في ٢٠٢٠/١٢/٣١)، هنا نجد أن متوسط الزيادة الفعلي في صافي أرباح الشركة قد تحدد وهو ١٥٪ وبناءً عليه فإن مدار الخصم الفعلي هو ٤.٥ جنيهه (٣٠ × ١٥٪ = ٤.٥). وكذلك نجد أن سعر التنفيذ الفعلي قد تحدد ليكون ٢٥.٥ جنيهه (٣٠ - ٤.٥ = ٢٥.٥). وبمقارنة هذا السعر مع سعر السهم السوقي في نهاية عام ٢٠٢٠ وهو ٤٧ جنيهها نجد أن تكلفة السهم/ الحق الواحد للشركة هو ٢١.٥ جنيهه.

ومن هذه التعديلات يمكن الآن حساب التكلفة الإجمالية للحقوق على الأسهم التي منحت للمديرين في ٢٠١٩/١/١ كآتي:

التكلفة الإجمالية الفعلية لمكافآت المديرين = ٥٠٠٠ حق × ٢١.٥ = ١٠٧٥٠٠ جنيهه.

هنا نجد أن التكلفة الإجمالية الفعلية وهي ١٠٧٥٠٠ أقل من التكلفة الإجمالية المقدره حسب آخر تقدير في عام ٢٠١٩ وهي ١١٥٠٠٠ جنيهه، وهنا يجب إجراء تسوية بقيد عكسي لتخفيض قيمة التكاليف وكذلك حقوق المديرين على الأسهم بالفرق وهو ٧٥٠٠ كآتي:

٧٥٠٠ من ح/ حقوق المديرين على الأسهم

٧٥٠٠ إلى ح/ التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين

وبطرح إجمالي مصرفات المكافآت التي تم تحميلها للسنوات الثلاث السابقة وهو

٨١٦٦٧ جنيه من إجمالي التكلفة الفعلية في نهاية العام الرابع (٢٠٢٠/١٢/٣١)، نجد الرصيد الباقي والمطلوب تحميله لعام ٢٠٢٠ = ١٠٧٥٠٠ - ٨١٦٦٧ = ٢٥٨٣٤ جنيه.

ويتم إجراء القيد كآتي في ذلك التاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١:

٢٥٨٣٤ من د/ مصروفات مكافآت المديرين

إلى د/ التكاليف الإجمالية لمكافآت المديرين ٢٥٨٣٤

وبعد إجراء هذه التسويات في نهاية العام الأخير، نجد أن حساب التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين قد اقل وأصبح رصيده صفراً، بينما نجد أن حساب حقوق المديرين على الأسهم قد وصل إلى التكلفة الفعلية، وهذا الحساب الأخير سوف يقفل عند قيام المديرين بتنفيذ حقوقهم (أي القيام بالشراء الفعلي للأسهم بعد انتهاء فترة/ سنوات الخدمة الاشتراطية). ويظهر الحسابان كآتي:

#### د/ التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين

من د/ مصروفات مكافآت المديرين ٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠٠٠٠	إلى د/ حقوق المديرين على الأسهم ٢٠١٧/١٢/٣١	٨٠٠٠٠
من د/ مصروفات مكافآت المديرين ٢٠١٨/١٢/٣١	٢٨٣٣٣	إلى د/ حقوق المديرين على الأسهم ٢٠١٨/١٢/٣١	٢٥٠٠٠
من د/ مصروفات مكافآت المديرين ٢٠١٩/١٢/٣١	٣٣٣٣٣	إلى د/ حقوق المديرين على الأسهم ٢٠١٩/١٢/٣١	١٠٠٠٠
من د/ حقوق المديرين على الأسهم ٢٠٢٠/١٢/٣١	٧٥٠٠		
من د/ مصروفات مكافآت المديرين ٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٥٨٣٤		
رصيد مرحل ٢٠٢٠/١٢/٣١	٠٠٠٠٠٠		
	١١٥٠٠٠		١١٥٠٠٠
		رصيد ٢٠٢١/١/١	٠٠٠٠٠٠

٧٥٠٠	إلى د/ التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين ٢٠٢٠/١٢/٣١	٨٠٠٠٠	من د/ التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين ٢٠١٧/١٢/٣١
١٠٧٥٠٠	رصيد مرحل ٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٥٠٠٠	من د/ التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين ٢٠١٨/١٢/٣١
		١٠٠٠٠	من د/ التكلفة الإجمالية لمكافآت المديرين ٢٠١٩/١٢/٣١
		١١٥٠٠٠	
		١٠٧٥٠٠	رصيد ٢٠٢١/١/١

### قيام المديرين بتنفيذ الحقوق وشراء الأسهم:

في هذا المثال يحق للمدير الذي منح حقوق الأسهم أن يشتريها بعد مضي سنوات الخدمة المشروطة، ولكن قبل مضي ثمان سنوات من تاريخ المنح. ولنفترض هنا أن المدير المذكور قد قام بتنفيذ الشراء في نهاية مدة الخدمة الاشتراكية مباشرة أي في ٢٠٢١/١/١ عندما كان سعر السوق للسهم ٤٨ جنيه.

هذا وسوف يدفع المدير للشركة سعر التنفيذ نقدا وهو ٢٥.٥ جنيه للسهم الواحد كما تقوم الشركة بتحويل الحساب الخاص بحقوق المديرين على أسهم الشركة إلى حقوق المساهمين عموماً كجزء من الثمن الكلي لإصدار الأسهم الممنوحة للمدير وقدرها ٥٠٠٠ سهم في هذا المثال، وتجري الشركة قيد التنفيذ كالتالي:

من مذكورين:

١٢٧٥٠٠ د/ البنك (٥٠٠٠ × ٢٥.٥ جنيه)

١٠٧٥٠٠ د/ حقوق المديرين على أسهم الشركة

إلى مذكورين:

٢٥٠٠٠ د/ رأس المال المدفوع (قيمة اسمية) (٥ × ٥٠٠٠)

٢١٠٠٠٠ د/ علاوة الإصدار

### (٢) نظم مكافآت المديرين عن طريق النمو في قيمة الأسهم المخصصة لهم:

يقوم هذا النظام على أساس مكافأة المديرين / العاملين في صورة نقدية بدلا من الأسهم. وتحسب هذه المكافأة النقدية بالفرق بين سعر السهم يوم منح الحقوق وسعره في نهاية مدة الخدمة

(أو تاريخ التحقق).

وفى ظل مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في كل عام، يقتضي الأمر ضرورة تقدير هذه المكافآت النقدية في نهاية كل عام حتى يتم تحديد ذلك الجزء الذي يحمل للعام الحالي. ولما كان سعر السهم يتغير خلال مدة الخدمة (سنوات الخدمة الاشتراكية)، فإن التكلفة الإجمالية للمكافآت النقدية تتغير من عام إلى آخر ومن ثم قيمة مصروفات المكافأة التي تحمل للعام محل القياس خلال سنوات الخدمة.

وتقتضي القاعدة المحاسبية APB No. 25 في هذا الشأن بتوزيع التكلفة الإجمالية المقدرة على سنوات الخدمة كمصروفات مكافآت ثم إضافتها كالتزام (دائنين) على الشركة تحت مسمى "التزامات - مكافآت العاملين" والجدير بالذكر هنا أن التكلفة الإجمالية للمكافآت النقدية وكذلك التحويل السنوي كمصروفات مكافآت يتغير من عام إلى آخر خلال فترة الخدمة المقررة.

ويختلف نظام المكافآت من خلال النمو في قيمة الأسهم المقررة للعاملين عن النظام السابق شرحها في أن المكافآت من خلال النمو يتم تنفيذها بإعطاء العاملين أموالاً نقدية في تاريخ التنفيذ وليس أسهماً. أي أن الشركة ليست ملزمة بإصدار أسهم تعطيها للمديرين/ العاملين في تاريخ التنفيذ.

### مثال (٣):

افتراض أنه في أول يناير ٢٠١١ قامت شركة التوحيد والنور بإدخال نظام مكافأة مديري الإدارة العليا عن طريق النمو في الأسهم التي تخصص لهم بقرارات الجمعية العمومية. ولنفتراض أيضاً أن الشركة منحت السيد/ أحمد ممتاز نائب رئيس مجلس الإدارة للتمويل والحسابات عدد ٥٠٠٠ سهم تحت حساب المكافآت المقررة في ٢٠١٢/١/١ بالشروط التالية:

- سعر السهم يوم المنح (٢٠١٢/١/١) كان ٢٠ ج.
- المكافأة عن مدة الخدمة من ٢٠١٢/١/١ حتى ٢٠١٥/١٢/٣١
- أن سعر السوق لسهم الشركة في ١٢/٣١ كان ٢٥ ج، ٢٤ ج، ٢٩ ج، ٣٠ ج للأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥ على التوالي.
- أن السيد/ أحمد ممتاز قد قام بطلب حقه في المكافأة النقدية في ٢٠١٦/١/١ أي بعد انتهاء مدة الخدمة الاشتراكية مباشرة عندما كان سعر السهم ٣٢ ج.

### التحليل:

نظراً لأن هذه المكافأة (هذا النظام) قد أعطيت لأحد المديرين فقط بالاختيار ولم تمنح لكل العاملين في الشركة، فهذه تعتبر مكافأة حوافز. والمشكلة التي تطرح نفسها الآن هي أن التكاليف

الفعلية الكلية لهذه المكافأة لا يمكن تحديدها بالضبط إلا في نهاية مدة الخدمة (أي في ٢٠١٥/١٢/٣١)، حيث إن قيمة المكافأة تحسب على أساس الفرق بين سعر السهم يوم المنح (وهو ٢٠١٢/١/١) وسعر السهم في تاريخ نهاية مدة الخدمة (وهو ٢٠١٥/١٢/٣١).

إلا أنه وفقاً لأغراض المحاسبة الدورية ومقابلة الإيرادات بالمصروفات للسنوات المالية خلال مدة الخدمة، فإن الأمر يقتضي تقدير هذه التكلفة الكلية في نهاية كل عام وتحديد نصيب السنة المالية محل المحاسبة من مصروفات المكافآت. ويتم التحاسب على أساس تراكمي وتعديلي. ويلاحظ أن الفقه المحاسبي طبق قاعدة لتراكم والتعديل وفقاً للأسس التفرقة بين التغيير في المبادئ المحاسبية والتغيير في التقديرات المحاسبية. حيث يعتبر تعديل تكلفة المكافآت هنا بمثابة تعديل في التقديرات المحاسبية والتي تطبق من الآن فصاعداً. ذلك على عكس التغيير في المبادئ المحاسبية التي تتطلب التطبيق بأثر رجعي.

ويوضح جدول رقم (٢) كيفية إجراء هذا التقدير والتعديل خلال مدة الخدمة

التاريخ	سعر السهم في نهاية العام	سعر السهم يوم المنح	الفرق	عدد الأسهم الممنوحة	التكلفة الكلية للمكافآت	نسبة السنوات التي انقضت	التزامات الشركة للمديرين	التزامات سبق إثباتها	مصروفات العام الحالي
٢٠١٢/١٢/٣١	٢٥	٢٠	٥	٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٤/١	٦٢٥٠	-	٦٢٥٠
٢٠١٣/١٢/٣١	٢٤	٢٠	٤	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤/٢	١٠٠٠٠	٦٢٥٠	٣٧٥٠
٢٠١٤/١٢/٣١	٢٩	٢٠	٩	٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤/٣	٣٣٧٥٠	١٠٠٠٠	٢٣٧٥٠
٢٠١٥/١٢/٣١	٣٠	٢٠	١٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤/٤	٥٠٠٠٠	٣٣٧٥٠	١٦٢٥٠

ومن الجدول، يتضح أن التكلفة الإجمالية للمكافآت قد تغيرت من عام إلى آخر نظراً لأن سعر السوق لسهم الشركة قد تغير. ففي العام الأول نجد أن التكلفة الكلية التقديرية هي ٢٥٠٠٠ ج وتمثل الفرق بين سعر السوق في نهاية العام وسعر السوق يوم المنح (٢٥-٢٠) = ٥ مضرورياً في عدد الأسهم الممنوحة (المخصصة) وهو ٥٠٠٠ سهم. بينما نجد أن هذه التكلفة الإجمالية المقدرة قد

انخفضت في نهاية العام الثاني نظرا لانخفاض سعر السهم من ٢٥ إلى ٢٤ جنيه، بينما نجد أن تلك التكلفة الإجمالية قد ارتفعت في العاملين الأخيرين نظرا لارتفاع سعر السهم في السوق إلى ٢٩، ٣٠ جنيه على التوالي.

أما احتساب مصروفات المكافآت السنوية فإنه يتم على أساس تراكمي/ تعديلي فنجد مثلا أن العام الأول قد تحمل ١/٤ من التكلفة الإجمالية المقدرة وقدرها ٢٥٠٠٠ جنيه (أي ٦٢٥٠ جنيه).

أما في العام الثاني، فإن تحديد مصروفات المكافآت يتم على خطوتين:

الأولى: وهي احتساب مصروفات العاملين الأول والثاني معا على أساس التكلفة الجديدة أي  $٢٠٠٠٠ \times \frac{٤}{٢} = ٤٠٠٠٠$  جنيه. وهذا المبلغ ١٠٠٠٠ جنيه يمثل إجمالي التزامات الشركة لمكافآت المدير حتى نهاية العام الثاني. أما الخطوة الثانية، فنقتضي تخفيض ذلك المبلغ وهو ١٠٠٠٠ بقيمة ما تم إثباته في العام الماضي (الأول) كمصروفات وهو ٦٢٥٠ جنيه.

وبذلك تكون مصروفات المكافآت للعام الثاني هي ٣٧٥٠ جنيه. وهكذا يتم إجراء هاتين الخطوتين بالنسبة للسنوات الباقية.

وبإتباع التحليل السابق، يتم إثبات قيود اليومية التالية لمصروفات المكافآت وكذلك التزامات الشركة لمكافآت المديرين في السنوات الأربع كآتي:

٢٠١٢/١٢/٣١

٦٢٥٠ من د/ مصروفات المكافآت

٦٢٥٠ إلى د/ الالتزامات - مكافآت المديرين

٢٠١٣/١٢/٣١

٣٧٥٠ من د/ مصروفات المكافآت

٣٧٥٠ إلى د/ الالتزامات - مكافآت المديرين

٢٠١٤/١٢/٣١

٢٣٧٥٠ من د/ مصروفات المكافآت

٢٣٧٥٠ إلى د/ الالتزامات - مكافآت المديرين

٢٠١٥/١٢/٣١

١٦٢٥٠ من د/ مصروفات المكافآت

١٦٢٥٠ إلى د/ الالتزامات - مكافآت المديرين

وبالنظر إلى حساب الأستاذ، نجد أن د/ التزامات - مكافآت المديرين يحتوي الآن في ٢٠١٥/١٢/٣١ على إجمالي التكلفة الفعلية وقدره ٥٠٠٠٠٠ جنيهه  
 $(٢٠-٣٠) \times ٥٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠$ .

مدین	د/ التزامات - مكافآت مديرين	دائن
		من د/ مصروفات المكافآت ٢٠١٢/١٢/٣١
		٦٢٥٠
		من د/ مصروفات المكافآت ٢٠١٣/١٢/٣١
		٣٧٥٠
		من د/ مصروفات المكافآت ٢٠١٤/١٢/٣١
		٢٣٧٥٠
		من د/ مصروفات المكافآت ٢٠١٥/١٢/٣١
		١٦٢٥٠
٥٠٠٠٠	رصيد مرحل ٢٠١٥/١٢/٣١	
٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠
		رصيد منقول ٢٠١٦/١/١
		٥٠٠٠٠

#### تنفيذ المدير لحقوقه:

في حالة خطط المكافأة عن طريق النمو في الأسهم فإن الشركة لا تصدر أسهما للمديرين وإنما تعطي لهم قيمة النماء في الأسهم نقدا. وبذلك يتم إقفال حساب الالتزامات - مكافآت المديرين.

ويجري القيد التالي:

٥٠٠٠٠ من د/ التزامات - مكافآت المديرين

٥٠٠٠٠ إلى د/ البنك

#### ثانياً: المعالجة المحاسبية لخطط مكافآت العاملين في ظل المعيار المحاسبي SFAS No.

**123:**

تقضي القواعد المحاسبية تحت هذا المعيار المحاسبي باستخدام القيمة السوقية في قياس تكلفة المكافآت عن طريق الأسهم بغض النظر عن نوع خطة المكافأة، سواء كانت خطط ثابتة أو متغيرة فعلى سبيل المثال، وفي خطط المكافآت الثابتة، عندما يكون سعر التنفيذ معادلاً لسعر السوق يوم المنح، هنا نجد المبدأ القديم (APB No. 25) لا يقرر أي تكلفة لهذه الحقوق



(المكافآت)، أما تحت المعيار (SFAS No 123) فإنه لا بد من احتساب قيمة سوقية لهذه الحقوق حتى وإن لم يكن هناك فرق بين سعر التنفيذ وسعر السوق يوم منح الحقوق. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المعيار (SFAS No. 123) يأخذ في الحسبان النمو المتوقع في القيمة السوقية لسهم الشركة الممنوح في المستقبل.

### خطوات تطبيق المعيار (SFAS No. 123) على أساس القيمة السوقية:

يقضى هذا المعيار بإتباع الخطوات التالية في حساب التكلفة الإجمالية وتوزيعه على السنوات المستفيدة:

١- استخدام أحد النماذج السوقية المقبولة لاحتساب القيمة العادلة للحق الواحد من الأسهم الممنوحة. وهناك العديد من النماذج السوقية المقبولة منها النموذج المشهور (Black and Scholes Option Pricing)، أو نموذج التوزيع ذو الحدين Binomial.

٢- يتطلب احتساب القيمة العادلة للحق الواحد؛ استخدام كثير من المتغيرات التي يتم تقديرها بواسطة إدارة الشركة، وتشتمل هذه التقديرات المتغيرات التالية:

- سعر التنفيذ.
- سعر السوق الحالي للسهم.
- معدل العائد على الاستثمار للاستثمارات الخالية من المخاطرة مثل معدل العائد على صناديق التوفير.
- المدة المتوقعة لحياة الحق الممنوح.
- معدل التذبذبات المتوقع في سعر السهم.
- معدل توزيعات الأرباح المتوقعة.

ونظراً لتعقد عملية احتساب القيمة العادلة للحق الواحد باستخدام أحد نماذج التقييم حقوق الأسهم، فإن الكثير من الشركات تلجأ إلى إعداد برنامج كمبيوتر (تستخدم فيه المتغيرات السابقة كمدخلات) يقوم باحتساب القيمة العادلة. ولذلك فإننا سوق نقصر هنا على مجرد عرض المتغيرات التي يحتاجها النموذج.

- ٣- لتحديد التكلفة الإجمالية للحقوق الممنوحة، فإن الأمر يتطلب تحديد المتغيرات التالية:
- القيمة العادلة للحق الواحد، والتي سبق أن شرحناها في الخطوة رقم (٢) بعاليه (ق ع).
  - مدة الخدمة لمتوقعة (ن).
  - عدد الحقوق التي تم منحها (د).
  - معدل فقدان المتوقع في الحقوق الممنوحة (م ف).

٤- من المتغيرات المذكورة في البند (٣) بعاليه يمكن عندئذ تقدير التكلفة الإجمالية للمكافآت باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{التكلفة الإجمالية المقدره للمكافآت (ت ج م)} = \text{ق ع} [(١ - \text{م ف})^{\text{ن}}]$$

ثم بعد ذلك يتم توزيع هذه التكلفة الإجمالية على سنوات الخدمة حتى يتم تحميلها كل عام كمصروفات تشغيل، مع ملاحظة مصروفات المكافآت التي تحمل للعام الحالي تحتسب على الأساس التراكمي المعدل كالتالي:

مصروفات المكافآت السنوية (م م س)

$$= [ \text{ت ج م} \left( \frac{\text{ر}}{\text{ن}} \right) ] - \text{مجموع ما سبق تحميله في السنوات السابقة}$$

حيث أن (ر) تمثل ترتيب سنة المحاسبة في سنوات الخدمة.

وسوف يتضح ذلك من الأمثلة العملية التالية:

#### خطط المكافآت للحقوق على الأسهم:

#### مثال رقم (٤):

نفترض أن شركة الوادي للصناعات الهندسية وافقت على تطبيق نظام مكافآت المديرين عن طريق منحهم حقوق على أسهم الشركة، وقد وافقت الجمعية العمومية للشركة على هذا النظام في ١٥ يناير ٢٠١٢، وتقتضي هذه الخطة على منح كل مديري الإدارة الوسطى ٥٠٠ حق على أسهم الشركة العادية (قيمة اسمية ١٠ جنيهات للسهم) بسعر تنفيذ ثابت قدره ٢٠ جنيهاً، وأن هذه الحقوق قابلة للتنفيذ بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ المنح ولكن قبل ٥ سنوات من تاريخ المنح. وأن هذه الحقوق غير قابلة للتنازل للغير.

وفى ٢٠١٣/١/١ قامت الشركة بمنح عدد ١٠ مديرين كل منهم ٥٠٠ حق لشراء أسهم الشركة وفقاً للخطة الموضوعية، في الوقت الذي كان فيه سعر السهم السوقي ٢٠ ج، وقد قام الخبير الاكتواري مع رئيس حسابات الشركة بعمل الدراسات لتقدير المتغيرات اللازمة لتحديد التكلفة الإجمالية للمكافآت وكذلك توزيعها كأعباء سنوية على سنوات الخدمة المفترضة وفقاً للمعيار المحاسبي (SFAS No. 123) أي طريقة القيمة العادلة للحقوق.

ولتنفيذ هذه الخطة وبيان أثرها على حسابات الشركة، فإن العملية تتم على خطوتين كما سبق القول: الخطوة الأولى هي احتساب القيمة العادلة للحق الواحد. أما الخطوة الثانية فهي حساب التكلفة الإجمالية وتحميلها لسنوات الخدمة.

نفترض أيضاً أن خبراء الشركة قد قاموا بتحديد المتغيرات اللازمة لاحتساب القيمة العادلة

للحق الواحد كالاتي:

- سعر التنفيذ للحق الواحد ٢٠ ج.
- سعر السهم السوقي يوم المنح ٢٥ ج.
- معدل العائد على الاستثمارات الخالية من المخاطر ١٠٪.
- المدة المتوقعة لحياة الحق ٤ سنوات.
- معدل التذبذب في السعر السوقي للسهم ٣٥٪.
- معدل توزيعات الأرباح المتوقعة ١٥٪.
- القيمة العادلة للحق الواحد هي ٥ ج.

وبعدئذ تبقى الخطوة الثانية وهي احتساب التكلفة الإجمالية للمكافآت (الحقوق الممنوحة) وتحميلها على سنوات الخدمة المتوقعة. ويتطلب ذلك إجراء بعض التقديرات لبعض المتغيرات السابق ذكرها. ولنفترض أيضًا هنا أن هذه المتغيرات هي:

- القيمة العادلة للحق الواحد في الخطوة السابقة وهي ٥ ج.
- معدل الخدمة المتوقعة ٣ سنوات تبدأ في ٢٠١٣/١/١.
- عدد الحقوق التي تم منحها (٥٠٠ حق × ١٠ مديرين) = ٥٠٠٠ حق.
- معدل فقدان المتوقع في الحقوق هو ٤٪ لعام ٢٠١٣، وهو ٥٪ لعام ٢٠١٤، بينما بلغ عدد الحقوق التي تم تنفيذها فعلاً في نهاية مدة الخدمة ٤٧٠٠ حق فقط.

#### التحليل المحاسبي:

هنا نظرًا لأن التكلفة الفعلية للشركة (من جراء منح هذه الحقوق للمديرين المذكورين) غير محددة في تاريخ المنح وإنما يتوقف الأمر على عدد الحقوق الفعلية التي تقدم بها المديرين للتنفيذ، فإن الشركة تقوم في نهاية كل عام بتقدير هذه التكلفة على سنوات الخدمة، مع استمرار تعديل التكلفة من عام إلى آخر، ففي هذا المثال، يتم احتساب التكلفة وتوزيعها على سنوات الخدمة كالاتي:

العام الأول: ٢٠١٣/١٢/٣١

$$ت ج م = ق ع [د (م ف) - ١] = ٥ جنيه × ٥٠٠٠ (١ - ٠.٠٠٤)$$

$$= ٥ [٥٠٠٠ (٠.٨٨٤٧٣٦) - ١] = ٢٢١١٨ جنيه$$

أي أن التكلفة الإجمالية المقدرة للحقوق الممنوحة في نهاية العام الأول في مدة الخدمة هي ٢٢١١٨ جنيه.

ثم تقوم الشركة في نفس التاريخ (٢٠١٣/١٢/٣١) بتحديد نصيب هذا العام من تكلفة

الحقوق الممنوحة كمكافآت للمديرين كالاتي:

مصرفات مكافآت المديرين لعام ٢٠١٣

$$= [ \text{ت ج م} \left( \frac{\text{ر}}{\text{ن}} \right) ] - \text{ما سبق تحميله كمصرفات}$$

$$= [ ٢٢١١٨ \left( \frac{١}{٣} \right) ] - \text{صفر}$$

$$= ٧٣٧٣ - \text{صفر} = ٧٣٧٣ \text{ جنيه}$$

يلاحظ هنا أن قيمة ما سبق تحميله كمصرفات في السنوات السابقة يساوي صفراً لأن السنة الحالية هي السنة الأولى. ويتم إثبات هذه المصروفات على أساس أنها إضافة إلى رأس المال المدفوع تحت حساب حقوق أسهم المديرين:

٧٣٧٣ من د/ مصرفات المكافآت

٧٣٧٣ إلى د/ رأس المال - المخصص لحقوق المديرين

أما في نهاية العام الثاني، فيعاد حساب التكلفة الإجمالية المقدرة إذا ما كان هناك تغيير في أحد عناصره. ولما كان معدل فقدان في الحقوق قد تغير في ٢٠١٤/١٢/٣١ ليصبح ٥% بدلاً من ٤% كما كان في عام ٢٠١٣. وبذلك فإن التكلفة الإجمالية المقدرة في ٢٠١٤/١٢/٣١ هي:

$$\text{ت ج م} = \text{ق ع} [ \text{د} ( \text{م ف} ) ]$$

$$= [ ٥٠٠٠ ( ١ - ٠.٠٥ ) ]$$

$$= [ ٥٠٠٠ ( ٠.٨٥٧٣٦٥ ) ] = ٢١٤٣٤ \text{ جنيه}$$

أما مصرفات المكافآت التي يتم تحميلها لعام ٢٠١٤ تحتسب كالاتي:

$$\text{مصرفات المكافآت (٢٠١٤)} = [ ( ٣/٢ ) ٢١٤٣٤ ] - ٧٣٧٣$$

$$= ١٤٢٨٩ - ٧٣٧٣ = ٦٩١٦ \text{ جنيه}$$

ويتم إثبات مصرفات المكافآت لعام ٢٠١٤ بالقيود التالي:

٦٩١٦ من د/ مصرفات مكافآت

٦٩١٦ إلى د/ رأس المال - المخصص لحقوق المديرين

أما في نهاية عام ٢٠١٥ (أي نهاية مدة الخدمة كما في المثال الحالي)، فقد تم معرفة عدد الحقوق التي تم تنفيذها بالفعل وهو ٤٧٠٠ حق (أي ٤٧٠٠ سهم)، وبذلك يمكن عندئذ حساب التكلفة الإجمالية الفعلية للحقوق التي منحت في ٢٠١٢/١/١. وبذلك تكون التكلفة الكلية هي:

التكلفة الكلية للمكافآت = القيمة العادلة لحق الواحد × عدد الحقوق التي تم تنفيذها  
= ٥ جنيه × ٤٧٠٠ = ٢٣٥٠٠ جنيه.

وبذلك فإن مصروفات المكافآت التي تحمل لعام ٢٠١٥ هي الفرق بين التكلفة الإجمالية الفعلية مطروحا منه ما تم احتسابه في العامين السابقين كالآتي:  
مصروفات المكافآت / ٢٠١٥ = ٢٣٥٠٠ - ١٤٢٨٩ = ٩٢١١ جنيه.  
ويتم إثبات هذه المصروفات كالآتي:

٩٢١١ من د/ مصروفات المكافآت

٩٢١١ إلى د/ رأس المال - المخصص لحقوق المديرين

وبإجراء ذلك القيد يكون الرصيد المجتمع في حساب رأس المال المدفوع - المخصص لحقوق المديرين هو ٢٣٥٠٠ جنيه.

د/ رأس المال المدفوع - المخصص لحقوق المديرين

٢٠١٣/١٢/٣١ من د/ مصروفات المكافآت	٧٣٧٣	رصيد مرحل ٢٠١٥/١٢/٣١	٢٣٥٠٠
٢٠١٤/١٢/٣١ من د/ مصروفات المكافآت	٦٩١٦		
٢٠١٥/١٢/٣١ من د/ مصروفات المكافآت	٩٢١١		
	٢٣٥٠٠		٢٣٥٠٠
٢٠١٦/١/١ رصيد	٢٣٥٠٠		

### تنفيذ الحقوق:

في تاريخ التنفيذ، يقوم المدير بدفع الثمن المحدد مسبقا (كما هو في المثال الحالي ٢٠ جنيه)، ويكون الإجمالي المدفوع هو ٩٤٠٠٠ جنيه (٤٧٠٠ حق/سهم × ٢٠ جنيه = ٩٤٠٠٠).

وهنا تقوم الشركة بإصدار الأسهم المقابلة للحقوق أي ٤٧٠٠ سهم في المثال الحالي، وفي مقابل هذا الإصدار، تحصل الشركة على الثمن المسدد نقدا من المديرين بالإضافة إلى ما تم تجميعه في حساب رأس المال المدفوع (المخصص لحقوق المديرين)، أي أن إجمالي ثمن إصدار الأسهم للمديرين هو (٩٤٠٠٠ + ٢٣٥٠٠) = ١١٧٥٠٠ جنيه. ويتم إثبات الإصدار والتنفيذ كالآتي:

من مذكورين:

٩٤٠٠٠ د/ البنك

٢٣٥٠٠ د/ رأس المال - المخصص لحقوق المديرين

إلى مذكورين:

٥٠٠٠٠ ح/ رأس المال المدفوع (قيمة اسمية)

٦٧٥٠٠ ح/ علاوة الإصدار

## ٢- خطط المكافآت المتغيرة تحت المعيار المحاسبي SFAS No. 123:

لقد ذكرنا سابقاً أنه في حالة ما أن يكون عدد الحقوق الممنوحة أو سعر التنفيذ غير معلوم بالتأكيد وخضوعها لعوامل شرطية مستقبلية، فإنه يطلق عليها خطط المكافآت المتغيرة أو المشروطة بمستوى الأداء في المستقبل. ويقضي المعيار المحاسبي (SFAS No. 123) بضرورة تقدير تكلفة هذه المكافآت وإعادة التقدير من عام إلى آخر حتى يتم معرفة الأرقام الفعلية للمتغيرات محل القياس.

وفى المثال التالي، يمكن بيان الخطوات اللازمة لهذا النوع من خطط المكافآت.

### مثال رقم (٥):

قامت شركة شارب للإلكترونيات باقتناء خطة مكافأة العاملين عن طريق حقوق الأسهم التي تعتمد على مستوى الأداء، وتقضي هذه الخطة بأن يستحق العاملين عدد معين من الأسهم في نهاية مدة الخدمة يتوقف على معدل النمو في مبيعات الشركات بالنسب التالية:

عدد الأسهم / الحقوق المستحقة	نسبة النمو في مبيعات الشركة
لا مكافأة	أقل من ٤%
١٠٠ حق	من ٤% إلى ١٠%
٢٠٠ حق	من ١١% إلى ٢٥%
٣٠٠ حق	أكثر من ٢٥%

ولنفترض أن الشركة قد قامت في أول يناير ٢٠١٣ بمنح حقوق لأسهم الشركة لعدد ١٠٠ من العاملين بالشروط السابقة، وسعر تنفيذ قدره ٣٠ جنيهاً للحق. هذا مع العلم بأن الحقوق لها عمر تقديري قدره ٤ سنوات، وأن الحقوق تكون واجبة التنفيذ بعد ثلاث سنوات (مدة الخدمة) من تاريخ المنح.

هذا وقد قامت الشركة بوضع التقديرات اللازمة لتحديد القيمة العادلة للحق الواحد يوم المنح، والذي تحدد بمبلغ عشرة جنيهاً.

وتكمن مشكلة القياس المحاسبي هنا في أن نسبة النمو الفعلية في مبيعات الشركة لا يمكن معرفتها إلا في نهاية مدة الخدمة المتوقعة وهي ثلاث سنوات. كما أن عدد العاملين الذين سوف يستمرون مع الشركة حتى نهاية مدة الخدمة ليس معروفاً (فقد يترك بعض العاملين الشركة ويسقط حقهم في الحقوق الممنوحة). ولذلك فإن الشركة تقوم في نهاية كل عام بإجراء التقديرات اللازمة مثل: نسبة النمو في مبيعات الشركة ونسبة العاملين الذين سوف يتركون الشركة قبل تاريخ

الاستحقاق وهو نهاية مدة الخدمة، وذلك ما سوف نقوم بإجرائه كالتالي:

في ٢٠١٣/١٢/٣١: قدرت الشركة أن نسبة إنهاء خدمة العاملين سوف تكون ٥٪، وأن معدل النمو المتوقع في مبيعات الشركة في نهاية الثلاث سنوات هو ٢٠٪، وبهذه التقديرات يتم احتساب التكلفة الإجمالية للمكافآت.

التكلفة الكلية للمكافآت = عدد الحقوق المقابلة لنسبة النمو المتوقع × القيمة العادلة للحق الواحد × (عدد العاملين المتوقع استمرارهم مع الشركة)

$$= (٢٠٠ حق) \times (١٠ جنيهات) \times (١٠٠) \times (١ - ٠.٠٥)^3$$

$$= ٢٠٠٠٠ \times ٨٦ \approx ١٧٢٠٠٠ جنيه$$

ويتم توزيع هذه التكلفة على الثلاث سنوات كالتالي:

مصرفات مكافآت العاملين =  $١٧٢٠٠٠ \div ٣ = ٥٧٣٣٣$  جنيه تقريباً، حيث يتم إثبات هذه

المصرفات بالقيود التالي:

٥٧٣٣٣ من د/ مصرفات مكافآت

٥٧٣٣٣ إلى د/ رأس المال - المخصص لحقوق المديرين

٢٠١٤/١٢/٣١: افترض أن توقعات الشركة لمعدل النمو في المبيعات قد ارتفع إلى ٢٦٪، وأن

معدل ترك العاملين للخدمة قبل نهاية مدة الحقوق هي ٤٪.

هنا تقوم الشركة بإعداد تقدير التكلفة الكلية للمكافآت كالتالي وببنفس المعادلة السابقة:

التكلفة الكلية للمكافآت =  $(٣٠٠) \times (١٠ جنيهات) \times [(١٠٠ عامل) \times (١ - ٠.٠٤)^3]$

$$= ٢٦٧٠٠٠ جنيه$$

أما مصرفات المكافآت لعام ٢٠١٤

$$= [٢ \times (٣ \div ٢٦٧٠٠٠)] - ما سبق تحميله لعام ٢٠١٣$$

$$= ١٧٨٠٠٠ - ٥٧٣٣٣ = ١٢٠٦٦٧ جنيه. وتثبت بالقيود التالي:$$

١٢٠٦٦٧ من د/ مصرفات مكافآت

١٢٠٦٦٧ إلى د/ رأس المال - المخصص لحقوق المديرين

٢٠١٥/١٢/٣١: هنا تكون الشركة قد عرفت الأرقام الفعلية من حيث نسبة النمو في مبيعات

الشركة، وكذلك عدد العاملين الذين استمروا مع الشركة، وأصبحت الحقوق خالصة لهم.

افتراض أن نسبة النمو الفعلية كانت ٢٥٪، وأن عدد العاملين الذين استمروا في العمل هو (تسعون

عاملاً). هنا يمكن حساب التكلفة الكلية الفعلية وتسوية المصرفات لعام ٢٠١٥:

التكلفة الكلية =  $(٢٠٠ حق) \times (١٠ جنيهات) \times (٩٠ عامل)$

$$= ١٨٠٠٠٠٠ = ٩٠ \times ٢٠٠٠ جنيه$$

وبذلك يتم حساب مصرفات مكافآت عام ٢٠١٥ كالتالي:

مصرفات المكافآت عام ٢٠١٥ = ١٨٠٠٠٠ - ما سبق أن حمل للعامين السابقين  
= ١٧٨٠٠٠ - ١٨٠٠٠٠ = ٢٠٠٠ جنيه

وتثبت بالقيود التالي:

٢٠٠٠ من ح/ مصرفات مكافآت

٢٠٠٠ إلى ح/ رأس المال - المخصص لحقوق المديرين

**ثالثاً: الآثار الضريبية للمحاسبة عن مكافآت العاملين عن طريق حقوق الأسهم:**

تتم المحاسبة عن تكاليف ومصرفات مكافآت العاملين عن طريق الحقوق على الشركة بإتباع أساس الاستحقاق المحاسبي، بمعنى أن يتم احتساب التكلفة الكلية وتحميلها على سنوات الخدمة المستفيدة كمصرفات قبل أن يتم إصدار الأسهم للعاملين (أي قبل تاريخ التنفيذ)، ولما كانت نظم الضرائب في معظم دول العالم تقوم على الأساس النقدي والاعتراف بالمصرفات والإيرادات عند إتمام الجانب النقدي لها، أي في تاريخ التنفيذ كما هو الحال في نظام المكافأة بالحقوق على أسهم الشركة، فإن الأمر يتطلب إجراء تسوية ضريبية في دفاتر الشركة المالية كل عام لجعلها مطابقة للإقرار الضريبي.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يقضي المعيار المحاسبي المتعارف عليه (SFAS No. 109) بضرورة تحميل الأرباح بالضرائب الملازمة لها في كل عام على حدة، وهذا ما يطلق عليه تخصيص الضرائب للفترات المتداخلة، بل يمتد هذا التلازم خلال العام الواحد، حيث يتم احتساب وتحميل الضرائب السنوية على كل نوع من أنواع الأرباح (الإيرادات) داخل السنة المالية الواحدة، وهذا ما يطلق عليه تخصيص الضرائب للفترات المتداخلة.

ومن حيثيات هذا النظام (SFAS No. 109)، أنه إذا قامت الشركة بتحميل أرباح سنة ما ببعض المصروفات التي لا تجيزها قوانين الضرائب كمصرفات في هذه السنة، فإنه يجب إثبات أصل بمقدار الضريبة المدفوعة عن هذه المصروفات. وكذلك في حالة وجود بعض المصروفات التي لا تعتبرها الشركة مصرفات هذا العام، ولكن مصلحة الضرائب تعتبرها مصرفاً ضريبياً هذا العام، فإن الشركة يجب عليها إثبات مديونية ضريبية في هذا العام، على أن تقفل هذه المديونية عند اعتبارها مصرفاً في دفاتر الشركة في سنة قادمة.

وبتطبيق هذه القواعد على المثال السابق، نجد أن الشركة قد أثبتت مصرفات إيرادية

خلال الأعوام الثلاثة للمكافآت كالاتي:

عام ٢٠١٣	٥٧٣٣٣	جنيه
عام ٢٠١٤	١٢٠٦٦٧	جنيه
عام ٢٠١٥	٢٠٠٠	جنيه

وبافتراض معدل ضرائب على الأرباح قدره ٣٠٪، نجد أن الشركة تكون قد أجرت قيد



إثبات الأصل الضريبي (الذي يمثل الضرائب التي دفعت على هذه المصروفات نظرا لأن مصلحة الضرائب لا تعتبرها مصروفات في هذه الأعوام) لكل عام على حدة كآتي:

عام ٢٠١٣ (٥٧٣٣٣ × ٣٠٪)

١٧٢٠٠ من د/ أصل ضريبي

١٧٢٠٠ إلى د/ مصروفات الضرائب

عام ٢٠١٤ (١٢٠٦٦٧ × ٣٠٪)

٣٦٢٠٠ من د/ أصل ضريبي

٣٦٢٠٠ إلى د/ مصروفات الضرائب

عام ٢٠١٥ (٢٠٠٠ × ٣٠٪)

٦٠٠ من د/ أصل ضريبي

٦٠٠ إلى د/ مصروفات الضرائب

ويتم إقفال هذا الأصل الضريبي في نهاية عام ٢٠١٥ وعندما تقوم الشركة بإعداد الإقرار الضريبي بعد تنفيذ الحقوق على الأسهم، حيث يعتبر هذا الأصل ضريبة مستحقة كآتي:

٥٤٠٠٠ من د/ مصروفات الضرائب المستحقة

٥٤٠٠٠ إلى د/ الأصل الضريبي

(٦٠٠ + ٣٦٢٠٠ + ١٧٢٠٠)

**رابعاً: الإفصاح المحاسبي بالنسبة لمكافآت العاملين عن طريق الحقوق على الأسهم:**

بغض النظر عن طريقة المحاسبة التي اتبعت في حساب التكلفة الكلية للحقوق الممنوحة

(سواء تمت تحت القيمة الوقتية / التاريخية تحت المبدأ المحاسبي APB

No. 25)، أو باستخدام القيمة العادلة تحت المعيار المحاسبي (SFAS No. 123)، فإن الشركة

ملزمة بأن تفصح في قوائمها المالية كل عام عن الآتي:

أ - وصفا كاملا لخطة (أو خطط) المكافآت شاملة الشروط العامة مثل: متطلبات الاستحقاق،

الحد الأقصى للحقوق، عدد الأسهم المخصصة للمنع كحقوق للعاملين.

ب- بالنسبة لكل عام مالي يتم إعداد قائمة نتيجة الأعمال له، لا بد أن تفصح الشركة عن الآتي:

عدد الحقوق الممنوحة، المتوسط المرجح لأسعار التنفيذ بالنسبة للحقوق بالترتيب كآتي:

(١) الحقوق التي منحت وما زالت سارية المفعول (في بداية العام)، الحقوق الممنوحة وما زالت

سارية في نهاية العام، الحقوق الواجبة التنفيذ في نهاية العام.

(٢) عدد الحقوق الممنوحة، المنفذة، الحقوق الملغاة / أو التي انتهت صلاحيتها هذا العام.

ج- وصف للفروض (التقديرات) الهامة التي أعدتها الشركة من أجل حساب القيمة العادلة للحقوق

مثل معدل العائد في الاستثمارات الخالية من المخاطر، العمر المتوقع للحقوق، نسبة التغير في سعر السهم، ومعدل توزيعات الأرباح على المساهمين.

د- القيمة الإجمالية لمصروفات المكافآت التي تم تحميلها للدخل من جراء خطط مكافأة المدير عن طريق الحقوق على أسهم الشركة.

هـ- بالنسبة للحقوق التي لم تنفذها بعد حتى تاريخ آخر ميزانية، يجب الإفصاح عن الآتي: مستويات أسعار التنفيذ، القيمة المتوسطة للحياة الباقية للحقوق الممنوحة.

أخيرا تحليل وتعقيب على الطرق المحاسبية عن نظم المكافآت عن طريق أسهم الشركة:

لقد بات واضحا للقارئ أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للمحاسبة عن مكافآت

العاملين عن طريق الأسهم تعطي للشركة الحق في الاختيار بين طريقتين للمحاسبة تختلف اختلافا جوهريا من حيث احتساب التكلفة الكلية وتحميلها على السنوات المستفيدة ويؤدي هذا بالتبعية إلى فقدان (أو تقليل) القدرة على مقارنة القوائم المالية بين الشركات حتى داخل الصناعة الواحدة، وخاصة إذا كان حجم المكافآت الممنوحة جوهريا.

ومن ناحية أخرى فإن المعيار المحاسبي SFAS No. 123 يقضي بأنه إذا اختارت

الشركة المحاسبة عن المكافآت تحت المبدأ APB No. 25، فإنه يتحتم عليها أن تفصح في

ملحقات إضافية عن الآثار المحاسبية للمكافآت القائمة على حقوق الأسهم تحت المعيار SFAS

No. 123، وهذا يعني أن الشركة تطبق طريقتين: الأولى وهي المبدأ APB No. 25 من أجل

المحاسبة في صلب القوائم (أي قائمتي الدخل والمركز المالي)، والثانية هي المعيار SFAS No.

123 من أجل إعداد الإفصاح المحاسبي في الملحقات الإضافية. وهذا في حد ذاته مجهود

محاسبي مضاعف، وربما قد يكون له أثر عكسي على قدرة مستخدم القوائم المالية حيث يجد نفسه

يتعامل مع نوعين من المعلومات بالنسبة لحدث اقتصادي واحد ألا وهو مكافأة العاملين عن طريق

حقوق على أسهم الشركة.

ولقد كان من الأولى بمجلس معايير المحاسبة المالية بأن لا يتخذ ذلك الموقف المزدوج

عند إصدار المعيار المحاسبي SFAS No. 123 فكان من الأحرى به أن يفرض المعيار دون

استثناء وليس مجرد حث الشركات على اختيار المعيار. ويدل ذلك الموقف من المجلس على مدى

التنازلات التي قد قدمها المجلس حتى يحصل على موافقة الشركات المستفيدة أو التي تتأثر

بالمعيار الجديد.

## أسئلة وتمارين

**أولاً: حدد مدى صحة كل عبارة من العبارات الآتية:**

- ١- إذا تم تحديد كل من عدد الأسهم الممنوحة وسعر الشراء أو التنفيذ مقدماً عند تاريخ منح الحقوق فإن الخطة تكون خطة مكافأة العاملين المتغيرة.
- ٢- إذا كان الهدف من الخطة هو مكافأة العاملين فإن هذه الخطة يطلق عليها خطة حوافز / مكافآت ولذلك لابد من احتساب تكلفة هذه المكافآت.
- ٣- في ظل استخدام المبدأ APB No. 25 يتم احتساب تكلفة الحوافز / المكافآت وفقاً للقيمة السوقية أو العادلة للحقوق.
- ٤- المعيار المحاسبي SFAS No. 123 لا يفرق بين الخطط المختلفة وإنما يضع قواعد محاسبية موحدة لكل من نظم الحوافز / المكافآت التي تتعلق بأسهم الشركة.
- ٥- في تاريخ قيام الشركة بتطبيق خطط حوافز / مكافآت العاملين وتسجيلها في الدفاتر.
- ٦- في حالة مكافآت العاملين التي لا تمثل خطة حوافز لا توجد تكلفة حوافز وإنما يتم المحاسبة عن الحقوق الممنوحة كعملية إصدار أسهم بخصم إصدار العاملين وذلك في ظل تطبيق المعيار SFAS No. 123.
- ٧- في ظل استخدام المعيار SFAS No. 123 فإن معدل الخصم المقرر على أسهم الأسهم الممنوحة يكون ٥٪ فأقل.
- ٨- إذا لم تحدد خطة المكافآت في ظل استخدام المبدأ APB No. 25 كل من عدد الأسهم المقترح منحها للعاملين وسعر التنفيذ يوم المنح يتم حساب التكلفة الإجمالية للمكافآت في تاريخ لاحق لتاريخ المنح.
- ٩- في ظل المبدأ APB No. 25 إذا كان سعر التنفيذ مساوياً لسعر السوق يوم المنح أو القياس في حالة خطط المكافآت المتغيرة لا تكون هناك تكلفة مكافأة للشركة وتكون الحقوق صفر وبالتالي لا يوجد حساب تكلفة إجمالية للمكافآت.
- ١٠- في ظل المعيار SFAS No. 123 يتم استخدام القيمة السوقية / العادلة في قياس تكلفة المكافآت عن طريق الأسهم بغض النظر عن نوع خطة المكافأة.
- ١١- في ظل المعيار SFAS No. 123 يكون حساب رأس المال المخصص لحقوق المديرين معبراً عن التكلفة الإجمالية للمكافآت في بداية مدة الخدمة ويجعل دائن وحساب مصروفات

المكافآت مدين.

### ثانياً: التمارين:

#### التمرين الأول:

تستخدم شركة التوحيد والنور خطة لمساعدة العاملين على شراء أسهم الشركة بالشروط التالية:  
يحق لكل عامل بالشركة (الذي أمضى عاما كاملا على الأقل بخدمة الشركة) أن يشتري  
سهم الشركة (ذات القيمة الاسمية ١٠ جنيهه) عن طريق الخصم من مرتبه الشهري وبسعر تنفيذ أقل  
من ١٠٪ من سعر السوق يتم التنفيذ. كما وأن التنفيذ لا بد أن يتم في خلال عام من تاريخ خصم  
المبالغ من مرتب الموظف / العامل.

- بافتراض أن شركة التوحيد والنور تستخدم القاعدة المحاسبية (APB No. 25) المحاسبة عن  
خطط مكافآت العاملين.
- بافتراض أيضاً أن الموظف / أحمد محمود قد طلب من الشركة في ٢٠١٨/١/١ أن تستقطع من  
مرتبه ٦٠ جنيهه في الشهر.
- في نهاية عام ٢٠١٨ طلب السيد/ أحمد من الشركة أن تقوم بشراء الأسهم بقدر الرصيد المتجمع  
له عن الخصم من مرتبه، في الوقت الذي كان فيه سعر سهم الشركة في السوق هو ٢٥ جنيهه.

#### المطلوب:

- (١) هل هذه الخطة خطة مكافآت / حوافز تحت المبدأ المحاسبي (APB No. 25) انكر الأسباب  
التي تؤيد إجابتك.
- (٢) ما عدد الأسهم التي يشتريها السيد أحمد؟ (قرب إلى أقرب سهم إذا اقتضى الأمر).
- (٣) إجراء قيود اليومية يوم الخصم (لمدة شهر واحد) ويوم التنفيذ لعام بأكمله.
- (٤) هل تعتبر هذه الخطة خطة مكافآت تحت المعيار المحاسبي SFAS No. 123؟ وهل يوجد  
هناك تكلفة مكافآت؟

#### التمرين الثاني:

في بداية عام ٢٠١٣ قامت شركة الجهاد بتطبيق نظام مكافآت المديرين لديها عن طريق  
منح الحقوق على أسهم الشركة. وتحت هذه الخطة، تعطي الشركة لكل مدير عدد ١٠٠٠ سهم من  
الأسهم العامة (قيمة اسمية ١٠ جنيهه للسهم الواحد) وتشتترط الخطة أن يبقى المدير مع الشركة  
على الأقل مدة سنتين من تاريخ المنح. وأن هذه الحقوق غير قابلة للتنازل عنها للغير، وتعتبر  
لاغية إذا لم يتم تنفيذها قبل ٢٠٢٥/١٢/٣١.

ولقد قامت الشركة بمنح السيد/ أحمد فتحي عدد ١٠٠٠ حق/سهم في ٢٠١٣/١/١ بسعر  
تنفيذ ٢٠ ج للسهم، بينما كان سعر السوق ٢٤ ج للسهم في ذات التاريخ.

**المطلوب:** بافتراض أن شركة الجهاد تستخدم المبدأ المحاسبي APB No. 25:

- (١) هل تعتبر هذه الخطة، خطة مكافآت حافزة أم غير حافزة؟ ولماذا؟
- (٢) ما هو تاريخ القياس بالنسبة للحقوق التي منحت للسيد/ أحمد فتحي؟
- (٣) ما هي قيمة تكاليف المكافأة عن الحقوق الممنوحة للسيد/ أحمد فتحي؟
- (٤) ما هي الفترة الزمنية (السنوات المالية) التي يجب توزيع هذه التكلفة عليها؟ وما قيمة مصاريف المكافآت السنوية؟
- (٥) ما هو قيد اليومية الواجب إثباته يوم منح الحقوق للسيد/ أحمد فتحي؟
- (٦) إجراء قيود اليومية لتوزيع التكلفة على السنوات المستفيدة من الخدمة، وكذلك قيمة تنفيذ الحقوق في ١/١/٢٠٢٥ عندما كان سعر السهم السوقي ٨٠ جنييه.
- (٧) ما هي قيمة المكافأة الفعلية التي حصل عليها المدير المذكور من جراء تنفيذه للحقوق؟
- (٨) هل هناك أي تكلفة إضافية يجب على الشركة إثباتها في الدفاتر من جراء ارتفاع سعر السهم إلى ٨٠ جنييه يوم التنفيذ؟ ولماذا؟

### التمرين الثالث:

في أول يناير ٢٠٢١ قامت شركة المدينة المنورة بوضع خطة مكافأة للمديرين لديها بالشروط التالية:

- تمنح الخطة لكل مدير تنطبق عليه الشروط عدد ٢٠٠٠ حق على أسهمها العامة (القيمة الاسمية ٥ جنيهاً للسهم).
- أن الحقوق قابلة للتنفيذ بعد مضي ٤ سنوات من تاريخ المنح ولكن قبل مضي ٦ سنوات من تاريخ المنح.
- تشترط الخطة استمرار عمل المدير لدى الشركة لمدة ٤ سنوات على الأقل من تاريخ المنح.
- أن سعر تنفيذ الحقوق هو نفس سعر السهم بالسوق يوم المنح.
- وفي تاريخ (١/١/٢٠١٢) قامت الشركة بمنح عدد ١٠٠٠ (ألف) من العاملين في المستويات الإدارية المختلفة كل واحد منهم ٢٠٠ حق للحصول على سهم الشركة العام بواقع حق لكل سهم، عندما كان سعر السهم السوقي ٣٠ جنييه. وقد استخدمت الشركة أحد النماذج السوقية لاحتساب القيمة العادلة للحق الواحد في تاريخ المنح والذي قدر بـ ١٢ جنيهاً للحق الواحد. هذا وتفترض الشركة أن معدل فقدان المتوقع في الحقوق (معدل الإلغاء بسبب ترك الخدمة مثلاً) هو ٤٪ سنوياً لمدة الخدمة المفروضة. هذا وقد قام المديرين بتنفيذ حقوقهم فور استيفاء حقوقهم فور استيفاء مدة الخدمة المشروطة، أي في ١/١/٢٠٢٥.

**المطلوب:** بافتراض أن شركة المدينة المنورة تستخدم المعيار المحاسبي SFAS No.123 في المحاسبة عن خطط المكافآت:

- ١- ما هي القيمة الإجمالية للمكافآت المقدرة يوم المنح؟ وضح أسس القياس.
- ٢- إجراء قيود اليومية الخاصة بحسابات رأس المال المدفوع - حقوق المديرين، والضرائب في ٢٠١٣/١٢/٣١.
- ٣- ما هي الأرصدة الخاصة بحسابات رأس المال المدفوع - حقوق المديرين، والضرائب في ٢٠١٣/١٢/٣١.
- ٤- في نهاية مدة الخدمة (أي في ٢٠١٤/١٢/٣١) كان عدد العاملين الفعليين الذي استمروا في العمل خلال الفترة الاثتراطية هو ٨٤٠ مديرا فقط. ما هو حجم مصروفات المكافآت لعام ٢٠١٤.
- ٥- إجراء قيود اليومية الخاصة بتنفيذ المديرين للحقوق في ٢٠٢٥/١/١ وإجراء القيود المتعلقة بالضرائب أيضًا.
- (١) المديرين خلال سنوات الخدمة.

## فهرست الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع
٣	الفصل الأول اطار العمل المحاسبي
٢٠	الفصل الثاني المعيار المحاسبي المصري رقم (١) عرض القوائم المالية
٣٣	الفصل الثالث المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون
٤٧	الفصل الرابع المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
٨٧	الفصل الخامس المحاسبة عن تجميع الأعمال "اندماج الشركات"
١٢٤	الفصل السادس السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
١٤٤	الفصل السابع المحاسبة عن التغير في مستويات الأسعار
١٨٥	الفصل الثامن المحاسبة عن مزايا العاملين
٢٢٣	فهرست الكتاب
٢٢٤	قائمة المراجع

## قائمة المراجع

- ١- د. أحمد بسيوني شحاته ود. محمد عبد الحميد طاحون، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والدولية والأمريكية، بدون ناشر، ٢٠١٠.
- ٢- د. أسامه أحمد جمال هلالى، ود. عاطف حسن عبدربه، قضايا محاسبية معاصرة في ضوء المعايير المحاسبية، بدون ناشر، ٢٠١١.
- ٣- د. صفا محمود السيد حامد، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة - الجذور والحلول، الناشر غير مبين، تاريخ النشر غير محدد.
- ٤- د. خالد حسين أحمد، مشكلات محاسبية، سما للنشر والتوزيع والطباعة، الجيزة، ٢٠٠٩.
- ٥- د. عاطف حسن عبد ربه، دراسات في قضايا محاسبية معاصرة، بدون ناشر، ٢٠٠٧.
- ٦- د. ممدوح صادق محمد الرشيدى، مشاكل محاسبية معاصرة، بدون ناشر، ٢٠٠٦.
- ٧- د. طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها - الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
- ٨- د. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة - شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية (الجزء الثالث)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
- ٩- دونالد كيسو وجيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة - الجزء الثاني تعريب: د. أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٩.
- ١٠- د. السيد أحمد السقا، دراسات في المحاسبة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، بدون ناشر، ٢٠١٠.
- ١١- معايير المحاسبة المصرية، قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير المحاسبة المصرية، الطبعة الثالثة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠١٠.
- ١٢- معايير المحاسبة المصرية، قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن معايير المحاسبة المصرية، الطبعة الاولى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠١٥.
- ١٣- معايير المحاسبة المصرية، قرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠١٩.